الغيداء

العدد السابع والثلاثون شتاء 2012 - تصدر عن مركز شؤون المرأة - غزة

ذوات الإعاقة..معاناة تتصاعد إلى حد استئصال أرحامهن

جرائم القتل في قطاع غزة.. دوافع الجريمة وآليات القصاص..؟

الشعر.. ربيع أنثوي يقتحم ربيع الثورات

الغيداء

العدد السابع والثلاثون - تصدر عن مركز شؤون المرأة - غزة

في هذا العدد

أزمة الكهرباء تراوح مكانها
والمولّدات تحصد عشرات الضحايا جُلّهم من النساء والأطفال..!

لا يكاد يخلو بيتٌ من بيوت غزة من المولدات الكهربائية؛ التي لجأوا إليها للتغلّب على معاناتهم جرّاء انقطاع التيار الكهربائي بشكلٍ متواصل ولساعات طويلة. وبات استخدامها كبديلٍ عن الكهرباء يشكل خطراً على حياة المواطنين وأبنائهم؛ بعد محاولاتهم المضنية للبحث عن بديلٍ آمن للتغلّب على المشكلة.

اقرأ المزيد.. 16

قتل النساء في قطاع غزة.. دوافع الجريمة وآليات القصاص..؟

قطاع غزة؛ عالمٌ غريبٌ مترامي الأطراف -على صغره- وتُخبرنا إحصاءات الشرطة التي تُنشر بين الحين والآخر، بوجود جرائم تبدأ بانتهاكاتٍ وجنحٍ وتنتهي بجرائم القتل، في أرض اشتكت كثرة الناس وكثرة الهموم وتنوّع الضغوطات، قضايا بمختلف أنواعها وأحجامها؛ حينما تنظر إليها عن بعد؛ وتسترق السمع إلى أحاديث الناس؛ تراهم يعلمون تفاصيل كلّ قضيةٍ دون الاطلاع على المحاضر.

اقرأ المزيد.. 20

الأقزام" في غزة..
أجساد ضئيلة وطموح يناطح السحاب

ترجّلوا عن خيول الخَيال، وفي أرض الواقع ثبّتوا أقدامهم القصيرة، وساروا إلى القمة بخُطىً واثقة، شديدة الثبات.. فهم كالجبال؛ جذورهم في الأرض، ورؤوسهم -التي لا تعلو المترفي أغلب الأحيان- عالية في سماء الطموح، تُلامس بأحلامها السحاب..

اقرأ المزيد.. 32

شتاء بلا آلام..!

في الشتاء؛ يُصاب كثيرٌ من الناس بالزكام، سعالٌ، بردٌ وسخونة.. لكن؛ كيف نقي أنفسنا من موجة الزكام..؟ للوقاية المُثلى من هذه الفيروسات، ولتقوية الجهاز المناعي لديكم؛ اتبعوا هذه النصائح لشتاءٍ آمن:

اقرأ المزيد.. 44

الغيداء

تصدر عن مركز شؤون المرأة - غزة

المدير العام

نائلة عايش

غزة - النصر - شارع اللبابيدي

Tel: 2877311 - 2877312

Fax: 2877313

الافتتاحية ---- 4

ظاهرة العنف المجتمعي في قطاع غزة تشهد تزايد رغم الجهود المبذولة ---- 5

قصّتان وأنثى واحدة..! ---- 9

نساء يكسرن حاجز الصمت ويطالبن بميراثهن ---- 10

المُسنّون في دار العجزة.. طعنهم أبناؤهم بخنجر الجحود..! ---- 12

رفقاً بالقوارير..! ---- 14

العنف ضد المرأة.. لا يمارسه الرجل وحده..! ---- 15

أزمة الكهرباء تراوح مكانها.. ---- 16

الأسيرات الفلسطينيات.. استمرار للمعاناة.. ---- 18

دلوني عليه: أهوحي أم ميت؟ ---- 19

جرائم القتل في قطاع غزة.. دوافع الجريمة وآليات القصاص..؟ ---- 20

بحجّة أنها اشترت ثياب العيد لابنها الصغير ---- 24

النسأء الغزيات في العالم الافتراضي ---- 25

كاميرا الغيداء ---- 26

لقاء مع الأسيرة المحررة وفاء سمير البسّ ---- 28

كتاب الغيداء دراسة بحثية حديثة حول مجلة الغيداء ---- 30

الأقزام" في غزة.. ---- 32

صدّ المرأة للعنف الموجّه ضدها.. ---- 34

مذكرات زوجة واقعية ---- 35

ذوات الإعاقة..معاناة تتصاعد إلى حد استئصال أرحامهن ---- 36

مرضى تشوُّه الجنس في غزة.. ---- 38

الشعر.. ربيع أنثوي يقتحم ربيع الثورات.. ---- 40

النوارسُ.. بوابةُ البحر..! ---- 42

القصَّة وما فيها ---- 43

ترتدي غزة ما يميّزها أبداً..! ---- 43

من هنا وهناك..! ---- 44

أخبار ونشاطات المركز ---- 46

على موعد ---- 50

صور الغلاف:

بعدسة : محمد البابا

http:// www.wac.ps

الإشراف العام

آمال صيام

سكرتيرة التحرير

سمر الدريملي

هيئة التحرير

ريم البحيصي

هدى محمد

تدقيق لغوى

محمد السويركي

إخراج وتصميم

شريف سرحان

صور فوتوغرافية

إيمان جمعة

نستقبل مشاركاتكم وآرائكم
عبر البريد الإلكتروني

ghaidaa@wac.org.ps

ملاحظة: الآراء المنشورة في المجلة
تعبر عن وجهة نظر أصحابها

الافتتاحية

العنف ضد المرأة..نظرة إلى الأمام

على الرغم من التدخلات الهامة والمتنوعة من قبل المؤسسات النسوية والأهلية والحكومية للحد من ظاهرة العنف ضد المرأة، إلا أنها آخذة في التزايد وخاصة خلال السنوات الأخيرة، وربما يعود ذلك إلي تردي الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المجتمع الفلسطيني والذي من شأنه أن ينعكس سلباً على أوضاع المواطنين بشكل عام وأوضاع المرأة والعنف ضدهن بشكل خاص ولكنه على أيه حال لا يبرره.

وليس غريباً في ظل بقاء ظاهرة العنف ضد المرأة وتزايدها أن تبقى قضايا المرأة والعنف ضدها حاضرة في أذهان الجميع من الناصرين و المدافعين عن قضايا المرأة نساءاً ورجالاً، ويزداد العمل والتركيز عليها وخاصة ما يتعلق بتلك القضية على الصعيد الفلسطيني وكذلك العالمي في الفترة التي تقع بين اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة في الخامس والعشرين من نوفمبر كل عام واليوم العالمي لحقوق الإنسان في العاشر من ديسمبر أي ما يعرف بجملة الـ16 يوماً، حيث تكثر الأنشطة والفعاليات ذات العلاقة وتتزاحم بطريقة تصل إلى حد أن يكون هناك أكثر من فعالية في اليوم الواحد وربما في نفس التوقيت، ورغم سعادتنا بهذا النشاط و التفاعل العام دائما، نتمنى أن يشهد العام كله اهتماماً واضحاً بقضايا المرأة بشكل عام والعنف ضد المرأة بشكل خاص، ولكن اللافت للنظر هذا العام هو تناول قضايا العنف ضد المرأة ذوات الإعاقة وتسليط الضوء على أشكال العنف الموجه ضدهن، لا لأن حديثنا عن العنف ضد المرأة بشكل عام يستثنيهم، ولكن أيضاً تخصيص فعاليات للحديث عن المرأة ذات الإعاقة، والحديث عن العنف الموجه ضدها هو أمر هام جداً من جهة إبراز هذه الظاهرة، ولكي يتحمل الجميع مسؤوليته تجاهها، فجميعنا يعرف بأن هذه الفئة من المرأة تعاني أشكالاً مختلفة من العنف الممارس ضدها داخل الأسرة والمجتمع والتي تبدأ بنظرات العجز والنقص والشفقة من قبل الأسرة و المجتمع وتنتهي بانتهاك حقها في التعليم وفي الزواج والعمل والمشاركة لا بل تكون ضحية الاستغلال، ومن هنا ندعو الجميع أفرادا ومؤسسات نساءاً ورجالاً إلى الوقوف ضد كل أشكال العنف الممارس ضد المرأة بشكل عام والمرأة ذات الإعاقة بشكل خاص.

آمال صيام

سمر أبو شماس وماجدة البلبيسي

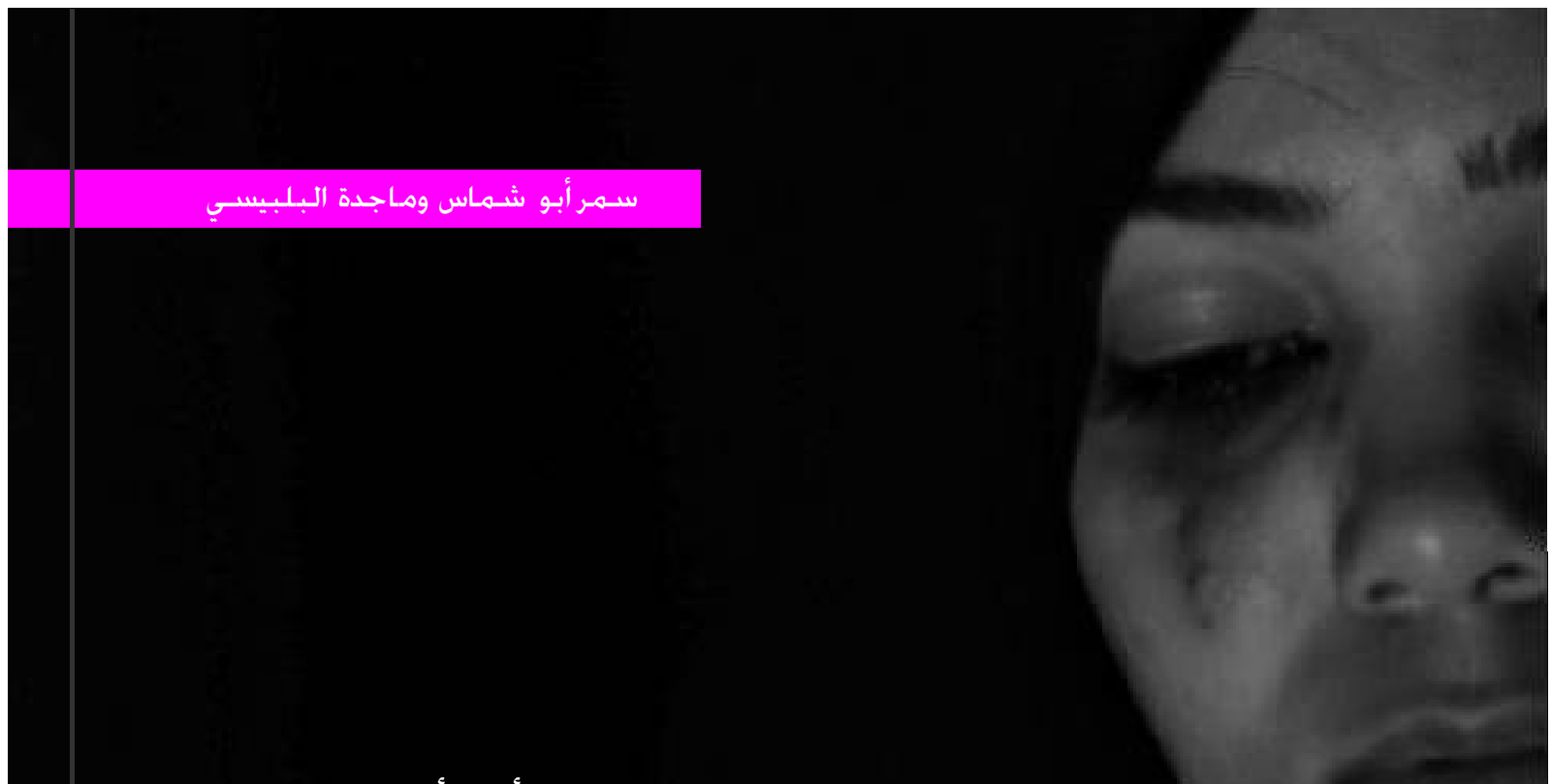

الفهم الخاطىء للدين والعادات أبرز الأسباب

ظاهرة العنف المجتمعي في قطاع غزة تشهد تزايد رغم الجهود المبذولة

العنف المجتمعي ظاهرة ما زالت تشهد زيادة ملحوظة في قطاع غزة خاصة العنف المبنى على النوع المجتمعي، رغم الجهود المبذولة على المستويين المحلي والدولي للحد من هذه الظاهرة التي اتسعت رقعتها لتطال النسيج الاجتماعي برمته، هذه المؤشرات تحتم على الجميع ضرورة البحث والعمل الموحد من أجل مناهضة أسبابها والتي تتأرجح بين العادات والتقاليد والفهم الخاطىء للدين.

"الغيداء" ارتأت أن تبحث في أسباب هذه الظاهرة ومبرراتها وجذورها الاجتماعية والثقافية؛ في محاولةٍ متواضعةٍ لتحليل وإدراك أبعادها بشكلها الصحيح، ومن ثم؛ وضع الاقتراحات والحلول للحدّ من هذه الظاهرة الخطيرة التي كادت أن تفتك بكينونة مجتمعنا بكل تفاصيله. الناشطة المجتمعية "ماجدة شحادة" (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان) اعتبرت أن "العنف ظاهرةٌ مركّبةٌ موجودةٌ في كلّ المجتمعات، بغضّ النظر عن تطورها الاقتصادي، حيث يقتصر الاختلاف بينها على شكل العنف الممارس؛ والذي يرتبط بتوجهات المجتمع وعاداته وتقاليده وموروثاته.

وتضيف "شحادة" أن "..مجتمعنا الغزيّ يشهد العديد من المظاهر الثقافية المرتبطة بتدعيم سيطرة وقوة الفرد والجماعة، وذلك لتحقيق أوضاع أكثر قوةً واستقراراً داخل المجتمع، ويشمل التراث الفلسطيني العديد من القصص التراثية التي تشيد بقوة وبأس أسلافنا في القتال في معارك غير مجدية، أو بعض الأمثال الشعبية التي تعزز القوة غير المبررة".

وتعتبر أن "..ظاهرة العائلية المتوارثة من العهد الجاهلي -والتي امتدت حتى القرن الحادي والعشرين- ساهمت في زيادة العنف المجتمعي.." موضحةً أننا "..نحتاج إلى العائلة لكي نكون أكثر قوةً وإرهاباً في فرض السيطرة، أو تحقيق غاياتٍ من خلال الاعتداء أو حتى الترهيب..".

إعادة تركيب

وترى "شحادة" أنه و"..للحدّ من ظاهرة العنف المجتمعي يتطلب منّا إعادة تركيب المجتمع؛ من خلال إتباع أنماط تنشئة جديدة قائمة على كون الفرد هو المعبّر عن ذاته؛ بعيداً عن عائلته أو تنظيمه؛ بحيث يكون الفرد مثلاً لقدراته فقط..".

"طلال أبو ركبة" (المتخصص في علم الاجتماع) تحدّث عن أهم البُنى الثقافية والاجتماعية والقانونية لتنامي ظاهرة العنف، خاصةً العنف المبني على النوع الاجتماعي؛ الذي تتعرض له النساء، مشيراً إلى أن "..النساء في المجتمعات العربية -ومن ضمنها الفلسطيني- جزءً تابعاً للأسرة وليس فرداً يتمتع بحقوقٍ كاملة، ويتعزز هذا الواقع على صعيد السياسات الوطنية والقوانين والتشريعات.." لافتاً -على سبيل المثال- إلى أن "..قتل الإناث عبارة عن ممارسة عملية لأيديولوجية أبوية تعزز سلطة الذكور على الإناث، وتجعل تقرير مصير النساء ضمن صلاحياتهم".

ويوضح "أبو ركبة" أن "..الوضع القانوني ساهم في زيادة العنف الممارس ضد النساء؛ كون القانون يُعتبر ترجمةً للتوجّه الاجتماعي الثقافي السائد في المجتمع نحو الأدوار الاجتماعية، وهو الآلية التي تُعزز وتنظّم الأدوار داخل المجتمع لأهداف تدعو للحفاظ على الثقافة الذكورية السائدة، والتي تُعزز من تمتّع الذكور بالسلطة والقوة في الأسرة والمجتمع".

ويُعتبر التشريع العقابي -بشكلٍ عام في الدول العربية وفلسطين خاصة- انعكاساً للواقع السياسي الذي ساد في منطقة الشرق الأوسط، وذلك ابتداءً من خضوع الدول العربية إلى سيطرة الحكم العثماني، ومن ثمّ الخضوع لسيطرة الاحتلال البريطاني

والفرنسي والإسرائيلي، الأمر الذي أثّر على المسيرة التشريعية. وقد كان التركيز على التشريع العقابي من قبل السلطة المحتلّة باعتباره آليةً رئيسيةً في ضبط العلاقات بين الأفراد داخل المجتمع وحفظ أمن سلطتها".

ويرى "أبو ركبة" أن "..الوضع القانوني في فلسطين من المعضلات الأساسية التي قلّما تواجه أيّ مجتمع، ويرجع ذلك إلى الظروف السياسية التي مرّت بها فلسطين وأثّرت على المسيرة التشريعية فيها، فقد تعرّضت فلسطين إلى مراحل سياسية مختلفة بدءً من الحكم العثماني الذي انتهى في عام (1917) مروراً بمرحلة الانتداب البريطاني، وانتهاء بالاحتلال الإسرائيلي، وما تبعها من إضافة الأوامر العسكرية على القوانين سارية المفعول على الفلسطينيين".

ويتفق "أبو ركبة" مع "شحادة" بأن "المعيقات التي تواجه النظام القانوني لا تقتصر على الجانب السياسي فقط، حيث شكّل النظام العشائري السائد معيقاً وتحدّياً آخر، كونه مرجعية أساسية لتطبيق النظام في المجتمع الفلسطيني، بل هو في حالاتٍ عديدةٍ يطغى على القانون الرسمي، على الرغم من أنه يُناقض ويُخالف القانون في حالاتٍ عديدة".

ويضيف "أبو ركبة" أنّ "..النظام العشائري يُعدّ من المعيقات الأساسية في حصول النساء على حقوقهن وحماية أمنهن، خاصةً في جرائم القتل على خلفية ما يسمى "شرف العائلة" فإنها تُحل بناءً على اعتبارات المصلحة الفُضلى للذكور في الأسرة". وحول دور المؤسسات النسوية في معالجة قضية العنف المجتمعي قال: "..معظم المؤسسات لم تحقق نجاحاتٍ ملحوظةً في هذا الشأن.." عازياً ذلك إلى "..عدم اعتماد سياسة التدريب في المؤسسات على الرؤية الشمولية لموضوع العنف، وإنما ترتبط ببرنامج معيّن ضمن عنوانٍ معينٍ ولفترةٍ زمنيةٍ محددةٍ ولفئاتٍ مختلفة، قلّة التركيز والبناء على مجموعةٍ محددةٍ لفترةٍ زمنيةٍ طويلة، انطلاقاً من أنّ التغيير في التوجّهات عمليةٌ طويلة الأمد. وبهذا فإن إجراء حلقاتٍ من التدريبات المتفرّقة لفئاتٍ متعددةٍ هو عبارة عن بداية لا يمكن رؤيتها بالعين المجردة لتناثرها". واعتبر أيضاً أن "..سوء التخطيط لدى بعض المؤسسات، وعدم وضوح الهدف لعملية التدريب، عدا عن غياب أدوات قياس لرصد التغير الاجتماعي حول قضايا العنف؛ كلها أسبابٌ وراء عدم فعالية معالجة قضية العنف بالطريقة المثلى. وقدّم "أبو ركبة" عدة اقتراحاتٍ من شأنها أن تخفّف من وتيرة العنف المجتمعي السائد، وفي مقدمتها: الضغط على المجلس التشريعي لسنّ قانون عقوبات يجرّم قتل الإناث، ويلغي العذر المخفّف، وتوضيح دور المؤسسات الحكومية في عملية التدخّل مع قضايا العنف ضد النساء، وذلك بصياغة ورقة مفاهيم واضحة توزّع على المؤسسات؛ لتسهيل عمل الطرفين، وتدعيم عملية التشبيك، ومشاركة النساء من القاعدة في عملية التخطيط للبرنامج لاستيعاب رؤيتهن وتجاربهن الحقيقية، واعتماد رؤيةٍ شموليةٍ وهدفٍ واضحٍ من البرامج التدريبية..".

وحول علاقة القوانين الفلسطينية بقضية العنف وتزايدها؛ اعتبرت المحامية الشرعية "حنان مطر" أن "القانون يُعطي الضوء الأخضر لزيادة ممارسة العنف المجتمعي، خاصةً قانون الأحوال الشخصية؛ الذي ما يزال يُعمل به رغم مرور عقودٍ عليه..".

مطلب مؤسساتي

وتشير "مطر" إلى أن "تعديل قانون حضانة الأطفال -الذي كان مطلباً مؤسساتياً ونسوياً، والذي يُفترض أن يُعمل به- فرّق بين المرأة المطلّقة والأرملة، وأعطى الأخيرة حقّ حضانة أولادها ما دامت تحبس نفسها، مع أن الأمر ينطبق على المرأة المطلّقة أيضاً؛ ما دامت تمتلك الكفاءة والقدرة المالية التي تُمكّنها من حضانة أولادها وتوفير حياةٍ كريمةٍ لهم..".

وانتقدت "مطر" القائمين على المحاكم الشرعية "..لعدم مواكبتهم للتطور التكنولوجي الحاصل، ووجود مواقع التواصل الاجتماعي وتوظيفها في خدمة القضايا، حيث لم يتم نقاش وتداول هذه الوسائل من قبل المختصين للردّ على تساؤلات الناس..".

وتضيف "مطر" -بحكم تجربتها في مهنة المحاماة الشرعية والتي فاقت العشرين عاماً- أن: "..العرف والعادة ما زالا يشكّلان سلطةً أقوى من القوانين، وتبرز هذه السلطة بشكلٍ جليٍ في قضية الحضانة، فعاداتنا وتقاليدنا تعيبان تربية الأطفال لدى النساء، خاصةً الإناث منهم..".

وتؤكد "مطر" أن "..معالجة كل هذه القضايا لا يتم إلا من خلال تغيير القوانين المعمول بها حالياً، وانعقاد المجلس التشريعي الفلسطيني الموحّد، مع الأخذ بعين الاعتبار مراعاة تحقيق العدالة والإنصاف للأسرة والمرأة..".

وترى أيضاً أن "..استمرار عملية تثقيف المجتمع رجالاً ونساءً حول حقوق وواجبات كل طرف، ومحاربة العادات والتقاليد السلبية التي تُكرّس العنف تجاه المرأة من شأنه أن يساهم في الحدّ من قضية العنف التي تزايدت إلى درجةٍ تُهدد استقرار المجتمع..".

وحول علاقة العنف بعملية التنمية يؤكد "عماد محسن" (الباحث التنموي) أن "العنف الأسري يُعتبر أحد مظاهر الحياة العصرية، إذ أن فاتورة التنمية والتحضّر تقتضي ظهور مشاكل اجتماعية لم تكن موجودةً في المجتمعات التقليدية".

ويرى "محسن" أن "..اشتداد المنافسة على فرص العمل، وازدياد الاستهلاك مع ضعف الموارد، وانخفاض الدخول، وتراكم الديون على الأفراد وعجزهم عن تلبية متطلباتهم الأساسية، وضعف الروابط الأسرية، التربية واليأس كلها مجتمعة تُعتبر ينابيع العنف..".

الضحية الأولى

ويبين "محسن" أن "..جميع الدراسات التي تجريها الدول العربية على ظاهرة العنف الأسري في مجتمعاتها تُظهر أن الزوجة هي الضحية الأولى، وأن الزوج -بالتالي- هو المعتدي الأول، يأتي بعدها في الترتيب الأبناء والبنات كضحايا إمّا للأب أو للأخ الأكبر أو العم، وبالتالي: فإنّ ما نسبته 99٪ يكون مصدر العنف الأسري رجل.". "..ويشير "محسن" إلى أن المرأة التي تعاني من العنف الأسري لا يمكن أن تكون منتجةً، ولا يمكنها المشاركة في عملية التنمية التي تقوم على دور كل من الرجل والمرأة، وفي ظلّ أن ضحايا العنف من النساء؛ واللواتي يُعانين عادةً من اضطراباتٍ نفسيةٍ واجتماعيةٍ تجعلهن غير قادراتٍ على اتخاذ القرار أو إدارة المشروعات، وعملية التنمية المستدامة تتطلب أفراداً أصحّاء نفسياً واجتماعياً..". ويقترح "محسن" "..تنشيط الوعظ والإرشاد الديني لحماية المجتمع من مشاكل العنف الأسري، ويدعو إلى تقديم استشاراتٍ نفسيةٍ واجتماعيةٍ وأسريةٍ للأفراد الذين ينتمون إلى الأسر التي ينتشر فيها العنف، ويرى أيضا وجوب التدخّل في أمر نزع الولاية من الشخص المكلّف بها في الأسرة إذا ثبت عدم كفاءته للقيام بذلك؛ وإعطائها إلى قريبٍ آخر مع إلزامه بدفع النفقة".

ويدعو -في حالة عدم قدرة الأسرة الأصلية على توفير الحماية لأفرادها- أن يتم إيجاد ما يسمى بـ"الأسر البديلة" التي تتولى رعاية الأطفال الذين يقعون ضحايا للعنف الأسري.

وأوضح "محسن" طرق حماية العائلة المتعرّضة للعنف، مقترحاً دراسة وجمع ما أمكن من معلومات حول العلاقات الأسرية وظروف معيشتها، وتوفير أماكن آمنة للنساء والأطفال يمكنهم الذهاب إليها للشعور بالأمان ولو لوقت قصير، ومتابعتهم هناك من قبل المختصين، والعمل على تعليم النساء والأطفال على تطوير خطط للأمان لهم داخل المنزل وخارجه، والتعاون مع الجهات المختصة برعاية الأسر والأطفال لإيجاد حلول تتوافق مع كلّ أسرة على حدة".

فشل المجتمع

د. "محمد أبو ملوح" (مدير مركز القطان للبحث التربوي) يُرجع الأسباب المؤدية للعنف إلى "فشل المجتمع في ضبط سلوك الأفراد، والإحباط لأسباب مختلفة، اجتماعية وسياسية واقتصادية.. الخ، كما أن هناك ظروفاً اجتماعيةً خارجيةً، وبيئيةً، ومجتمعية، إلى جانب الانفجار السكاني والوراثة وتفاعلها مع البيئة، وثقافة الميل للعنف، والتقليد والتعلّم بالقدوة، وتقليد السلوك العدواني لدى الآخرين، والحرمان العاطفي، وجهل أولياء الأمور في كيفية تلبية حاجات أبنائهم، وتشجيع بعض الآباء لأبنائهم على ممارسة السلوك العدواني..".

تبرئة المناهج

ويوضح د. "أبو ملوح": أن "..المناهج ليس لها دورٌ في العنف المدرسي، بل إنها وُضعت لبناء المواطن الصالح من جميع النواحي، لكن الخلل يكمن في طريقة تنفيذ وتقديم وعرض هذه المناهج والأنشطة المرافقة لها، مما يدفع البعض إلى ممارسة العنف، لكن: هناك قيودٌ ثقافيةٌ واجتماعيةٌ تحصر النساء في مجالاتٍ تعليميةٍ محدودة".

وفيما يتعلّق بالتوازن في ظهور المرأة والرجل في المناهج الفلسطينية؛ يقتبس "أبو ملوح" عن الباحث "أبو عياش" (2006) أن "..صور ونصوص مقررات اللغة العربية للمرحلة الأساسية الدنيا (من الأول إلى الرابع) وفي ثمانية أجزاء: "ظهور المرأة بصورةٍ ملحوظةٍ وأساسيةٍ في الأدوار والمهن التقليدية والإنسانية كالتعليم، والتمريض، والزراعة، وكربّة بيت، إذ تُصور الأجزاء الثمانية لمقررات اللغة العربية المرأة كمعلمة نحو (80) مرة، وكمديرة (12) مرة، بينما يظهر الرجل كمعلم (48) مرة، ومدير مدرسة (9) مرات".

ويستدرك "أبو ملوح": "..لكن إذا تفحّصنا المقررات الدراسية؛ نرى غياباً شبه كاملٍ للمرأة في الموضوعات والدروس التي تصوّر إنجازاتٍ تاريخيةً أو علميةً أو اجتماعيةً أو سياسيةً، على اعتبار أن المقررات لا تتعرض لنساء مفكّرات أو بطلات أو ذكيات ولهن مآثر، بينما يظهر الرجل بتلك الصورة في كثيرٍ من الدروس". ولمواجهة مظاهر العنف المدرسي؛ يقترح "أبو ملوح": "..مشاركة الطلبة في اتخاذ القرارات المدرسية وبروحٍ ديمقراطيةٍ حقيقية، شركاء في اتخاذ القرارات، وبناء مهارات الاتصال والتواصل الإيجابي بين الطرفين، غرس مفهوم قوامه أن التعليم رسالة وليست مهنة، رسالة يؤمن بها كلُّ تربويٍ عاملٍ في مجال التعليم، ومعالجة كل حالة عنف منذ البداية بالتعاون مع أولياء الأمور، والعناية بالطلبة الذين يمارسون العنف، والتخلّص من الثقافة القائمة بين علاقة أولياء الأمور بالمدرسة (الشكوى والتبرّع للمدرسة) وبناء ثقافة جديدة مبنية على التفاعل والشراكة في العملية التعليمية..".

د. "أحمد حماد" (أستاذ الإعلام المساعد - جامعة الأقصى) قال: "تلعب الآلة الإعلامية دوراً استراتيجياً في المجتمع يتمثل في تشكيل وتكوين الثقافة والجماهيرية والذاكرة الاجتماعية والموروث الجماعي للمجتمع، والفضل الكبير في كلّ هذا يعود إلى الإعلام في بناء الصورة الذهنية والسلوك الاجتماعي".

الإعلام مسؤول

ويؤكد أن "..الإعلام يتحمّل مسؤوليةً تجاه المجتمع الذي يخدمه، وتُحدد هذه الالتزامات عادةً في القوانين والتشريعات والمواثيق الإعلامية، وعلى الرغم من تباين الأنظمة الإعلامية؛ فمن المؤكد أن هناك أربعة التزامات تشكل في مجملها الحدّ الأدنى للمسؤوليات التي يتوجب على أيّ إعلامٍ التمسّك بها، وهذه المسؤوليات تتعلق بالمصداقية والقيم الاجتماعية والذوق العام؛ إلى جانب تلبية حاجات المجتمع..".

عرض صور

ويوضح أنّ "..هناك إشاراتٌ عدة تُدلل على أن عرض صور العنف في نشرات الأخبار قد يكون له مردودة السلبيّ على نفسية المستمع أو المشاهد (المتلقي) وقد يؤثر في مواقف واتجاهات المتلقي، وأكدت بعض البحوث وجود علاقة وثيقة بين السلوك العدواني والتعرّض لهذه المضامين.." موجزاً أن آثار ذلك أهمها: "..رفع حدّة الآثار النفسية والعاطفية عند الفرد، مما قد يقود إلى ارتكاب سلوكٍ عنيفٍ تجاه الآخرين..". وعن علاقة الإعلام بالتنشئة الاجتماعية أشار إلى أن "..وسائل الإعلام تلعب دوراً مهماً في عملية التنشئة الاجتماعية؛ جنباً إلى جنب مع الأسرة والمدرسة والمجتمع ككل، والأصل أن تكون العلاقة قويةً بين هذه المؤسسات مع بعضها البعض من أجل بناء الإنسان الصالح..".

ويضيف أن "..توجيه هذه الوسائل لمنفعة المواطنين أمرٌ بديهي، لكن قد يحدث أحياناً بطريقةٍ أو بأخرى ما يؤدي بدوره إلى سلوكٍ سلبيٍ لدى أفراد المجتمع، فعلى سبيل المثال ما تعرضه شاشات الفضائيات من أفلام عنف أو برامج إخبارية، قد يبدو لأول وهلة أنها برامج تثقيف وإخبار لا تؤثر سلباً على أفراد المجتمع، لكن كثيراً من الدراسات والأبحاث أثبتت أن المشاهدين يتفاعلون بصورة انفعالية مع ما يعرض عليهم، بل يحاولون

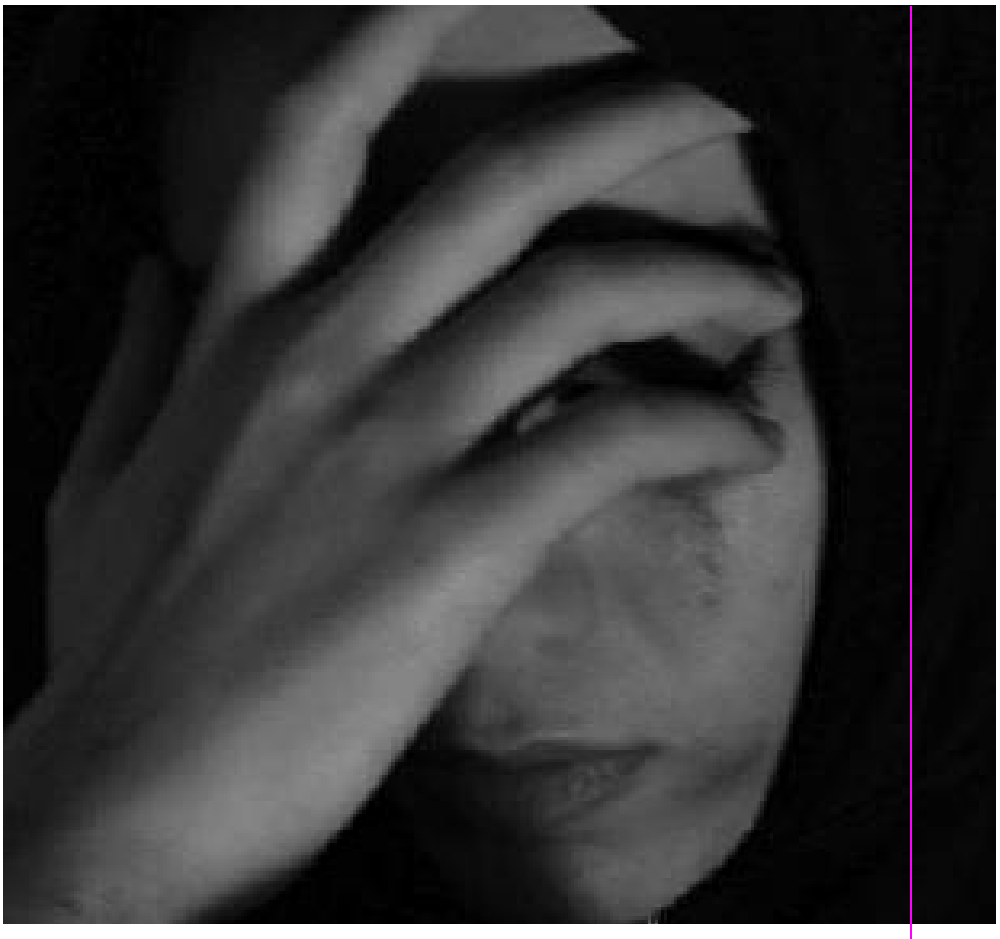

تقليد حركات وتصرفات ما يشاهدونه، وأثبتت دراسات أخرى أن هناك تأثيراً سلبياً لـ "التلفزيون" من خلال أفلام العنف..".

واقترح: "..زيادة المساحات التي يخصصها الإعلام المقروء والمرئي والمسموع للبرامج التي تتناول قضايا وشئون الشباب من كلا الجنسين، وحثّ على تعزيز دورهم في المجتمع، وزيادة مشاركتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كذلك وضع إستراتيجية إعلامية تحقق استمرارية تناول وسائل الإعلام لقضايا فئة الشباب ومشكلاتها ودورها في المجتمع، وإتاحة المجال أمام الفئات المهمّشة للتعبير عن أفكارهم ورؤيتهم ومناقشة قضاياهم ومشكلاتهم بحرّية وبمساحة كافية، الاهتمام بتنويع نمط تغطية وسائل الإعلام؛ خاصةً في الوسائل المطبوعة لقضايا فئة العنف المجتمعي..".

الدكتور "صادق عطية قنديل" (رئيس قسم الشريعة الإسلامية بكلية الشريعة) في الجامعة الإسلامية، يعقب حول الفهم الخاطئ وتأويل بعض النصوص القرآنية والأحاديث النبوية وتجييرها لتعزيز العنف الممارس ضد النساء تحديداً، يقول "صادق قنديل": "بداية لما أنزل الله القرآن الكريم ما أراد أن يفهمه الناس حسب أهوائهم وأمزجتهم، لأنه لو قصد ذلك لما كان للقرآن قيمةٌ في التنزيل، بل أكّد على ضرورة أن يُفهم وفق ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم، وكما فهمه الصحابة الكرام والعلماء من السلف والخلف".

الفهم الواحد

ويضيف أن: "..من موجبات الفهم الخاطئ للنصّ اعتماد الشخص على القراءة لوحده في فهم نصوص القرآن؛ من غير الرجوع لأهل العلم، كما أن إتباع فهمٍ واحدٍ -أي رأيٍ أو مدرسةٍ واحدة في فهم النصوص- من غير المقارنة بنصوصٍ أخرى يُعتبر خطراً أيضاً، لأنه بذلك يجعل للنصّ فهماً واحداً، ومعلومٌ أن نصوص القرآن والسنّة في معظمها تحتمل أكثر من رأي، ومطلوبٌ منّا أن نُقارن بين الآراء لنأخذ الرأي الأصوب، فلربما باعتماده رأياً واحداً يكون هذا الرأي مقارنةً مع غيره من الآراء ضعيفاً أو مرجوحاً..". ويسوق الدكتور "قنديل" بعض الأدلة التي وردت من النصوص التي يفهمها البعض فهماً خاطئاً فيما يخص الأسرة والمرأة، ويحصر د. "قنديل" الأمر في نقطتين مهمتين عليهما مدار الحديث كله: الأولى هي القوامة، والثانية هي الضرب في حقّ المرأة.

يقول د. "قنديل" في الشأن الأول أن: "..القوامة فُهمت عند الكثيرين فهماً خاطئاً، صحيحٌ أن الله عزّوجلّ قال: ﴿الرجال قوّامون على النساء بما فضّل الله بعضهم على بعض﴾ فالمراد بـ "القوامة" هنا قوامة التكليف، فالرجل مكلّفٌ بالأسرة ورعايتها وحمايتها وتوفير ما يلزمها من حقوق، حيث المرأة مشغولةٌ ببيتها وتربية أبنائها، فهي قوامة تنظيمٍ وتوزيعٍ للأعمال بين الرجل والمرأة، فما كان يناسب الرجل من أعمالٍ يغلب عليها طابع المزاحمة للمجتمع كانت للرجل؛ فهو الأجدر لرجولته وطبيعة هذه الرجولة، وما كان يُناسب المرأة من أمومةٍ وتربيةٍ لأبنائها ورعايةٍ لشؤون البيت الداخلية فهو للمرأة، وعليه؛ ليست القوامة استبداداً ولا تسلّطاً للرجل على المرأة، بل قوامة توزيع مهامٍ وتكليفات، وما جُعل مع الرجل من طلاقٍ وغيره -لكون الرجل لا تمتلكه العاطفة أكثر من المرأة- فهو لضمان الأسرة وحمايتها". ونفى أنّ القوامة تُعتبر بمثابة تسلّطٍ من الرجل على المرأة، بدعوى أن الصوم من الزوجة يكون بإذن الزوج، فيعتقد د. "قنديل" أن هذا فهماً باطلاً؛ لأن الشرع لمّا شرع ذلك لعلمه أن للرجل الحقّ في زوجته من الاستمتاع بها، ومن الأدب أن تستأذن الزوجةُ زوجها في إعفائها من حقه هذا اليوم الذي تريد أن تصومه..". أما المسألة الثانية المتعلّقة بالضرب، فيرى د. "قنديل" أنها "..فُهمت بطريقةٍ عجيبة، مما سمح للغرب أن يفهم أن الإسلام يشجع على العنف الأسري، والضرب المقصود به في الآية التأنيب وليس التأديب المراد بتشويه الوجه وكسر القدم والضرب بآلةٍ تؤذي الجسد، وكأنها جاريةٌ منبوذةٌ عند أهلها..".

ويتساءل د. "قنديل": "..لماذا لا نأخذ بفعل النبي -صلى الله عليه وسلم- فقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يضرب امرأةً قط، ثم إن الضرب في الآية محصورٌ في نوعٍ واحدٍ من النساء وهي المرأة الناشز، لأن الله تعالى قال ﴿واللاتي تخافون نشوزهن﴾ والنشوز هو الخروج عما هو عين الصواب إلى الإثم؛ كامرأةٍ تسبُّ زوجها، أو تسعى بالفساد، أو تخرج بهيئةٍ خدشت حياءها، وهي في الجملة عاصيةٌ لربها، وليس معنى النشوز أن يقول لها زوجها امسحي لي جزمتي وتقول له: لا أريد، وليس معنى النشوز: أريد منك أن تُقبّلي قدمي وتقول: لا، وليس معنى النشوز أن يقول الزوج الكسول والمهمل في بيته قوموا في منتصف الليل بعد أن سهر مع أصحاب السوء: أريد أن تصنعي لي شيئاً، فهذا امتهانٌ واستهتار"، ويضيف "قنديل": أنّ "..ابن عباس رضي الله عنه لما فسّر الضرب قال: "يضرب بالسواك" وهنا يجزم د. "قنديل" أن الضرب في الآية ليس مقصوداً من الإيلام والإيذاء، بل المقصود منه التأديب.

وقدّم الدكتور "قنديل" عدّة اقتراحاتٍ من شأنها أن تحدّ من العنف المجتمعي، وفي مقدمتها عقد العديد من ورش العمل؛ لبيان كيف يمكن فهم النص القرآني في ضوء المتغيرات العصرية، وتوعية الناس عبر الدورات واللقاءات التلفزيونية بأن من أسباب العنف الأسري هو ضعف الثقافة الإسلامية لدى أفراد الأسرة، وتفعيل مراكز التأهيل والتدريب والتطوير؛ للحدّ من ظاهرة العنف المجتمعي؛ والذي هو أسير الثقافات الوافدة من مجتمعات متخلفة، وتعزيز دور الدعاة والخطباء أن يمنحوا وقتاً أفضل في توعية الناس بمنهج الوسطية". ●●

توفيق أبو شومر

قصتان وأنثى واحدة..!

إليكم هاتين القصّتين من غزة هاشم:

الأولى: حدّثني أحدهم قال: اختفت بنت الجيران التي تقدّمت لامتحان الثانوية العامة، وذلك عقب إعلان النتائج بيومٍ واحد، ولم تعدْ إلى بيتها..!

وقد علمتُ الخبرسراً من أطفالي، لأن العائلة لم تعلن عن اختفائها، لأنها أنثى، وذلك - بالطبع - حفاظاً على شرف وكرامة وإباء العائلة المصونة، والتي ترى أن الإعلان عن اختفائها يُلطّخ شرف العائلة النبيل..!

وكانت المفاجأة: أن البنت قد عادت إلى بيتها بعد يومين، وادّعت الأسرةُ - عقب عودتها - بأنها كانت عند أختها، وانتقم إخوتها منها وحبسوها في البيت أياماً عديدةً عقاباً لها على فعلتها..!

أما كيف قضت المسكينة يومها الأول -كما وصفته صديقتها ابنتي- فقالت:

"قضتْ المسكينة ليلتها الأولى بلا طعام، ونامت في بيتٍ مهجورٍ مع الفئران والحشرات، وفي صباح اليوم التالي لجأت إلى بيت إحدى معلماتها؛ التي أوصلتها إلى بيتها، وادّعت بأن الفتاة نامتْ ليلتين عندها حفاظاً أيضاً على شرف العائلة..!"

أما سبب هروب الابنة من البيت، فكان تهديدها الدائم بتزويجها من قريبٍ لها عجوزٍ إذا لم تحصل على مجموع 85٪ في امتحان الثانوية العامة..!

القصة الثانية: حدّثني شخصٌ آخر قال:

أسكن في إحدى العمارات السكنية، قررتُ في صباح أحد أيام الصيف أن أصعد إلى سطح البرج لتفقّد الحمّام الشمسي، ولأول مرة أشعر بالخوف؛ فعندما صعدتُ شاهدتُ فتاةً ممددةً تحت مرايا الحمّام الشمسي متلحفةً بردائها الأسود

هبطتُ بسرعةٍ خائفاً مرتجفاً، وكنتُ أحسبها جثةً، واصطحبت زوجتي وجارنا، وصرخنا فيها فتحركت، وإذا هي فتاةٌ لم تتجاوز العشرين، لملمتْ أطراف ثوبها بخجلٍ وحياء، وسألناها عن سبب نومها؛ فقالت إنها هربت من أهلها لأنهم يضربونها صباح مساء، وطلبنا منها أن تخبرهم بوجودها بواسطة هواتفنا المحمولة؛ فبكت، وطلبت منّا أن نعطيها بعض النقود لتصل إلى بيتها، وانتهت القصة ولا نعرف بقيتها..!

ليست القصّتان دليلاً على أنّ كلّ الشعب الفلسطيني يمارس العَسَفَ والظلم ضد النساء، لكنهما تشيران إلى أن أسراً فلسطينيةً كثيرة ستظل تعتبر المرأة هي الأضعف، والأقل شأناً ومنزلةً من الذكور.

فكثيرٌ من الأسر تعاقب الفتيات على أخطاء صغيرة، ولا تعاقب أبناءها الذكور على الأخطاء نفسها، وما يزال التمييزُ بين الذكور والإناث في الطعام والشراب والإنفاق ومساحة الحرية قائماً في كثيرٍ من الأسر، ولعلّ أبشع ما في ذلك هي أن كثيرات من الأمهات يساهمن في ترسيخ هذه الظاهرة، فكثيرٌ منهنّ يمنحن أبناءهن الذكور مساحاتٍ من الحرية أضعاف أضعاف ما يمنحنه لبناتهن، لأنّهن خُلقن إناثاً.

وما أكثر الأمهات اللاتي يرسّخن خطيئة التمييز ضد الأنثى في الأسر؛ لدرجة أن بعضهنّ يشعرن بالسعادة عندما يضربُ الابن الذكرُ الأصغر أخته الكبرى، بحجّة أنه رجلٌ وهي امرأة، أو أن بعضهن -على أحسن تقديرٍ- يغضضن الطرف عن خطيئة الضرب!

سأظل أردد دائماً بأنّ للمرأة الفلسطينية مكانةً مرموقةً في المجتمع، ليس لأجل الشعارات المكررة التي تقول: إنها الأم والأخت والزوجة فقط، بل لأنها مارست دوراً نضالياً لا مثيل له في أيّ مجتمعٍ من المجتمعات، فهي أيضاً أم الأسير، وأخت المُبعد، وزوجة المفقود، ورفيقة النضال والسجن والقهر والجوع والتشرّد..!

إن امرأةً بهذه الصفات حريٌّ بها أن تكون في صدارة المجتمع، ويجب عليها ألا تساهم في قمع المرأة وتحقيرها.

كما أن مكانة المرأة ومنزلتها في مجتمعها في عالم اليوم لهو خير دليلٍ على رفعة المجتمع وتقدّمه، فالمجتمعات تُقاس دائماً بالأمهات الواعيات المثقفات، والأخوات والزوجات العاملات البارزات.

كما أن تخلّف المرأة وضعفها وهوانها يُشير إلى ضِعة المجتمع وتخلّفه

لذا: فإن هناك حاجةً ماسةً إلى برامج توعويةٍ في مدارسنا، تُعيد للمرأة منزلتها، ويتم ذلك بتدريس سير النساء اللاتي أثّرن في الأوطان برجاحة عقولهنّ وحكمتهن، وما أكثرهن..!

كما أننا بحاجةٍ إلى مساواة المرأة والرجل في الحصول على الوظائف، لأن المرأة العاملة أكثر تأثيراً في أسرتها ومحيطها الاجتماعي من المرأة العاطلة..!

كذا: فإننا محتاجون أيضاً إلى توظيف الفنون بمختلف أشكالها وألوانها؛ لإتاحة الفرصة أمام النساء ليُثبتن جدارتهن، وبالتالي: يصبحن قُدوةً للنساء الأخريات.

وينبغي ألا نهمل دور الإعلام في إشراك الكفاءات النسوية، والخبرات الإعلامية؛ لهدف اكتشاف الرائدات والمواهب النسوية اللاتي يتمكنّ من التخفيف من سطوة مرض (الذكورية) المهيمن على مجتمعنا..!

كلّ ما سبق أمنياتٌ في كثيرٍ من المجتمعات الذكورية، غير أنها جميعها صالحةٌ للتطبيق، إذا توفرت الإرادة إرادة التغيير، وإذا وُضعتْ خطةٌ وطنيةٌ نهضويةٌ ملائمة، تعترف بالحقيقة الصادقة، وهي: أنه لا يمكن لأيّ مجتمعٍ أن ينهض وهو يمارس العنف

شيرين خليفة

بعد سلسلة جلسات لمركز شؤون المرأة

نساء يكسرن حاجز الصمت ويطالبن بميراثهن

احتدّ النقاشُ بين سيدتين حول موضوع "حق المرأة في طلب ميراثها" فالأولى ترى أنه "لا يجوز التفريط بالأهل من أجل المال" أما الثانية فتعتقد أنه "لا تعارض بين حصول المرأة على حقّها كاملاً واستمرار علاقتها الطيبة بعائلتها". كان ذلك خلال إحدى جلسات التوعية حول "حق المرأة في الميراث" التي ينفّذها "مركز شؤون المرأة" على مستوى محافظات قطاع غزة بهدف نشر الوعي بأهمية حصول النساء على حقّهن في الميراث. وأصرّت السيدة الثانية على رأيها بالقول:".. حصول المرأة على ميراثها يحميها ويعطيها القوة بدلاً من تكرار قصص المعاناة الإنسانية لنسمع حُرمن من حقّهن في الميراث، واللواتي أصبحنا نسمع عنهن يوماً".

نجاح

وقد أثمرت هذه الجلسات عن حلّ قضايا النساء بشكلٍ ودّيّ فالسيدة "وداد ش." حُرمت من ميراثها منذ أكثر من 10 سنوات بعد وفاة والدها، وبعد حضورها لجلسة توعية؛ ذهبت إلى بيت أهلها مطالبةً بحقّها في الميراث، وحين رفض إخوتها؛ أخبرتهم بأنها ستقدم دعوى قضائية، وأن هناك مؤسسات نسوية تساعد النساء مجاناً في هذه القضايا، فاضطر إخوتها إلى منحها حقها كاملاً دون مشاكل". وتشعر السيدة "وداد" بالفخر، فقد حصلت على ميراثها بشكلٍ سريع، فيما بقيت علاقتها طيبةً بإخوتها وقالت: "..أتمنى أن تفعل كلّ النساء ذلك، وأن يُحافظن على علاقتهن الأسرية، وحقوقهن في وقتٍ واحد".

الخطر القادم..!

"أم أحمد" سيدةٌ ضاحكةٌ دوماً، كلنها كانت تعاني أيضا من مشكلة بسبب الميراث، فإخوتها -بعد وفاة والدهم قبل عدة سنوات- أبقوا الحال على ما هو عليه؛ ولم يقتسموا التركة. تقول "أم أحمد": ".طلبت تقسيم التركة أكثر من مرة، المشكلة أن أخواتي يشعرن بالخجل، حين حضرت جلسة التوعية الأسبوع الماضي ذهبت لبيت إخوتي ومعي كتيّب تمّ توزيعه بعد الجلسة حول حق المرأة في الميراث، ونصيب كل فردٍ وفقاً للشرع. انتفض أخي الأكبر حين رآه، فقلت له مازحة: ماذا لو أعطيت كلّ واحدةٍ نصيبها من الأرض ونبقى حبايب..؟!".

وبالفعل تقبل شقيقها الأمر فيما بعد، ومنح كل واحدة منها نصيبها من الميراث، وتضيف "أم أحمد":".. حصلت على مجموعة من الكتيّبات، وقمت بنفسي بتوزيعها على نساء المنطقة، لأنني أعلم أنّهن غير حاصلات على ميراثهن، ولن يحصلن عليه ما دُمن صامتات، النساء تنتظر عادة من تبدأ الخطوة الأولى، وأنا طلبت ميراثي قبلهن كلّهن، ربما يشعر الرجال الآن في المنطقة بالخطر لكنّ هذا حقنا، وحقّ أبنائنا من بعدنا..". وتُكمل: ".. بالتأكيد جلسات التوعية التي حضرها كان لها دوراً هاماً، فالمحامية تشرح بشكلٍ تفصيليٍ نصيب كلّ فرد، وأيضا هي تقدم الاستشارات ولديها الاستعداد لرفع القضايا مجاناً، وهذا يُشجّعنا -كنساء- على طلب حقّنا، حين نشعر أنّ هناك من يقف معنا". أما شقيقتها فقالت لها: "قد يلجأون لإعطائك 5000 دينار أو 10 آلاف لتتنازلي عن الباقي؛ كما حدث مع غيرك" وردّت أم أحمد: "..أنا فاهمة أن هذا غير عادل، ولن أقبل به؛ لأنني أنا أيضاً أريد تأمين مستقبل أبنائي".

حرمان

وقد لمسنا حجم الضغط الذي تتعرض له النساء بسبب الحرمان من الميراث، فخلال إحدى الجلسات تحدّثت السيدة "ريم" (38 عاماً) عن أن شقيقها الأكبر حرمها هي وشقيقتها التي تصغرها من الزواج بسبب الميراث واستولى على نصيبهن..! وتدمع عينا "ريم" وهي تقول:".. كان من حقّي أن يكون لديّ طفلٌ أو طفلة، فلا أحد يدري ما يحمله لنا المستقبل..".

ويزداد شعور "ريم" بالأسى كلما تذكرت السيدتين "أ" و"م" اللتين حرمهما أقاربهما من الزواج بسبب الميراث، واستولوا على ميراثهن إلا أنهن الآن مسنّات تعانين الفقر الشديد؛ ولا عائل لهن في هذه المرحلة من العمر إلا إحسان أهل الخير. وتضيف "ريم": ".من لي إذا حدث معي ما حدث معهن..؟ أتمنى أن أكون قويةً بما يكفي لأحصل على ميراثي". لكن سيدةً أخرى أجابتها: ".هذه الأشياء لا تأتي

بالتمنّي؛ يجب أن تكوني قوية من داخلك كي تتخذي قرارك".

أما "أمل" فقصّتها مختلفة، إنها أرملة شهيد، وقد حصل أهله على كامل مستحقاته واستثنوها من كلّ شيء، وتشعر "أمل" بالخجل من طلب نصيبها، وتعتبر ذلك غير لائقٍ بحقّ زوجها الشهيد.

الحاجة للتوعية

وقد دلّت دراسةٌ بحثيةٌ لـ"مركز شؤون المرأة" حول "أولويات احتياجات النساء في قطاع غزة" أجريت في عام 2009م على أنّ "حقهن في الحصول على ميراثهن يمثل الأولوية الأولى، فيما دلّت دراسةٌ لاحقةٌ لـ "المركز" حول "المرأة والميراث" على أن ما نسبته 24٪ من النساء في قطاع غزة يُحرمن من هذا الحقّ.

وفي مقابلةٍ معها أكّدت المحامية - محامية مشروع حق المرأة في الميراث - "إصلاح حسنية"، على أن "حرمان النساء من حقّهن في الميراث يمثل ظاهرةً في بعض الأماكن، فيما يُعتبر حالاتٍ معزولة في مناطق أخرى..".

واعتبرت "حسنية" (التي تتولى تنفيذ جلسات التوعية للنساء) أن: "..السبب في حرمان النساء من الميراث هو الطمع والأنانية من قبل الرجال غالباً، وكذلك جهلُ النساء بحقوقهن، واعتبارهن أن الميراث هو من حقّ الرجل فقط، وهو ما بدا واضحاً خلال ورشات العمل ولقاءات التوعية التي ينفذها مركز شؤون المرأة". وأضافت "حسنية" أن "..هذه اللقاءات أيقظت النساء بأنّ لهنّ حقوقاً؛ بالتالي؛ أصبحن يسألن عن التفاصيل المتعلقة بهذا الحق..".

وأوضحت أن "..ما يمنع النساء من المطالبة بحقوقهن هو الخجل والخوف من المجتمع والعادات والتقاليد التي مازالت تُجبر النساء على السكوت.." مذكّرةً بأن: "..الميراث حقٌ شرعيٌ وقانونيٌ للنساء، فالقرآن الكريم نصّ على حقوق واضحة للنساء.". وقالت "حسنية": "..لاحظت خلال جلسات التوعية التي نفذتها في إطار مشروع "حق المرأة في الميراث" أنه وفي بعض المناطق تعرف النساء حقوقهن؛ لكن يُفضّلن الصمت خوفاً من المجتمع، وأستذكر هنا حالة السيدة التي لديها ثلاثة أبناء في الجامعة وابن مريض وهي أكبر أخواتها وليس لديها المال الكافي لكل هذا، وتخاف من المطالبة بحقّها؛ رغم أن نصيبها كفيلٌ بحلّ مشاكلها، وإخوتها يعيشون في رفاهية، ويتمتّعون بمالها ومال أخواتها..".

وتابعت؛ بأنه "..خلال جلسات التوعية اتضح أن هناك عدم وعيٍ - بشكلٍ كبيرٍ - في الكثير من التفاصيل المتعلّقة بالميراث، مثل "الوصية العادية" و"الوصية الواجبة" فالكثير من الناس كانوا يحرمون أبناء الابن الذي توفي في حال حياة والده من ميراث والدهم".

وشرحت "حسنية" بأنّ "..المشاكل حول الأراضي تُعتبر من القضايا التي تأخذ وقتاً طويلاً في المحاكم؛ كونها تحتاج إلى مستنداتٍ وأوراق ثبوتية متعلقة بالأراضي، ومستخرج "طابو" وعقود بيع، وينتج عنها عدة قضايا، وهذا ما يجعلها تأخذ وقتاً طويلاً في المحاكم".

وأضافت أن: "..الوضع السياسي لعب دوراً سلبياً، ففي الانتفاضة الأولى - مثلاً - كانت المحاكم المدنية تخوض إضرابا أدّى إلى تعطيل القضايا لسنوات، وفي عهد السلطة تمّ تعيين قضاة جدداً وإجراء تغييرات في المحاكم، وحالياً جاء الانقسام والحرب؛ فتعطّلت المحاكم لفترةٍ من الزمن، وفُقدت الكثير من الأوراق الهامة".

النساء قادرات

من جانبها فإن "هُدى حسان" (مدربة ومنسّقة في الجمعية التعاونية للتوفير والتسليف، ومتابعة لموضوع الميراث) تقول بأن "عدم حصول النساء على ميراثهن يرجع إلى عدم وجود التوعية.." مضيفةً أنّ "..الميراث حين يكون أراضي تصبح القضية أصعب إذ لا يوجد من يستغني عن أرضه ليعطيها لغيره، هناك خوفٌ كبيرٌ على موضوع ضياع الأرض وتقسيمها..". وأضافت "حسان" أنّ "..النساء قادرات على رعاية أراضيهن، ومن خلال متابعتي؛ فهناك نساء يعملن في الزراعة وفي "جدّ" الزيتون، ويحفرن الحفرات ويسقين البيّارات، هنّ قادرات على كل هذا، وغالبيتهن تعوّدن على ذلك منذ الصغر..".

وتكمل: "..هناك نساء يحرثن أرضهنّ الخاصة، ويتعاملن مع التجار، ولديهنّ قدرةٌ وخبرةٌ في البيع والشراء والمفاوضة، وقد نجحن في هذا لأنّهن أتيحت لهن الفرصة لذلك". وتحدّثت "حسان" عن "..أهمية جلسات التوعية التي ينفذها "مركز شؤون المرأة" فالكثير من النساء بعد أن حضرن هذه الجلسات طالبن فعلاً بحقّهن في الميراث، فمثلاً إحدى السيدات قالت إنها ستطلب ميراثها بدلاً من أن يحدث ما لا تُحمد عُقباه في المستقبل.".

مشروع "حق المرأة في الميراث"

بدورها أوضحت "ريم النيرب" (منسّقة مشروع حق المرأة في الميراث بمركز شؤون المرأة) أنه "من خلال الجلسات تبيّن أن هناك حاجةً ماسةً لاستشارات قانونية، واتضح أن قضية الميراث قضية شائكة جداً، فهي تمثّل السهل الممتنع، فالحقّ واضحٌ لا جدال فيه، لكن؛ بسبب العادات والتقاليد والموروث الثقافي والاجتماعي وطمع الطرف الآخر؛ فإنّ النساء يُحرمن من حقّهن الشرعي..".

وأضافت أنه "..من خلال الجلسات تبين أن النساء يفتقرن إلى المعلومات الكافية حول موضوع الميراث، وبالتالي؛ فإنّ هذه الجلسات كانت ذات قيمة في توعيتهن ودعمهن نفسياً واجتماعياً، ومنحهنّ القوّة في المطالبة بحقّهن، وتوفير التوعية والاستشارات القانونية، والاستعداد لتقديم الشكاوى القانونية بشكلٍ مجانيٍّ؛ خاصةً مع ارتفاع تكاليف المحامين، هذا كله شجّع النساء على المطالبة بحقوقهن..". وشرحت "النيرب" بأنّ "..الهدف من هذه الجلسات هو تمكين النساء من تحصيل حقوقهن، كخطوةٍ هامةٍ على طريق تمكينهنّ اقتصادياً واجتماعياً، بما يضمن مشاركتهن الفاعلة في عملية التنمية الشاملة للمجتمع الفلسطيني..".

وفي معرض شرحها عن مشروع "حقّ المرأة في الميراث" قالت "النيرب": "..بناءً على ذلك؛ تمّ تنفيذ مشروع "حق المرأة في الميراث" بالشراكة بين "مركز شؤون المرأة" من غزة، و"جمعية الشبان المسيحية" و"جمعية المرأة الفلسطينية العاملة للتنمية" بتمويلٍ من "مؤسسة المساعدات الدنماركية" (DCA) عبر الاتحاد الأوروبي..".

وشرحت "النيرب" أنّ "..مدة المشروع ثلاث سنوات، في السنة الأولى تمّ تنفيذ تدريب مكثّف بواقع 120 ساعة تدريبية لمجموعة من الصحافيات والمحاميات العاملات في خمس مؤسسات قاعدية شريكة لـ"المركز" بهدف تعزيز قدرات المؤسسات القاعدية في تطوير وقيادة حملات الضغط والمناصرة لحقوق المرأة في الميراث، ورفع الوعي بالقوانين والانتهاكات المتعلقة بالنساء؛ والآثار المترتّبة على التمييز ضد ملكية المرأة، وتقديم المساعدة لمناهضة هذا التمييز..".

وبيّنت أن "..السنة الحالية - وهي الثانية في المشروع - تمّ استهداف النساء بجميع أعمارهن بشكلٍ مباشرٍ على مستوى محافظات قطاع غزة، حيث تمّ تنفيذ 35 ورشة تثقيفية، نفذّتها محاميات تدرّبن في السنة الأولى من المشروع، وتمّ تنفيذ 90 جلسة توعية، تمّ خلالها شرح موضوع الميراث للنساء؛ باستخدام الدليل التدريبي الذي تمّ إعداده في السنة الأولى، كما تمّ توزيع كتيّبات تعريفية بحقوق النساء في الميراث خلال كل جلسة..". ●●

عبد الهادي مسلم

المسنون في دار العجزة.. طعنهم أبناؤهم بخنجر الجحود..!

لم يشفع لها كبر سنّها، وتجاعيد وجهها، ولم تراعى إعاقتها وعدم إنجابها للبنين والبنات، فهي كانت تسكن عند أخيها الأكبر بعد وفاة زوجها الثالث، كانت تخدم نفسها بنفسها إلى أن توفي أخوها، وبقيت في غرفتها داخل البيت وحيدةً إلا من بعض أولاد أخيها وأخواتها المتزوّجات. كبرت وأصابها الهرم والسقم، اندلعت المشاكل مع الزوجة والأولاد والقيل والقال، ولم يكن الحلّ الأمثل إلا أن تخرج من البيت، وأن يُبنى لها حائطٌ وبابٌ تخرج منه.

الوضع الصحيّ يزداد صعوبةً عليها؛ لأنها أصبحت مُقعدةً لا تستطيع أن تخدم نفسها.في بعض الأحيان تُشفق عليها زوجة أخيها وأختُها المريضة، والأمر يتفاقم والمعاناة تزداد والرائحة في غرفتها تزكم الأنوف، والكثير من أفراد عائلتها خلّوا عنها وتركوها تُصارع المرض، في الوقت الذي كان لا بد فيه من التدخّل العاجل لإنقاذ الموقف في ظلّ عدم استعداد أيّ شخصٍ القيام بمساعدتها.

أختُها المريضة أصبحت غير قادرةٍ على خدمتها؛ لأنها هي أيضا بحاجةٍ لمن يخدمها، فاقترح ابن أختها أن تُرسَل إلى دار المسنّين، لأن الوضع هناك أفضل حالاً من ناحية الخدمة الطبية، حاول هذا الرجل مرّات ومرّات إقناع ابن أخيها؛ لكنّ الرفض كان سيّد الموقف بالرغم من موافقة بعض الأهل.

"ما العيب في ذلك..!" قال أحدهم، فرد الآخر: "ماذا سيقول الناس عنّا..؟!" ليرد الأول حانقاً: "..إذا كنت تخاف كلام الناس فخذها عندك.."..!

تلكَ قصةٌ حقيقيةٌ لمسنّةٍ تسكن وسط قطاع غزة، وهي واحدةٌ من آلاف القصص في مجتمعنا الفلسطيني؛ والتي تخلّى عنها القريب قبل البعيد، فلماذا أصبح الآباء والأمهات كبار السن عبئاً كبيراً على الأبناء..؟ ما الحكمة من وراء وضعهم في دار المسنين..؟ هل تمّ تأسيس دار المسنين -أو الرعاية الاجتماعية- لنضع فيها آباءنا وأمهاتنا، أو الغرض منها هو للفئات المحرومة التي ليس لها من يرعاها؟.

لو كنت أحد الأشخاص المهمّين في المجتمع، وكان والدك يسبب لك الإحراج بسبب كِبر سنّه؛ فهل من الممكن أن تتخلّى عنه وتضعه في إحدى دور المسنين؟ وهل العادات والتقاليد تقف حجر عثرة في ذلك؛ تحت حجة: ماذا سيقول الناس عنّا..! وهل يا من أخذت أمك أو أباك من يده/ا وأوعته/ا في دار المسنين: ألن يأتي يومٌ ويأخذك أبناؤك أنت كذلك من نفس اليد إلى هناك وتشرب من نفس الكأس..؟ فكما تدين تدان.

زيارة ميدانية

وللوقوف أكثر على قصص المسنين والمسنّات؛ زرنا دار المسنين التي تتبع "جمعية الوفاء" للوقوف على قصصهم، فالمسنّة "رحمة مراد" (87 عاماً، من مواليد سوريا) بالرغم من كبر سنها فإن الابتسامة لا تفارق وجهها، حيث كانت متزوجةً ولم يهبها الله أطفالاً، وبعد وفاة زوجها بقيت وحيدةً في قطاع غزة.

قالت الحاجة مراد: "..تزوجتُ ولم أُنجب، وعندما أيقنت أنه لا أمل بالإنجاب طلبت من زوجي أن يتزوج، وقد فعل ذلك، وأنجب عدداً من الأبناء والبنات، وبعد وفاته..." تضيف وهي تبتسم: "..أولاد زوجي لم يقصّروا في خدمتي، لكني لم أرغب في تحميلهم مشقّة خدمتي؛ فاخترت -عن قناعة- العيش في بيت المسنّات" وأوضحت أن المؤسسة توفر لهم كل شيء، وأن الأولاد يزورونها باستمرار، وأنها تُكثر من قراءة القرآن في شهر رمضان المبارك، وتقضي أوقاتها جالسةً في حديقة المركز، والحديث إلى صديقاتها من المسنّات.

وبابتسامتها التي لم تفارق وجهها طوال لقائنا؛ أكدت أن صديقاتها يتواصلن معها دون انقطاع، مضيفة: "..أتمتع

بعلاقات اجتماعية كبيرة، وأحاول أن أنسج علاقات جديدة دائماً مع الزائرين، وأشعر بالراحة والطمأنينة والاستقرار عندما أراهم".

أما الحاجة "زريفة أحمد" فقصّتها مختلفة تماماً، حاولنا الحديث معها لكنّ سنّها المتقدم منعها من ذلك، خاصةً وأنها مصابةٌ بفقدان الذاكرة، فساعدتنا في معرفة تفاصيل قصتها "أمل العرعير" (أخصائية الخدمة الاجتماعية) قائلة: "الحاجة زريفة لم تتزوج، وكانت تعمل في حياكة الملابس للناس، واستطاعت جمع مبلغٍ من المال، وعندما علم أخوها في "أبو ظبي" بذلك؛ أخذها معه طمعاً لا حُبا فيها، وهي لسذاجتها وافقت" وتضيف "..بعد مرور عدة سنوات أعادها إلى غزة، وأسكنها عند بنت أختها، ثم سافر فأرسلتها ابنة أختها إلى هنا".

ولفتت إلى أنها وحيدةٌ في المركز لا يطمئن عليها أحد ولا يزورها أيٌّ كان، حتى أصابها النسيان والخلط بين الأشياء..

بِرّ الوالدين وطاعتهما

الشيخ "سمير إسماعيل مسلّم" (من وزارة الأوقاف) أكد على أن "الإسلام دين التكافل الاجتماعي، والأسرة في الإسلام وحدةٌ متكافلة، وقد عمل الإسلام على دعمها لتكون قوةً متماسكة، واهتم القرآن الكريم ببيان أحكام الأسرة..".

وحثّ الدين الإسلامي الحنيف على برّ الوالدين، ترغيباً في صلة الرحم، فقد حرّم الإسلام عقوق الوالدين، وقطيعة الرحم، فعن عبد الله بن عمر بن العاص -رضي الله عنه- عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: أكبر الكبائر: الشرك بالله، وعقوق الوالدين، وقتل النفس، واليمين الغموس" وفق مسلّم.

وأوضح "..والدين الحنيف عمل على تعزيز التضامن الأسري بطريقةٍ مباشرة، والإسلام ليس عقيدةً فحسب؛ لكنه نظامٌ اجتماعيٌّ ينظر إلى المجتمع ككل، بحيث نجد أن الأسرة المسلمة مازالت متمسكةً برعاية الأبناء والآباء والأجداد، ومن دلائل ذلك قوله تعالى: ﴿واعْبُدُوا اللَّهَ وَلا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً وَبِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾. وقال تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْناً﴾."

وأضاف "مسلّم" متابعاً: "..ومن ذلك كله نرى أن الإسلام حثّ على برّ الوالدين والأقربا، ولم يقتصر على ذلك؛ بل حثّ على برّ أصدقاء الوالدين، أي شمل البر جميع المحيطين، كذلك فإن الإسلام ينظر إلى من لا يرعى حقّ الكبار على أنه ليس جديراً أن ينتسب إلى مجتمع المسلمين".

وأضاف "مسلّم": "..وفي ذلك قال صلى الله عليه وسلم: (ليس منّا من لم يرحم صغيرنا ويوقّر كبيرنا) فكبار السنّ بحاجةٍ دائمة إلى الإيناس وإدخال السرور عليهم، والإسلام يرعى هذا الجانب، ويجعل من أفضل القربات عند الله تعالى إدخال السرور على قلوب الآخرين، فرعاية المسنّ أو العاجز تجب شرعاً على القريب لقريبه" متابعاً: "..هناك ضرورات تستوجب إرسال كبار السن إلى دار المسنين، في حالة لم يكن لهما أولادٌ أو أقارب يقومون بخدمتهم، أو مرضى معاقين، أو ما شابه، فلا عيب في ذلك لكن الأحرى والأفضل أن تتم رعايتهما من قبل الأقارب".

مشاكل المسنين

"عادل التلباني" (أخصائي اجتماعي) قال: إن "المسنين أناسٌ وصلوا إلى مرحلة الشيخوخة والعجز المصاحب لها يحرمهم من حقّ العطاء إذا ما أرادوا.." وعن دور الأسرة في رعاية المسنّ؛ تابع: "..علينا أن نعي أن الأم المسنّة بحاجة إلى إيجاد أساليب لرعايةٍ وتأهيل من خلال الرعاية الأسرية لها نفسياً واجتماعياً وصحياً؛ لإتاحة الفرصة للأم والأب المسنّ للاندماج في الحياة الاجتماعية بقدر ما تسمح به الظروف والإمكانات..".

ويعتقد "التلباني" أن: "..مشكلة المسنّ تنشأ من ضيق المكان في بيت الأسرة، أو من عدم القدرة على التفرّغ لرعايته، أو من الضيق بحالته، أو من رفض زوجة الابن القيامَ بدورها في رعاية هذا المسنّ، أو ارتفاع تكلفة علاجه ورعايته".

وأوضح أن: "..المسن يحتاج إلى عنايةٍ جسديةٍ ونفسيةٍ أيضاً، وحرمانه من الاهتمام به وإهماله يؤلمه ويفاقم مشاكله النفسية والبدنية، إلى جانب ما به من أمراضٍ وآلامٍ تجلبها الشيخوخة بطبعها..".

وقال: "..على الابن أن يقاوم الضغوط، ويحتفظ بوالده أو والدته تحت إشرافه.." ويرى أن "..انتقال المسنّ إلى دار المسنين يؤلمه ويؤذيه، ويشعره بخسارةٍ فادحةٍ في جهده الذي بذله في تربية أو لادِه".

وأظهرت البيانات الصادرة عن "الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني" زيادةً ملحوظةً في عدد المسنين في المجتمع الفلسطيني؛ والذين تصل نسبتهم إلى 3.5٪ من مجموع السكان، حيث يبلغ متوسط أعمار المسنين الذكور 71 سنة، والإناث 74 سنة تقريباً، وذلك بسبب موت الجيل والنشوء الجديد باستمرار، وتعرّضه للسجن والقهر الذي يؤدي إلى زيادة استشهاد الكثير من الشباب، وحسب توقّع "البنك الدولي" لعام 1997، فقد وصلت نسبة المسنين عام 2010 إلى 5.56٪ في الضفة الغربية، وفي قطاع غزة 3.85٪ وتشير الإحصاءات إلى انخفاض المستوى التعليمي في صفوف المسنين، فنسبة الذين لم يتعلموا 76.2٪، وأن 26٪ من المسنين يعولون أنفسهم، و37.5٪ يعتمدون على الزوج، و56٪ من الذكور و41٪ من الإناث يعتمدون على أبنائهم في إعالتهم، كما تُظهر الإحصائيات أن نسبة المسنين الذكور المتزوجين تبلغ 87.5٪. ●●

أديب القوقا

رفقا بالقوارير..!

رغم الجهد الرئيس الذي تُقرّه الأديان والمذاهب الإنسانية في تأكيد الرحمة والرأفة والرفق بين بني الإنسان؛ ورغم حجم الأضرار التي تكبّدتها الإنسانية جرّاء اعتماد العنف كأداة للتخاطب والتحاور؛ ورغم أنّ أيّ إنجاز بشريٍ يتوقف على دعائم الاستقرار والسلام والألفة..

رغم هذا وذاك؛ ما زالت البشرية تدفع ضرائب باهظةً من أمنها واستقرارها جرّاء اعتماد العنف كوسيلة للحياة.

تُعدُّ العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية من أهم الأطر الثقافية التي تقدم سنداً وتبريراً للعنف ضد المرأة، فضلاً عن القيم العشائرية والثقافة الذكورية التي تُعلي من شأن الرجل وتُعامل المرأة بدونية واحتقار، وتضعها في الدرجة الثانية من السلّم الإنساني، ويستند ذلك إلى التفسير الخاطئ لبعض النصوص الدينية، والتي تُفسر -في الكثير من الأحيان- لصالح الرجل، فتتمخض عنها أحكامٌ فقهيةٌ تنال من المكانة الإنسانية للمرأة، أو تسلبها حقوقها ودورها في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مما يدعم سلطة الرجل ويعطيه التبريرات في ممارسة العنف.

إنّ رواسب المنهج الهمجي العدواني ما زالت عالقةً في أذهان وسلوكيات البعض منّا في التعاطي مع الحياة، وذلك على أرضية منهج العنف المضاد للآخر؛ والفاقد للسماحة والرحمة، وإنها مشكلةٌ قديمةٌ جديدةٌ لا تلبث أن تستقرّ في ساحتنا الإنسانية كلّ حين؛ لتصادر أمننا الإنساني وتقدّمنا البشري، فرغم التطورات الهائلة في الذهن والفعل الإنساني بما يلائم المدنية والتحضّر؛ إلاّ أننا ما زلنا نشهد سيادة منهج العنف في تعاطي بني البشر، وبالذات تجاه الكائنات الوديعة كالمرأة، وإنه توظيفٌ مقيتٌ ذلك الذي يوظّف مصادر القوة لديه ليُحيلها إلى جبّرٍ وسيطرةٍ من خلال العنف القسري المُمارس ضد الأضعف.

ويتنوّع العنف ضد المرأة بين ما هو فرديٌّ (العنف الفردي) ويتجسد بالإيذاء المباشر وغير المباشر للمرأة باليد أو اللسان أو الفعل أياً كان، وبين ما هو جماعيٌّ (العنف الجمعي) الذي تقوم به مجموعةٌ بشريةٌ بسببٍ عرقيٍ أو طائفيٍ أو ثقافي، والذي يأخذ صفة التحقير أو الإقصاء أو التصفية، وبين ما هو رسميٌّ (عنف السلطة) والذي يتجسد بالعنف السياسي ضد المعارضة وعموم فئات المجتمع.

أنماط العنف:

1- **العنف الأسري:** والناجم عن توظيف القوة تجاه الأضعف داخل كيان الأسرة، وهو أكثر أنماط العنف شيوعاً، وغالباً ما يكون ضحاياه من النساء والأطفال داخل الأسرة، وتشير بعض الإحصائيات في بلدانٍ كثيرةٍ من العالم إلى أنّ 20-50٪ من النساء من شملهن البحث قد تعرّضن للضرب من قبل الزوج، و52٪ من النساء الفلسطينيات من غزة والضفة الغربية تعرّضن للضرب على الأقل مرة واحدة في العام 2000، و23٪ منهنّ تعرّضن للدفع والركل والإيقاع، 33٪ للصفع، 16٪ للضرب بعصيٍ أو حزام، 9٪ هوجمن بأداة حادةٍ من قبل أزواجهن، وبيّنت 9٪ أنهن تعرّضن للعنف النفسي و52٪ تعرّضن للإهانة والسباب واللغة البذيئة وتسميتهن بأسماء مهينة من قبل أزواجهن، ويصل الأمر إلى حدّ الأزمة؛ والتي تتطلّب علاجاً جسدياً أو نفسياً، كما قالت عيّنةٌ واسعةٌ من النساء الأمريكيات 22-35٪ بأنهنّ قد ذهبن لأقسام الطوارئ في المستشفيات نتيجة العنف المنزلي.

2- **العنف الاجتماعي:** والناجم عن النظرة القاصرة للمرأة كوجودٍ ودورٍ ووظيفة، إنّ التعصب لبعض الأفكار والطروحات والعادات والتقاليد التي تحطّ من قيمة المرأة أدّى لتعرّض المرأة لأشكالٍ من القهر والاضطهاد، وتارةً تتعرض للعنف في مجال عملها من قبل الرئيس أو الزملاء في العمل كالإهانة والتحقير وتقليل الأجر أو مصادرته في بعض الأحيان، وتارةً يتم طردها من العمل إن لم يتم استغلال أنوثتها.

3- **العنف السياسي:** الناجم عن تلازم النظرة الدونية للمرأة كإنسانة مع حرمانها من مكانتها الوطنية ضمن الدولة الحديثة، ويتمثّل باعتبارها كائناً لا يستحق المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية، لذا؛ فإنّ سلب حرية المرأة في التعبير عن رأيها السياسي، وعدم السماح لها بالمشاركة في صنع القرار، ومنعها من التصويت والتصدّي لمناصب هامة في الدولة.. يُعتبر من أهمّ مظاهر العنف السياسي.

والإسلام لم يُبح للرجل أن يمارس أيّ عنفٍ على المرأة، سواءً في حقوقها الشرعية التي ينشأ الالتزام بها من خلال عقد الزواج، أو في إخراجها من المنزل، وحتى في مثل السبّ والشتم والكلام القاسي البذيء، ويمثل ذلك خطيئةً يحاسب الله عليها، ويعاقب عليها القانون الإسلامي. ويؤكد الإسلام أنه "لا ولاية لأحدٍ على المرأة إذا كانت بالغةً راشدةً مستقلةً في إدارة شؤون نفسها" فليس لأحدٍ أن يفرض عليها زوجاً لا تريده، والعقد من دون رضاها باطلٌ لا قيمة له.

في ظلّ اهتمامنا بالمحافظة على الأسرة؛ فإنه ينبغي للتشريعات التي تنظم عمل المرأة أن تلحظ المواءمة بين عملها عندما تختاره، وبين أعبائها المتعلّقة بالأسرة، وإن أيّ إخلالٍ بهذا الأمر قد يؤدي إلى تفكّك الأسرة، جاء في القرآن الكريم (ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودةً ورحمة) وورد في حديثٍ للنبي الأكرم صلى الله عليه وسلم (النساء شقائق الرجال) وكذلك قوله (استوصوا بالنساء خيرا). ●●

محمد أبو سعدة

العنف ضد المرأة لا يمارسه الرجل وحده..!

تعاني المرأة بشكلٍ عام في أيّ مكان، وأيّ زمان - خصوصاً في الدول العربية والنامية- من جملةٍ من السلوكيات والتصرّفات العنيفة، والتي تتمثل في العنف بنوعيه: "الجسدي" و"اللفظي" فيما أنها تبقى مُكبلة اليدين، غير قادرةٍ على الدفاع عن أبسط حقوقها: "حقّ الدفاع عن نفسها" من أجل الوقوف في وجه شيطان العنف الذي يطاردها بشكلٍ شبه يوميّ.

ومن هنا جديرٌ بنا أن نقول: "لطالما حلمت المرأة -منذ طفولتها- بحياةٍ وردية تمنح أنوثتها رونقاً خاصاً، إلا أنها -في مجتمعاتنا- وبعد أن تباشر الحلم، والتفكير في الأسرة وتكوينها، وفي فارس الأحلام، وفي القفص الذهبي الذي ستدخله يوماً ما، تصطدم بكابوسٍ يطاردها يومياً: بعد وقتٍ وجيزٍ من دخولها إلى القفص؛ الذي يتضح -تدريجياً- أنه سجنٌ كبّل كلّ طموحاتها وآمالها ومعتقداتها؛ بأن يكون الرجل الذي اختارته هو سندها ومن يدعمها في تحقيق أحلامها البريئة؛ التي سرعان ما تفتقدها، وضحكتها التي ماتت في مهدها.

لم تتخيل "نسمة" (المخلوق اللطيف، وصاحبة الضحكة العريضة والشخصية اللطيفة والملامح البريئة الناعمة) لم تتخيل أنها ستكون ضحية قضيةٍ ناضلت من أجلها، وهي الدفاع عن كرامة المرأة، حيث كانت من أولوياتها، إلا أنها غدت لا تحمل لديها الآن أية قيمة، ففي حين تزوّجت "نسمة" كانت زهرةً متفتحةً، وبعد شهرٍ واحدٍ بدأ مسلسل الحياة الواقعي يفرض نفسه عليها، زوجٌ عاطلٌ عن العمل ومغوارٌ لا يرى إلا نفسه، بدأ يُعرّضها لأسوأ ما يمكن أن تواجهه المرأة من ضربٍ وتعنيفٍ وإهمالٍ صحيٍّ وسوء تغذية، وعدم إعطائها المجال للتعبير عن رأيها والمطالبة بحقوقها؛ سواء أكانت شخصيةً أو زوجية، وهذا ليس حال "نسمة" وحدها، فالكثيرات من النساء مثل "نسمة" ويتعرّضن يومياً لأبشع الممارسات ضدهن، ولا أحد يحرّك ساكناً، ولا أحد يضع حدوداً لمن يحطّمُ شخصياتهن ويُبدّد أحلامهن الوردية.

كل هذا عنفٌ يمارس ضد المخلوق اللطيف من قبل الرجل، ما يؤدي -في نهاية المطاف- إلى تدمير أسرةٍ بكاملها، بعد أن تتسع دائرة الخلاف ويشاهدا الأبناء أمهاتهم وهنّ يتعرضن لأساليب عديدة من التعنيف من قبل أزواجهنّ، فيبدأ تأثير العنف على نفسية الأبناء وتعليمهم واستقرارهم وتغذيتهم في المراحل الأولى من حياتهم وعلى قدرتهم على تقبّل الآخرين، بالإضافة إلى العزلة التي قد تكون السبيل الوحيد أمامهم للهرب من الواقع المأساوي الذي يعيشونه.

وفي الختام: من الواجب علينا أن نشير إلى أن النساء -في أحيان كثيرةٍ- يعنّفن بعضهن البعض، بأساليب عديدةٍ، وقد تكون أقسى من تلك الطرق التي يستخدمها الرجل في تعنيف المرأة، ما قد يؤثّر على نفسية الطرف الضعيف منهن، إلى جانب النسوة الأخريات اللاتي يُجهدن أنفسهن إلى حدٍ كبيرٍ، كمعاقبةٍ لأنفسهن على ما وقعن فيه في حياتهن من معاناة، فتعزلن أنفسهن عن فرصة الحصول على الراحة الجسدية المطلوبة، ما يؤدي إلى تدهور حالاتهن الصحية، وإلى عواقب وخيمة.

أما في الإسلام؛ وبعد انقضاء العصر الجاهلي وخروج الناس من الظلمات إلى النور، فكانت بداية لعتاق المرأة من القيود العشائرية والبدوية الجاهلية، والتي كان على رأس قُبحها ظاهرة أو عادة "وأد البنات" خوفاً من أن يجلبن العار لعائلاتهن عندما يكبرن، كما منح الإسلام المرأة حرياتٍ وحقوقاً كانت أن تساوي بينها وبين الرجل في كثيرٍ من الأمور الحياتية، بدليل قول النبي" صلى الله عليه وسلم" (إنما النساء شقائق الرجال) أي شريكاتٌ لهم في تعمير وبناء المجتمعات، ولم يقُل -عليه السلام- إنهن شقيقات الرجال في المنزل مثلاً، ولم يخصّص مكانٌ لهذه الشراكة، وذلك بحسب ما نرى، لأن الدين منح للمرأة الحقّ في مشاركة الرجال في كلّ أمور الحياة، عدا عن تلك التي لا تسمح لها بنيتها الجسدية أو قدراتها العقلية على التقرير فيها، بسبب ضعف القوّة الجسدية لديها إذا ما قورنت بالرجل، وبسبب تغليبهنّ العاطفة على العقل في بعض الأحيان.

كما أن الإسلام حفظ المرأة من الاعتداء، وصانها من نزعة البعض للتقليل من شأنها؛ من خلال تحريم عبوديتها وجعلها حرةً لا تُشترى ولا تُباع، وجعل لها مكانةً، والدليل على ذلك "عائشة" (أم المؤمنين) رضي الله عنها، والتي كانت تُعلّم النساء أمور الدين بنفس الطريقة التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يعلّم بها رجال المسلمين.

ولو تطرّقنا قليلاً إلى ظاهرة العنف المستشرية ضد المرأة في أوروبا خلال العصور الوسطى "عصر الكنيسة" لوجدنا أنها كانت تعاني الأمرّين، حيث تعرّضت للضرب والسبّ والقتل أحياناً، في تلك المرحلة؛ وفي الوقت الراهن؛ وبالرغم من وجود قوانين ومؤسساتٍ ومراكز دولية حقوقية خاصة بحماية المرأة من العنف والاضطهاد؛ إلا أن أعمال العنف في أوروبا تزداد يوماً بعد آخر وبشكلٍ بات ملحوظاً، حيث أن بعض الدول الأوروبية تسجّل فيها حالة اعتداءٍ واحدة على أنثى كل دقيقة.

وأخيراً.. أرى أنه من الواجب على المؤسسات والمراكز الحقوقية التي تعمل على رعاية وصون حقوق المرأة أن تحاول -بقدر المستطاع- أن تدعم المرأة وتساعدها على نيل حقوقها من خلال القضاء، ومن خلال توقيع أقسى وأقصى العقوبات على من يعتدي على أنثى دون وجه حق؛ سواء أكان رجلاً أم امرأة، كائناً من كان، وفي أيّ مكان.

فداء أبو العطا

أزمة الكهرباء تراوح مكانها

والمولّدات تحصد عشرات الضحايا جُلّهم من النساء والأطفال..!

لا يكاد يخلو بيتٌ من بيوت غزة من المولدات الكهربائية؛ التي لجأوا إليها للتغلّب على معاناتهم جرّاء انقطاع التيار الكهربائي بشكلٍ متواصل ولساعاتٍ طويلة، وبات استخدامها كبديلٍ عن الكهرباء يشكل خطراً على حياة المواطنين وأبنائهم؛ بعد محاولاتهم المضنية للبحث عن بديلٍ آمن للتغلّب على المشكلة، والتي نشأت بسبب عجز شركة الكهرباء بغزة عن توفير الوقود اللازم لتشغيل محطة توليد الكهرباء الرئيسة بغزة. هذه الحلول ولّدت أزماتٍ جديدةً راح ضحيتها عشرات المواطنين من الأطفال والنساء، لينضمّوا إلى قائمةٍ طويلة من ضحايا الحصار المفروض منذ أكثر من 3 أعوامٍ على القطاع؛ من بينهم عائلات بأكملها.

نجوا بأعجوبة..!

عائلة "شكور" من مدينة غزة كانت على موعدٍ مع قدرها، حيث تعرّضت العائلة إلى حريقٍ أودى بحياة زوجة الابن "إخلاص خاطر" البالغة من العمر 17 عاماً، ولم يمر على زواجها سوى 7 شهور.

واشتعل الحريق في منزل العائلة المكوّن من ستة طوابق، حين طلب أحد أفراد العائلة من الطفل "وفيق" (البالغ من العمر12 عاما) أن يصبّ البنزين في المولد، وذلك لنفاد الوقود.

شهود عيان أفادوا بأن الطفل سكب الوقود في خزان المولد وهو دائر، ما أدّى إلى الاشتعال. "حسام شكور" زوج الضحية قال: "الاشتعال كان سريعاً، خاصةً وأن المولد كان بجانبه مواد قابلة للاشتعال؛ من بينها60 لوح بلاستيك، 4 فرشات من الإسفنج كبيرا الحجم، أنبوبتا غاز، إلى جانب السمسم، القطن، السرج والزيت. وقد التهمت النيران كل شيء في طريقها؛ حتى زوجتي لم تسلم منها".

حالة "إخلاص" تكررت كثيراً في البيوت الغزيّة، ووصل الأمر إلى حدّ احتراق عائلات بأكملها (في دير البلح وجنوب قطاع غزة) جراء انفجار المولد أو سوء تخزين الوقود ومواد الاشتعال داخل المنازل.

مولدات اغتالت البراءة

يقول "جهاد عكاشة" (مسئول رصد الحالات بمركز المعلومات الصحيّة التابعة لوزارة الصحة): "المولدات الكهربائية تسبب حالات اختناق للمواطنين، كما حدث مع عائلة "برغوث" من سكان دير البلح في مايو من العام الحالي، حيث قُتل ثلاثة أطفال من العائلة: "عبيدة" (سنتان) "خضر" (5سنوات) والطفلة "ملك" (4سنوات) فضلاً عن إصابة الطفلين "شهد" (7سنوات) و"محمد" (8سنوات) بحروقٍ متوسطة.

وذكر "عكاشة" أيضا تعرّض منزل يعود لعائلة "أبو جامع" (من جنوب قطاع غزة) للحريق؛ وذلك أثناء قيامهم بتعبئة المولد بمادة البنزين؛ ما أسفر عن وفاة ثلاثة أطفال هم التوأمان "بسيم" و"ترنيم" (9سنوات) و"تسنيم" (15 عاما) وإصابة والديهم وشقيقهم الرابع، مشيراً إلى أن "..هناك العديد من العائلات التي طالها الحريق، كعائلة "حجاج" من بيت لاهيا حيث أدّى الحريق إلى وفاة "مجد" (11 عاما) وإصابة ثلاثة آخرين، وعائلة "العطلة" حيث أصيب الطفل "محمد" (11عاما) و"زكريا" (9 أعوام) و"محمود" (3 سنوات) و"حسين" (18عاما).

وقال "عكاشة" إنه في شهر يناير بلغ عدد حالات الإصابة من الحريق 32 حالة. ويشير تقريرٌ أصدره "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية" (أوتشا) إلى مقتل 17 مواطناً خلال مايو الماضي وجرح 36 آخرين في حوادث مشابهة نتيجةً لسوء استخدام مولدات الكهرباء في قطاع غزة.

وبيّن التقرير أن من بين الضحايا ثلاثة أطفال توفوا جرّاء التسمم بأول أكسيد الكربون، وثلاثة آخرون توفوا عندما اندلع حريقٌ أثناء تعبئة الوقود في المولّد.

أعداد الضحايا تزداد..!

ويدفع سكان غزة فاتورة الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي من أرواحهم، فالضحايا يتزايدون كل يوم، فيما تراوح الأزمة مكانها، ولم يحرّك أحدٌ ساكناً لحلّها. فالشهر الماضي قُتل الطفل "مازن إبراهيم أبو عزيز" (16عاماً) إثر انفجار مولد كهربائي أثناء محاولته تشغيله لإنارة بيته وتهويته بعد انقطاع التيار الكهربائي، كما لقي المؤذن "سائد العرعير" (30 عاما) من حي الشجاعية مصرعه إثر تشغيل مولّد الكهرباء للمسجد قبل أذان العشاء بثوانٍ قليلة؛ وذلك لإنارة المسجد للمصلين لأداء صلاة التراويح في شهر رمضان. وأكد مصدرٌ طبيٌ رفيع المستوى بوزارة الصحة الفلسطينية ارتفاع عدد الضحايا جراء انفجار المولدات الكهربائية أو نتيجةً لاحتراق الوقود المخزّن داخل البيوت والمصانع. مشيراً إلى أنه "ومنذ بداية العام الجاري تم تسجيل أكثر من 17 حالة

وفاة وتسجيل أكثر من 35 إصابة بالحروق؛ منها إصابات بالغة الخطورة جراء الحوادث المتفرقة".

وشدّد المصدر ذاته على "أهمية التقيّد بإجراءات السلامة والوقاية واتباع الإرشادات الصادرة عن المؤسسات الصحية واللجنة العليا للحدّ من عدد الإصابات والوفيات الناجمة عن الحوادث المنزلية وغيرها.." داعياً "للاتصال بجهات الاختصاص لتلقي المزيد من النصائح والإرشادات والوقاية اللازمة".

ويؤكد سكان غزة أنهم مضطرون للعمل بالمولدات الكهربائية صينية المنشأ والتي تمّ جلبها عبر الأنفاق رغم مخاطرها وتخوفاتهم المستمرة تحت ضغط الأزمة التي لم تجد لها حلاً حتى الآن.

تحت ضغط الحاجة

المواطنة "ميادة الضبّة" أشارت إلى أن عائلتها اضطرت لشراء مولد كبديل لتوفير الطاقة بسبب الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي، وقالت للغيداء: "الصوت الذي يصدره مزعج، ويحدث ضوضاء، ويسبب مشاكل أثناء الدراسة؛ حيث يُقلل من عملية الإنتاج وعدم الإنجاز في العمل، ويزيد الضغط والكبت".

وأضافت "الضبة": "..فضلاً عن الرائحة الكريهة التي تنبعث منه عند احتراق الوقود؛ والتي تؤثر على الصحة؛ وخاصةً الجهاز التنفسي.." وتنهد قليلاً قائلة: "..ينتابني الخوف والذعر؛ فأتخيل أن المولد سينفجر في أي وقت، حتى الجيران لم يتحمّلوا صوته؛ مما يدفع بعضهم للشجار والمطالبة بإطفاء المولد".

وأكد المهندس "أبو محمد حسين" (يعمل في محلّ صيانة أجهزة الكمبيوتر) أن "مشكلة المولدات خطيرة جداً؛ لكن الظروف التي يعيشها المواطن الغزيّ لابد أن تمضي في طريقها للبقاء على قيد الحياة من خلال استخدام البدائل" مضيفاً أن: "..كافة المولدات لا يوجد لها ضمانة لسلامة المواطن؛ خاصةً وأن المولد أصبح عنصراً أساسياً ضمن جهاز العروسة؛ ولا يمكن الاستغناء عنه رغم خطورته..!".

وقال "حسين" أن: "..المولد يعيق عملية الإنتاج في العمل؛ بسبب عدم التركيز؛ خاصة للعاملين في مجال صيانة الأجهزة الإلكترونية.." موجهاً رسالةً للعالم الداخلي والخارجي بأن "يرحم الشعب الفلسطيني من الحصار وعواقب المولدات".

سبب انقطاع التيار

وأرجعت "هالة الزبدة" (مديرة سلطة الطاقة) السبب في انقطاع التيار الكهربائي إلى "عدم وجود كمية وقود كافية لتشغيل محطة التوليد.." مضيفة بأن "المحطة تنتج طاقة ما بين 25 إلى 30 ميغاوات في حين قبل انقطاع الوقود كانت الكمية المنتجة ما بين 60 إلى 70 ميغاوات حتى شهر 11/2009، وبالتالي؛ فإن هذا الانخفاض أثّر على المواطنين بزيادة قطع التيار لساعات طويلة".

وأوضحت "الزبدة" أن: "..استمرار الحوادث هو بسبب عدم أخذ الحيطة والحذر والاحتياطات الكاملة، كوضع الشموع على أماكن قابلة للاشتعال.." مشيرةً إلى أن "..هناك خطة جديدة للوصول لربات البيوت للتوعية".

عجز في كمية الطاقة

وقال "سهيل سكيك" (مدير عام شركة توزيع الكهرباء) أن السبب الرئيس لانقطاع التيار هو العجز في كمية الكهرباء؛ لعدم وجود مصادر للشركة لتوزيع الطاقة. والمصادر هي: 120 ميغاواط خط مصري يذهب جزء منه لرفح، 17 ميغاواط لمحطة التوليد للقطاع؛ حيث تعطينا الشركة 25 ميغا من أصل 70، أي ثلث الكمية، فيما الاحتياج للطاقة الكهربية يبلغ 280 ميجاوات، وبالتالي؛ يكون العجز 40٪.

وأوضح "سكيك" أن: "..الحصار أوقف جميع المشاريع التطويرية الهادفة لتغطية العجز." مؤكداً أنه "..تمّ تدمير محوّلات النقل عام 2006 نتيجة القصف، وبعد عملية الإصلاح الجزئي تمّ تشغيلها بصفة مؤقتة، وبالتالي؛ أصبحت القدرة الإنتاجية 75 بدل 140 ميجاوات".

وأضاف "سكيك" أن "..المحطة تحتاج إلى 3300 كوب من الوقود أسبوعياً لإنتاج 75 ميجاوات، لكن الاحتلال سمح بدخول 2200 كوب كحدٍّ أقصى من الوقود أسبوعياً، وهي كمية تكفي لتوليد 55 ميجاوات فقط". مشيراً إلى أن: "..هذا أدّى إلى قطع التيار 8 ساعات، ويصل إلى 12 ساعة في بعض الأحيان".

وأشار "سكيك" إلى أن "المواطن يتجه لشراء المولدات خصوصاً أنها غير معروفة صناعتها وتقنيتها." لافتاً إلى أن: "..العديدين منهم تعرّضوا للمخاطر عند تشغيلها لعدم وجود الخبرة الكافية لاستخدامها.." مطالباً النساء خاصة بـ "..ترشيد الاستهلاك قدر

الإمكان داخل البيت لتجنّب الضغط وحدوث الانفجارات، وأيضا تشغيل المولدات قبل شرائها ومعرفة النوعية".

ووجّه رسالةً إلى المسئولين المحليين والدوليين بأن تكون السياسة بعيدة عن القطاع الحيوي؛ خاصةً أن الحصار ومشاكل المولّدات أثّرت على حياة المواطن، حيث زادت الأوبئة والأمراض وفساد الغذاء داخل الثلاجات، والمكاره الصحية؛ مما يُعرّض حياتهم للخطر باستمرار.

الوقاية خير من العلاج

"درهم وقاية خيرٌ من قنطار علاج" لذا هناك العديد من النصائح يسديها المسئولون لتجنب الأخطار المحدقة بالمواطنين، ومنها: الأخذ بإجراءات السلامة والأمان والحيطة في استخدام المولّدات؛ خاصة لربات البيوت؛ منها: عدم ترك مواد قابلة للاشتعال بالقرب من مصدر مشتعل، ترشيد استهلاك الكهرباء للتقليل من استخدام الأجهزة الكهربائية في التسخين (مثل: المكواة، طنجرة الكهرباء) والاعتماد على الحمّامات الشمسية وإصلاحها عند الضرورة للاستغناء عن السخان الكهربائي، ومراعاة شروط السلامة عند استخدام وسائل إنارة أخرى مثل الشموع، مصابيح الكاز، والقناديل. ●●

خليل أبو شمالة

الأسيرات الفلسطينيات.. استمرار للمعاناة

الشعب الفلسطيني قدّم صوراً مشرّفةً خلال مسيرة النضال الطويلة من أجل الحرية والكرامة، ودفع أثماناً باهظةً في معركته المفتوحة ضد الاحتلال الإسرائيلي، ولم تقتصر التضحية على فئةٍ بعينها من أبناء الشعب الفلسطيني؛ بل إن جرائم الاحتلال استهدفت كلّ ما هو فلسطيني.

ولعلّ المرأة الفلسطينية قد ساهمت وشاركت في كلّ مراحل النضال وأشكاله المختلفة، وكان -ولا زال- لها دوراً فاعلاً في مسيرة الكفاح ضد المحتل، فسقط منهن الشهداء والجرحى، وأصيبت أعدادٌ هائلةٌ نتيجةً لقصفٍ أو إطلاق نارٍ إسرائيلي، ولم يراعِ الاحتلال أيّة خصوصية للمرأة الفلسطينية، فمارس سياسة الاعتقال والتعذيب ضد آلاف النساء الفلسطينيات، حيث أعتقل الاحتلال على سبيل المثال ما يقارب من 900 امرأةٍ فلسطينيةٍ خلال انتفاضة الأقصى، وقدّم غالبيتهن إلى محاكماتٍ عسكريةٍ ظالمة، عددٌ منهن أمضين أكثر من عشرة أعوام.

لقد تمنّى كلّ أبناء الشعب الفلسطيني الإفراج عن كلّ الأسيرات الفلسطينيات خلال صفقة التبادل الأخيرة؛ التي جرت بين حركة "حماس" وحكومة الاحتلال، حيث أنه في الوقت الذي رحّب فيه الجميع بالصفقة؛ خاصةً وأنها شملت 27 أسيرةً، إلا أن استمرار اعتقال الأسيرات التسع الباقيات شكّل غُصةً في قلب كلّ فلسطيني، وأنقص من فرحةٍ كُبرى كان يمكن لها أن تتحقق لو تمّ تبييض السجون من الأسيرات.

إنّ المتابع لما مارسته إدارة السجون بحقّ الأسيرات يعرفُ أن الأسيرات يتعرّضن لحجم انتهاكاتٍ واسعةٍ؛ سواء للضرب والشبح لأيام أو الحرمان من الزيارة وحملات التفتيش المستمرّة، أو العزل في زنازين انفراديةٍ تصل في بعض الأحيان إلى أسابيع وأشهر، كما أن مجموع عدد السنوات التي قضتها الأسيرات المفرج عنهن في الصفقة بلغ 147 عاماً من مجموع الأحكام الصادرة بحقّهن؛ والتي بلغت 2256 عاماً.

إذاً نحن أمام مظاهرةٍ عالميةٍ في نضال المرأة خلال الثورات؛ تقدّمها المرأةُ الفلسطينيةُ، وتجعل كلّ فلسطينيٍ يشعر بالفخر والاعتزاز بالنساء الفلسطينيات اللواتي أصبحن عنواناً ومثالاً لنضال نساء العالم، ما سبق -وأكثر من ذلك- يدفعنا جميعاً لرفع لواء الانتصار للمرأة الفلسطينية، ويلقي علينا بمسؤولية نحو احترام هذا التاريخ وهذه التضحية؛ التي تصنع مجداً وعزةً وكرامةً للشعب الفلسطيني. كما أن تعزيز عمل المراكز النسوية يجب أن يركّز لإبراز هذا الدور واستثماره من أجل تعزيز دور المرأة، وربما يجدر بالمراكز النسوية -وبالتعاون مع كل القطاعات- توجيه الدعوة للحكومة المصرية التي تأخذ دور الوسيط في صفقة تبادل الأسرى، من أجل أن تشمل الدفعة الثانية من الأسرى الإفراج عن الأسيرات اللواتي لا زلن خلف القضبان. كما أن حملات التضامن مع الأسيرات ينبغي أن تتواصل وتأخذ أشكالاً متصاعدةً حتى الإفراج الشامل عنهن.

هبة كريزم

دلوني عليه: أهو حي أم ميت؟

بعد 27 عاماً..

كيف التقت كرستينا بوالدها..؟!

لم تكن تعرف أن موقع "الفيس بوك" سيفتح أمامها أفقَ الأمل، وسيجمعها بحبيبٍ غابَ عنها سبعاً وعشرين عاماً.. ولم تدرك يوماً أن عبارة: "أنا لستُ أعرف والدي إن كان ميتاً أم على قيد الحياة إن كان أحدكم يعرف أخباره فليدلني عليه" ستمهد الطريق أمامها لتلقاه بعدَ كل ذلك الغياب..!

"كرستينا".. الفتاة الأمريكية من أصولٍ فلسطينية، فقدت والدها منذ كانت طفلةً، لم تره؛ نظراً لانفصال والدتها الليبية الأصل عنه، وبقائها في أمريكا؛ في الوقت الذي لم يعرف فيه والدها أن زوجته حاملٌ قط.

الفتاة -التي زرناها في منزل والدها في غزة- لا تعرف العربية، لذا؛ فإن حديثنا معها كانَ عبرَ والدها؛ الذي ترجمَ الكلام ونقلَ مشاعر ابنته؛ التي التصقت بذراعه؛ كأنما تقول: "بعد ما وجدته لن أفترق عنه مرةً أخرى"..

بداية القصة -كما روتها "كرستينا" - بدأت حينما انفصلت والدتها عن والدها دون أن تخبره أنها حامل، في الوقت الذي عاد فيه والدها إلى غزة للحصول على منحة دراسية من الإمارات العربية؛ بشرط أن يتابع تعليمه في غزة، فمكث فيها عاماً كاملاً، ومن ثمّ عاد إلى جامعته الأولى.

هناك؛ كانت الوالدة تراقب زوجها من بعيد، وتضع في طريقه الصغيرة؛ وفي ظنّها أنه سيشعر بها، حتى جاء ذلك اليوم الذي التفت فيه للصغيرة في حديقة الجامعة، فضحك لها وربت على رأسها وغادر.

زوجته السابقة شعرت بالألم فامتنعت عن ملاحقته، وانقطعَ عن رؤية الصغيرة؛ التي لم يكن يعرف أنها ابنته، حتى جاءه اتصالٌ من قريبٍ له يخبره أن فتاة أمريكية كتبت بياناته على الإنترنت، ووضعت صورةً قديمةً له، وتدعي بأنها "ابنته".

الرجل لم يصدق عينيه، حتى أطلعه قريبه على صفحة الفيس بوك، وأرسل إثر ذلك رسالةً إلى الفتاة يقول لها فيها: "أنا الشخص الذي تبحثين عنه".

"سلمى" (الاسم السابق لـ"كرستينا") هو الاسم الذي اختاره والدي لي، لكن نظراً للظروف بعد 11 سبتمبر غيّرته إلى الاسم الأجنبي، وأنا بالمناسبة متزوجة منذ تسعة أشهر.

بهذا بدأت الفتاة حديثها مع والدها الذي تأكدت أنه هو من صورةٍ أرسلها لها عبرَ الكاميرا من جهاز الحاسوب.

"لم تسمع صوتي مباشرة، فهي لم تكن مهيّأةً نفسياً لذلك، لذا فإنها احتاجت فترة أسبوع تقريبا لتسمع صوتي وترد كتابةً، وبعد أسبوعٍ آخر كلمتني لفترات طويلة استعدت فيها لغتي الأجنبية التي كُنت قد فقدتها لواحدٍ وعشرين عاماً؛ نظراً لعدم اختلاطي بأجانب" قال والدها متابعاً: "..وحتى أراها واقعاً؛ قدّمت أوراقي للسفر إلى أمريكا، ورُفضتُ مرةً واثنتين، وبعد ذلك قُبلت".

في تلكَ الدولة الأجنبية؛ تعرّفَ الوالد على ابنته أكثر، وعلى زوجها كذلك.. وفي أول لقاء احتضنته وهي تبكي، فمشاعرها تلكَ اللحظة امتزجت بالحب والخوف من فقدانه، والفرحة بوجوده.

"أنا لا أريد منك شيئاً، ولم أبحث عنك لأيّ هدف، سوى أنني أريد والدي فحسب" قالت "كرستينا" ذلك لوالدها أمام زوجها الذي أحرقته الغيرة من الرجل الغريب، وصار يساومها على بقائه إن هي تمسّكت بوالدها أكثر، حتى استطاعت إقناعه بطبيعية العلاقة، ووافق أخيراً على وجود "حماه" في بيته.

"زوجتي ساندتني، وساعدتني، إلا أنني كلما أفكر كيفَ تربّت ابنتي بعيداً عني يصيبني الجنون، رغم ما تدعمني به زوجتي نفسياً، وتمازحني قائلة: ها قد وجدتها أخيراً، لذا ارتح".

وعن الإجراءات التي سيتخذها الوالد بعدَ لقاء ابنته التي كانت مفقودة، أكّد أنه سيظل على ارتباطٍ وثيقٍ معها حتى آخر العمر، إذ سيسعى إلى مساعدتها على زيارته كل عام، وسيحاول زيارتها هو كذلك..

وتابع: "..أخبرت أقاربي وإخوتي بالقصة، والجميع تقبّلها وحثّني على تعويض ابنتي عن سنوات الحرمان التي عاشتها".

عائلةُ والدها التي استقبلتها بعدَ ذلك في غزة، كانت ترغب في رؤيتها بشدة، إلا أصغر الأبناء الذي رفضَ ذلك في بداية الأمر، وبعد ذلك وافق..

"القصة لا شك تشبه المسلسلات المكسيكية" تابع الوالد الذي أخذ يضحك معبّراً عن سعادته العارمة لرجوع ابنته له بالسلامة، وقال: "..لولا شبكة التواصل الاجتماعي الفيس بوك لما وجدت ابنتي، حمداً لله على رجوعها".

قتل النساء في قطاع غزة..
دوافع الجريمة وآليات القصاص..؟

روان الكتري

قطاع غزة: عالمٌ غريبٌ مترامي الأطراف -على صغره- وتُخبرنا إحصاءات الشرطة التي تُنشر بين الحين والآخر، بوجود جرائم تبدأ بانتهاكاتٍ وجنحٍ وتنتهي بجرائم القتل، في أرضٍ اشتكت كثرة الناس وكثرة الهموم وتنوّع الضغوطات، قضايا بمختلف أنواعها وأحجامها؛ حينما تنظر إليها عن بعد؛ وتسترق السمع إلى أحاديث الناس؛ تراهم يعلمون تفاصيل كلّ قضيةٍ دون الاطلاع على المحاضر، يمتلكون أسرع وأبرع الوسائل لنشرها، ويزيدون عليها من وحي خيالهم الخصب، تفاصيلُ قضايا القتل موجودةٌ ومحددة المعالم في محاضر الشرطة والنيابة، لكن القوم يعتقدون أنهم يعرفونها، وغالباً ما اعتادت عقولنا وضمائرنا إحالتها إلى قضايا شرف، أو ما شابه، ربما لنوهم أنفسنا بأن المجتمع لا زال آمناً..!

في واقع الحال؛ لدينا مشكلةٌ كبيرة، قضايا قتلٍ متفرقةٍ وأحيان كثيرةٍ كانت تتقارب في زمن حدوثها، وكلنا لا نعلم بتفاصيلها، مع أننا نعتقد أننا من يعلم كل الحقيقة.

عندما نتحدث عن بيئة الجريمة في قطاع غزة؛ تراودنا أسئلةٌ كثيرة: لماذا تقع الجريمة، ولماذا الإجرام أصلاً، لماذا يُقتل الناس؟ توجهنا بالسؤال إلى عددٍ من المختصين، كان منهم د. "خالد دحلان" (أخصائي الطب النفسي وطبّ الأعصاب في برنامج غزة للصحة النفسية) والذي يجيب: "الجريمة هي جزءٌ من مجموعة دوافع وغرائز موجودةٌ في داخل تركيبة النفس البشرية.." ويضيف: "..لدى الإنسان غريزةُ حُبّ البقاء، والتي يُعززها تناول الطعام والشراب، والمحافظة على الصحّة، والعمل على تحقيق الذات ورفع مستوى التقدير الذاتي، كما توجد غريزة العدوان لدى بعض الناس، وبالتالي: الرغبة في القتل، والبحث عن ضحية، حتى يشعر بسيادةٍ أو قوة..". ويبيّن د. "دحلان" أن: "..دوافع السيادة والتميّز كانت سبباً لأول جريمة قتل ارتُكبت على ظهر الأرض، عندما قام "قابيل" بقتل أخيه "هابيل" بسبب الرغبة في التملّك والسيطرة..".

حديث د. "خالد" قادنا لزيارة السجون الفلسطينية في غزة، لنطرح السؤال على من هم محكومين على خلفية جرائم قتل، دخلنا في دهاليز السجن، حيث يستوطن الخوف والرهبة، العالم الذي لم نعتدْ عليه، كنا نتحدث عن "هابيل" و"قابيل" والعجيب أن إحدى حكايات القتل في غزة كانت مشابهةً للقصّة التي تعرفها البشرية كلها..

"م. ص" محكومٌ عليه بالإعدام، ملامحه غريبةٌ تتنازعها مشاهد الضعف والخوف، ونظراتٌ فيها أملٌ محال أن يجد طريقه للنور، فخروجه من السجن مرهونٌ برجوع أخيه للحياة.

عند سؤاله عن حكمه وجُرمه قال: "أعيش أنا وأخي في منزلٍ واحد، ذات يوم اختلفت زوجتي مع زوجة أخي على حبل غسيل، من تريد أن تنشر غسيلها أولاً، ومع المشادّات الكلامية وجدت نفسي أشتبك مع أخي، وقامت زوجتي بنشر الغسيل، فإذا بأخي يقطع أحبال الغسيل ويرمي بملابسي في الشارع، استفزّني ما فعل، سحبت سلاحي واقتحمت عليه غرفته وأطلقت النار عليه وعلى زوجته، هو توفي وهي أصيبت..". ويضيف: "أنا الآن محكومٌ بالإعدام، نادمٌ كلّ الندم على ما فعلت، لا أعلم ما الذي دفعني إلى ما فعلت، أهلي أعلنوا البراءة منّي، وكل ما أتمناه الآن هو أن أراهم وأن يرضوا عنّي، أعضّ أصابعي ندماً، أشعر أني سأُجنّ؛ لكن ماذا سأفعل..؟ هذا قدري".

بينما ينظر المهندس "إسماعيل الأشقر" (النائب في المجلس التشريعي عن حركة حماس، ورئيس لجنة الأمن والداخلية والحكم المحلي في المجلس) إلى الأمر من زاوية مختلفة، ويقول: "المجتمع الفلسطيني هو مجتمعٌ ملتزمٌ ومحافظٌ، لذلك؛ نجد أن عدد جرائم القتل في القطاع لا يُقارن مع مستوى الجريمة في المجتمعات الأخرى، لدينا 12 جريمة قتل خلال عام 2011 في مجتمعٍ يزيد عدد أفراده عن مليوني نسمة، أعتقد أن مجتمعنا بخير، ولا يوجد مجتمعٌ ملائكي، كل مجتمع فيه جريمة..".

الاحتلال والفقر

حينما يجتمع الفقر والحصار والضغط النفسيّ مع الاحتلال فهنا تقع الكارثة، يعتقد "عصام يونس" (مدير مركز الميزان لحقوق الإنسان) أن هناك جملةً من الظروف التي تساعد في زيادة عدد الجرائم بمختلف أنواعها، منها ظروف القطاع المعقدة على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، والحصار المشدّد على قطاع غزة يُعتبر من أهم العوامل التي تؤثر في واقع المجتمع

الفلسطيني، حيث نتحدث عن أن 85٪ من سكان القطاع يعتمدون في معيشتهم على المساعدات الإنسانية نتيجة البطالة. يُضاف إلى ذلك حالة الإحباط والشعور باليأس عند الكثيرين، والبحث عن لقمة العيش وإيجادها بصعوبة كبيرة".

ويعزو "يونس" المسؤولية عن الجرائم التي تُرتكب في قطاع غزة إلى أربعة أسباب: هي: أولاً: أن قطاع غزة منطقةٌ تحت الاحتلال: الذي يرفض منحها حق تقرير المصير. ثانياً: إسرائيل باعتبارها المسئولة عن رفاهية وحكم الشعب الفلسطيني حتى الآن. ثالثا: الحكومتان القائمتان في قطاع غزة والضفة الغربية، فالقطاع يتأثر مباشرةً بكلّ السياسات والإجراءات التي يجري العمل بها من قبل الحكومتين. ورابعاً: المجتمع الدولي الذي كان - ومازال- عنصراً مهماً في "الجيد وغير الجيد" فيما يخص قطاع غزة.". ويبيّن "يونس" أن "..الأسباب التي تؤدي إلى الجريمة تنطلق من عدم ثقة المواطنين بالقانون، والدليل هو لجوؤهم إلى القضاء العشائري غير الرسمي".

وكثيرةٌ هي جرائم القتل التي انتهت ملفاتها واختفت إلى الأبد بعد مصالحة بين الأطراف المعنية، أو دعنا نقول: المتورطة في هذه الجرائم، وبذلك تكون قد اختفت هي ومعالمها وأسبابها وكل متعلقاتها في خزائن العشيرة أو الحمولة (القضاء العشائري) وربما يُعتبر ذلك من الأشياء التي أضعفت موقف القانون، ومنحت الكثيرين الجرأة على ارتكاب الجريمة، كل ذلك يعود سببه إلى حكومتين متناحرتين على سلطةٍ وهميةٍ قسموا بها الديار وضيّعوا بها حقوق الشعب، وأضاعوا معها ثقة المواطن بالقانون المعمول به في الأراضي الفلسطينية، القانون الذي حُرّفت نصوصه بما يخدم مصالح كلٍ منهما؛ خاصةً فيما يتعلق بقانون العقوبات الفلسطيني.

هذا هو حال المواطن "أ . غ" القاتل الذي لم يصدر بحقه حكمٌ بعد، رغم أنه في نظر القانون - وبعد التحقيقات التي أُجريت- فهو قاتلٌ مع سبق الإصرار والترصّد، وهو حالياً ينتظر المصالحة التي ستبرمها عائلته مع عائلة المغدور.

يقول "أ . غ": "كنت أُجهز نفسي للخروج إلى العمل، رأيت ابنة عمي مع أخ زوجها "سلفها" في تمام الساعة السابعة صباحاً في موقف مخل بالآداب، فصرخت في وجهه ووجهها وهددتهما بفضحهما إذاً لم يكفّوا عن هذا الفعل المشين وخرجت، قامت هي بدورها بالذهاب لوالدها وقالت له: "أ" يريد أن يقتلني، وبطبيعة الحال لها أخٌ جرى قتلُه في السابق على خلفية التخابر مع الاحتلال الإسرائيلي، فإذا بوالدها وإخوتها يقومون بخطفي وتعذيبي، حتى تسببوا لي بكسرٍ في فقرات العمود الفقري وأجزاءٍ من وجهي، وقاموا بضربي وإهانتي من قبل النساء، فقام إخوتي وأبناء عمي المقرّبين بتحريري، وتبادلنا إطلاق النار؛ حتى تدخّلت الشرطة، لكن تدخُلها جاء متأخراً، بعد أن قتلتُ عمّي والد الفتاة، الذي أصيب في رأسه بعيارٍ ناريٍ مباشر، لم أكن أقصد قتله؛ لكن لو عاد بي الزمن للوراء لقتلتهم جميعاً، لست نادماً على فعلتي، أنا كنت المظلوم في هذه القضية، أنا الآن أنتظر إبرام المصالحة بين أهلي وبينهم بعد إيقافي لمدة عام، لكن الجميع يعلم وسيعلم بأنها كانت قضية شرف بالدرجة الأولى".

يرى "إسماعيل الأشقر" أن: "..القانون لا يفرّق بين رجلٍ وامرأة في الحقوق والواجبات، رغم أن المجتمع لا يتقبّل سجن المرأة؛ إلا أنها إذا ارتكبت جنايةً أو جنحةً عليها أن تُعاقب مثلُها مثل الرجل..". ويقول: "..بشكل عام؛ لدينا إحصائياتٌ أسبوعيةٌ وشهريةٌ وسنوية؛ لكني لا أذكرها، معظم هذه الملفات أتلفها بعد الاطلاع عليها..". ولم يلاحظ "الأشقر" أن هناك زيادةً غير طبيعية في عدد جرائم القتل، بل يرى أنها تنقص وتزيد وفق طبيعةٍ معينةٍ ومستوىً معين، ويضيف: "..ليس هناك طفرةً لنقول أن هناك أمرٌ غير طبيعيٍ يحصل في غزة، أنا أقول بأن أقل معدّل لجرائم القتل إقليمياً هو في قطاع غزة".

دوافع ومبررات

ويبين مصدرٌ شرطيٌ مسئول (رفض الكشف عن اسمه) أن "جرائم القتل في فلسطين تنقسم إلى ثلاثة أقسام هي: جرائم قتل عن عمد أو قصد (سبق الإصرار والترصد) وجرائم ناجمةٌ عن غير قصد (كحوادث السير وغيرها) وأخيراً: جرائم شبه عمد..".

ويرى المصدر أن: "..الجريمة في غزة ليست منظّمة ولا مركّبة، ولا هي ناجمةٌ عن تخطيط عصابات، لكن لها أسبابٌ شخصيةٌ وإنسانيةٌ وأخلاقية، وتُظهر إحصائية جرائم القتل في العام 2010 أنها بلغت 12 جريمة، أما إحصائية العام 2011 حتى يومنا هذا فهي 12 جريمة قتل عمد.." ويقول: "..ليس الفارق كبيراً بين العامين".

القاضي "ضياء الدين المدهون" (رئيس محكمة بداية غزة) يختلف تماماً مع نظرية "الأمبروز" التي تنصّ على أن "القاتل له مواصفات جينية ووراثية محددة" فالمجرم لا يولدُ مجرماً وإنما يتأثر ببيئته وبأصدقائه، ويقول: "كثيرٌ من القضايا التي ننظرها فيها يكون فيها القاتل وبيئته واحدة، فهو تربّى في بيئةٍ عدوانيةٍ وفي بيئة إجرام وفي بعض الحالات يكون القاتل ابن عائلةٍ محترمةٍ ليس لها سوابق في مثل هذه الجرائم، لكن الذي دفعه إلى فعلته أصدقاءُ السوء أو الرفقة السيئة..".

ويشيرُ إلى أن "..معظم القضايا التي أُحيلت ملفاتها إلى المحكمة فإنّ المجرمين فيها دائماً يكونون متأثرين ببيئتهم المحيطة.." مؤكداً أن "..البيئة الصالحة لا تُنبت أشخاصاً غير مسئولين." ويقول بأنه لم يمرّ عليه مجرمون وُلد وا مجرمين إطلاقاً بالاستناد إلى جينات وراثية. وينبّه د. "دحلان" إلى الدور المهم الذي تمارسه بعض وسائل الإعلام من خلال عرض الأفلام والمسلسلات التي تُركز على أنواع العنف المختلفة، ويشير إلى "..وجود العديد من الأمراض النفسية التي قد تكون من ضمن العوامل التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة؛ مثل: أمراض الفصام، الهوس، الاكتئاب، القلق الشديد، الوسواس، والكثير من الأمراض النفسية التي يتصورفيها بعض المرضى أن هناك من يتآمر عليهم وينوي قتلهم، وبذلك يقوم بردّات فعلٍ كالإقدام على القتل، أو ارتكاب جريمةٍ كنوعٍ من الدفاع عن النفس، وكذلك أمراض اضطرابات الشخصية؛ التي تؤدي أحياناً إلى ارتكاب الجرائم..".

ويوضح د. "دحلان" أن "..وجود بعض السرطانات "الأورام" في الجهاز العصبي المركزي -وبالذات في منطقة الدماغ- قد تقود إلى انحرافاتٍ سلوكية.." لكنه لا ينفي وجود عوامل وراثية، حيث أثبت العلم -في بعض الحالات- أن هناك أفراداً يولدون مختلفين جينياً عن الناس، لهم أشكالٌ محددةٌ وفي داخلهم هم ذوو سلوكياتٍ عدوانية".

أحداث قضية

حاولت "الغيداء" البحث عن ملابسات وتفاصيل أصعب القضايا المطروحة في ملفات التحقيقات لدى الشرطة وجدنا -وحسب مصدرٍ شرطيٍ مسئولٍ رفض الكشف عن اسمه- أن القضية التي تناولتها ألسنة الناس ولا زال الحديث قائماً حولها إذا كانت قضية انتحارٍ أو قتل، والقصة نوردها كالتالي:

(س . ر) مواطنة وُجدت مقتولةً وأمتوفاةً في منزلها إثر إطلاق أعيرةٍ ناريةٍ أُصيبت بها في رأسها، مصدرٌ من الشرطة قال بأن الشكوك تتمحور حول احتمالين: أولها أنها قد انتحرت والثاني أن زوجها هو من قام بقتلها، وشقيق الضحية يقول بأنها قُتلت نفسها خطأً وهي تنظّف السلاح الذي خرجت منه الرصاصات، والشارع يقول إن أهلها هم من قاموا بقتلها على خلفية قضية شرف، بينما مصدرٌ حقوقيٌ آخر قال إنه وُجد على جسمها آثار تعذيب، وأن لكلّ طرفٍ في القضية حكاية تختلف عن الآخر".

ذهبنا إلى كلّ الأطراف وبدأنا بالحديث مع شقيقها، والذي أشاد بها وبأخلاقها، وأخذ معظم الوقت وهو يتحدث عن حبه لها وعن آخر اللحظات التي جمعته مع شقيقته، وطلبنا أن نتحدث مع والده ووالدته، دخلنا المنزل، وجدنا حياةً طبيعيةً لا أجواء حزن ولا قهر، والدها كانت ترتسم على ملامحه إمارات الغضب لوجودنا، والدتها ظهر عليها الحزن لكنها كانت متحفظةً جداً في حديثها، بينما كانت نظراتُها بين الحين والآخر تتجه نحو زوجها؛ ذلك الرجل الغاضب المستفزّمن وجودنا، طلبنا أن نرى شهادة الوفاة والتقرير الطبي، رفضوا ببساطة إطلاعنا عليه، لحظات وشعرنا أن وجودنا ما عاد مرغوباً فيه.

رافقنا شقيقها إلى الباب، ثم لوحده عاد للحديث من جديد: "أخي الكبير متزوّج من شقيقة زوج شقيقتي، تقدم هو لخطبة أختي، كان والدي رافضاً هذا الزواج، كانت هي صغيرةً في السن، أقنعنا والدي بالموافقة، تزوّجها لكنها لم تذق ساعة سعادة معه، كان يُعذّبها ويُهينها ويضربها، وكانت تصمت باستمرار، وكم مرةً قالت لها: سأطلقك منه، لكنها كانت ترفض وتقول: أنا اعتدت هذه الحياة، لا أريد الطلاق حتى لا أخرّب حياة أخي، نذرت حياتها لأن تقرأ القرآن وتتعلم تعاليم الدين، وزوجها كان يعمل في جهازٍ من أجهزة المقاومة، كانت تنظف سلاحه دائماً وأسلحة زملائه، حتى جاء ذلك اليوم، خرجت لتودع ابنتها إلى روضتها، وعادت لترتّب خزانتها، وجدت السلاح في الخزانة، أخذته وبدأت بتنظيفه، كانت وحيدةً في المنزل، وزوجها خرج لقضاء بعض الحاجيات، وحين عاد إلى المنزل أخذ بالصراخ: زوجتي ماتت، زوجتي ماتت، الغريب أنها كانت مصابةً برصاصتين، وحين السؤال: كيف تكون قد أصيبت برصاصتين وهي إما منتحرة أو مقتولة بالخطأ حسب رواية أهلها، أجابنا خبيرٌ أسلحة أن هناك أنواعاً من الأسلحة من الممكن أن تكون قد وضعت على وضع الأوتوماتيكي، حينها يُفرغ السلاح كلّ ما فيه من رصاصات عند الضغط على الزناد.

تابع شقيقها قائلاً: "رصاصتان أصابتا رأسها وأخرى أصابت الجدار" لكن رواية أبيه اختلفت في بعض التفاصيل، فهو يعتقد أنها حاولت رمي حماية ولدها الرضيع بعد أن أخذت "السلاح من تحت السرير" وعندما سألناه: هل زوجها كان قد وضع السلاح في المنزل وهو جاهز لإطلاق النار دون تأمينه، أجابنا دون مبالاة: "هذا ما حصل، هو نصيبها" عُدنا لمواجهته بحديث الناس حول ملابسات قتلها، أجاب غاضباً: "ليتحدثوا كيفما شاءوا، أنا أعرف ابنتي جيداً، قُتلت بالخطأ، فقط علينا طلب الرحمة لها" صمت ثم قال بصوتٍ مرتفع: "ابنتي كانت صائمةً حين توفيت".

مصدرٌ من الشرطة - رفض التصريح عن اسمه- قال بأن: زوجها مشتبهٌ به، وهو الآن رهن التحقيق، لكن ذويها نفوا تماماً أن يكون هو من قتلها، والغريب أننا حين سألنا أخاها: هل زرته في السجن؟ قال بعد تفكير: ".. لا، لا.. أريد زيارته، وأعتقد أنه لن يكون بيننا مودةٌ بعد موت أختي".

استكملنا الحديث مع الشرطة، الكل متكتّم، السبب مجهول، والحقيقة لا تظهر أبداً، بعد أيامٍ علمنا إن زوجها خرج من السجن بعد إثبات براءته من تهمة القتل، حاولنا مراراً الحديث معه، لكنه رفض رفضاً قاطعاً، وكل ما كنّا نسمعه منه: "ابتعدوا عن هذه القضية، فهي لن تضيف لتحقيقكم شيء، فقط ستجلبون المشاكل لأنفسكم".

أبعاد الجريمة

يتناول د. "ناصر أبو العطا" بعدين أساسيين لحدوث الجريمة، الأول البعد السياسي: أي ظروف الانقسام السياسي والانقسام في المنظومة المجتمعية بدءً من الهوية العائلية والحزب السياسي. والثاني: واقع التأخر التاريخي في المجتمع الفلسطيني، ويشدد على دور التعليم بالقول: "واقع التعليم في غزة يقوم على ممارسة العنف بحق الطالب، والعنف في إطار من ينتمي إلى منظمات حيث يخضعون لعمليات الإكراه، إذن: هناك حاجةٌ لإعادة التفكير في منظومات التعليم منهجاً وطريقةً وفلسفة".

رواية القاتل "م" تقودنا إلى حيث أرادد. "أبو العطا" حيث يخبرنا: ".كنتُ متجهاً إلي منزلي وقت الظهيرة في منطقة الجنوب، فاحتكّت دراجتي النارية بإحدى سيارات الأُجرة في نفس المنطقة، ترجّل الرجل من سيارته يشتمُ ويسبُّ، فإذا بي في منطقة عائلته كاملةً ووكرها، وإذا بأقاربه يهجمون عليّ، رفعت سلاحي وأطلقتُ طلقاتٍ في الهواء معلناً أني أعملُ في جهاز الشرطة، فإذا بوالد السائق يمسكُ يدي ظاناً أني سأقتلُ ابنه، ومع مصارعتي إياه خرجت طلقة نارية من سلاحي إلى رأس الرجل "السائق" فمات على الفور، أنا الآن محكومٌ بتهمة القتل، لكن لم يكن في نيّتي القتل، لو عاد بي الزمن للوراء ما رفعت سلاحي أبداً".

أما جهة مقتل المواطن "ع. م" فتخبرنا محاضر الشرطة أن علاقةً مشبوهةً ربطته مع سيدةٍ في منطقة "جحر الديك" والتي كانت تضع منوماً لزوجها في كل مرةٍ تلتقي بالمغدور في منزلها؛ بحكم علاقة الصداقة بينه وبين زوجها، ويبدو أن الخلاف دبّ بينها وبين القاتل (م) مما جعله يضغط عليها وبدأ بتهديدها أكثر من مرة، فأخبرت زوجها، فطلب منها أن تضع له المنوم، فحدثت بينهما مشادة كلامية، فقامت هي بضرب المجني عليه بآلة حادة، وقام زوجها بخنقه بسلك الكهرباء ورميه في منطقة جحر الديك، وجدير بالذكر بأن زوجها يتعاطى المخدرات.

ينتقد. "أبو العطا" فكرة "الجماعية" في المجتمع الفلسطيني، بمعنى أن الفرد ينتمي للجماعة العضوية، وهو أمرٌ لا ينطوي على تحقّق اختيار الفرد لما يريده لنفسه، فاختياراته -عادةً- ما تكون غير مبنيةٍ على قناعاته؛ وإنما حسب رغبات البنية الجمعية للعائلة. ويقول: "..المجتمعات الشرقية (مجتمعات العالم الثالث) تخضع لجماعات البُنى العضوية؛ التي تخضع للتسلّط، هذه البُنى ما قبل الحداثة بالضرورة هي مضادة لعمليات التفرّد في المجتمع، وما يترتب عليه من حقوق المواطنة أو فلسفة المواطن والمواطنة" ويضيف: "..دائماً ما تكون الجماعية قائمةً على فكرة النفي، التنابذ للآخر، سواء أكان حديثاً عن العائلة أو المؤسسة أو الحزب السياسي أو الشارع، من هنا ما لم تُعزز فلسفةُ المواطنة القائمة على الفرد وحريته في الاختيار وفي تحديد فضاءات الانتماء التي تقبل بالحوار وبالتعدد وبالاختلاف كمقدّمات لعملية التواصل الاجتماعي.. فسوف تبقى هذه المجتمعات مولدةً -بشكلٍ كبيرٍ- لأشكالٍ مختلفةٍ من العنف والتطرّف".

وسائل الإعلام ومسؤولياتها

في كلّ الأحوال: لا يمكن فقط إلقاءُ اللوم على الحكومة أو على الجهاز الشرطي في التكتّم على مثل هذه القضايا؛ وإنما الإعلام أيضاً يتحملُ مسؤوليةً كبيرةً، يقول "فتحي صبّاح" (رئيس المعهد الفلسطيني للاتصال والتنمية، ومراسل الحياة اللندنية في غزة): "يتعامل الإعلام مع قضايا جرائم القتل في قطاع غزة بكثيرٍ من الحذر والخوف؛ واللامبالاة أحياناً، وفي أحيان أخرى يتعامل معها بنوعٍ من عدم الاهتمام، وفي حالاتٍ ثالثة يكون هناك اهتمامٌ زائد، ويعود الأمر إلى نوعين من الرقابة: رقابةٌ حكوميةٌ ورقابةٌ ذاتية، وهو ما نسميه بـ الشرطي الذي يسكن عقل الصحفي". ويضيف: "..هناك جهاتٌ رقابيةٌ كثيرةٌ تجعل الصحفي يُغلّب الرقابة الذاتية، منها: الحكومة،

العشيرة القبيلة، والعادات والتقاليد وأعتقد أنه -وفي كل الحالات- لا توجد مهنيةٌ في التعاطي مع قضايا القتل؛ التي من أهمّ معاييرها؛ الموضوعية، فلو تناول الإعلام قضايا القتل بموضوعيةٍ عاليةٍ ودقةٍ لما كانت هناك حاجةٌ إلى الخوف من الرقابة".

ويُعدد "صبّاح" أسباب الخوف في متابعة قضايا القتل إعلامياً، ويركّز على أبرزها؛ وهو الخوف الذي يعود إلى صعوبة تناول قضايا القتل على خلفية الشرف، والتي يتم الادعاء بشأنها -في بعض الأحيان- أنها عمليات انتحار، في حين يكون المتداول في الشارع أنها قُتلت من قبل أهلها أو زوجها، ولا يجرؤ الإعلام على قول الحقيقة، وهناك أيضاً بعض جرائم القتل لعدد من النشطاء أو الكوادر أو المواطنين تمّ قيدُها ضد مجهول، في حين أن المتداول أن هناك عملية تصفية، وفي هذه الحالة أيضاً لا يجرؤ الإعلام على النشر على أقل تقدير".

أما عن قواعد النشر في قضايا القتل على خلفية الشرف؛ فإنّ الحذر فيها مطلوبٌ وليس الخوف - على حدّ وصف "صبّاح" - بمعنى أنه "..لا يجوز لنا أن نتهم شخصاً أو جهةً دون تحقيقٍ من قبل جهةٍ مسئولةٍ أو قبل البتّ فيها من قبل محكمة مختصة.." ويقول: "..يجب أن نتجنّب توجيه إصبع الاتهام إلى جهةٍ بعينها أو شخصٍ بذاته، ويُسمح لنا بالنشر في حال تمّت إدانة القاتل من قِبل المحكمة، حتى أنني وفي حالات القتل على خلفية الشرف أفضّل شخصياً ألا يتم نشر اسم الضحيّة، لأن من شأن ذلك أن يشوّه صورتها أمام من يعرفها، في حين أنه يمكن أن تكون بريئةً من هذا الجرم، وأيضاً لا أحبّذ نشر الأسماء في حال إلقاء القبض على مشتبهٍ به في قتل مقاومين أو مناضلين على خلفيةٍ سياسية".

العقوبة الرادعة

قانون العقوبات الفلسطيني ينصّ على "إعدام القاتل الذي أثبتت التحقيقات الشرطية عليه جرم القتل العمد" لكنّ كثيراً من مراكز حقوق الإنسان والحقوقيين يعارضون -وبشدة- هذا القانون ويطالبون بإلغاء عقوبة الإعدام.

يعتقد "عصام يونس" أن "..تطبيق القانون بشكلٍ فاعلٍ وشفافٍ على كل المواطنين يُعتبر عُنصراً مُهماً في الحدّ من جرائم القتل، على أساس أن تطبيق أحكام القضاء أمرٌ في غاية الأهمية، ويدعو إلى وجوب خلق بيئةٍ تُساعد على احترام القانون، بيئةٍ تسامحٍ مع الآخر؛ بغضّ النظر عمن هو الآخر.." ويوضّح "يونس" أن: "..القانون يُشرّعُ عقوبة الإعدام، فيما يرى "مركز الميزان" أنّ الإعدام لا يُشكّل ضمانةً للقضاء على الجريمة، ثم إنّ وضع حدٍ لحياة إنسان هو عمليةٌ معقدةٌ من ناحية أخلاقية، ولا ننسى أن هناك بدائل للعقوبة غير عقوبة الإعدام..".

ويبيّن "يونس" أن: "..القانون لا يُشكّل حالةً انتقاميةً من المجرمين.." ويقول: "نحن مع إيقاع العقاب الصارم غير حُكم الإعدام، وكون أن القانون يُشرّع عقوبة الإعدام فيجب أن يكون هناك شروطاً صارمةً أوّلها أن يُضمن للمتهم محاكمةٌ عادلة، وأن يختار الدفاع الذي يدافع عنه، بما يضمن له في نهاية المحاكمة الحكم العادل، كما يجب أن تُتاح للمتهم كلّ فرص التقاضي وصولاً إلى رأس الدولة، لكننا في النهاية ندعو إلى إلغاء حكم الإعدام، وإيقاع عقوباتٍ تُحقّق السلم للمجتمع."

بينما يخالفه تماما الرأي القاضي "ضياء الدين المدهون" حيث يقول إن "قانون العقوبات ينصُّ على أن القاتل يُعدم، ولا شيء غير الإعدام من الممكن أن يُحاكم به القاتل العمد، قال تعالى (ولكم في القِصاص حياةٌ يا أولي الألباب) هذا حدٌّ من حدود الله، وما نصّت عليه الشريعة الإسلامية علينا العمل به".

لكن حين نتحدث عن قتل أو إعدام المجرم؛ فهل لدى الحكومة في غزة القدرة على إثبات -وبالأدلة- أن هذا القاتل هو الذي قام بالقتل، وكيف نستطيع إثبات الجرم عليه ونحن لا نملك معملاً جنائياً على الأقل للتأكد من حيثيات القضايا المطروحة للتحقيق؛ فيها بالرغم من أن "المدهون" يؤكد أن عدم وجود معملٍ جنائيٍ في غزة لا يُعيق الشرطة في التحقيق واثبات الجُرم على المجرم، قائلاً: "..كان في قطاع غزه مشروع إنشاء معمل جنائي؛ لكنّ الاحتلال دمّره بالكامل، وبرغم عدم وجود معملٍ جنائيٍ؛ فنحن نعمل جيداً على اكتشاف الحقيقة، المعمل الجنائي يُسهّل المهام علينا، لكننا نستطيع العمل بدونه، وهذا الأمر واضح، لا يمكننا أن ندين شخصاً بالشك، إذا أقرت النيابة التهمة على المتهم يُحاكم، وعلينا الحكم حسب الأدلة".

كلٌ من الضحية والجاني.. مظلوم..!

بعد معالجة القضية من كافة النواحي؛ وجدنا أن "الجاني بدوره مظلوم"..ستعقد أيها القارئ حاجبيك وتقول: "ما هذا الجنون؟!" وعندها سنجيبك: بماذا يمكن لإنسان حُرم من رفاهية الحياة أن يتمسك؟ لا مال؛ لا مكان يؤويه؛ لا مجتمع يرحم من كثرة الانتقادات؛ لا مؤسسات مجتمع مدني فاعلة كما يجب؛ ولا حياة تضمن الحقّ العام بشكلٍ يمكن الوثوق به..

إن تحدث وُجهت له أسلحة ألسنتنا السامّة ونظراتنا المحتقرة، وإن انخرط في حياة الإجرام لا يسلم أبداً بين قانونٍ معطّل ومراكز حقوق إنسانٍ كلٌّ ما تفعله هو رصد الانتهاكات، وما أبرعهم في إنفاق الأموال على أوراقٍ لا يقرأها أحد، وقانونٍ احتار من يطبع؛ مجلس تشريعي غزة أم سلطة رام الله، كلاهما معطلٌ والمواطن مظلوم..

وإن تحدّثنا عن الضحية نجده أيضاً مظلوم، عاش في بيئةٍ لا تسمح له أن يتنفس بشكلٍ طبيعيّ، هواؤها ملوّث، وأرضها قاتلةٌ، وحين واراه التراب لم يسلم من ألسنةٍ عاشت في غزة؛ لتهوّل الأمور وتؤلّف القصص عن عرضه.

الحياة في غزة تختلف عن أية حياةٍ في العالم، قانونٌ معطلٌ وحياة أليمةٌ وفقرٌ مدقعٌ وحصارٌ يُعلق الجميع عليه أسباب مشاكلهم وقلّة حكمتهم، ولا زلنا ننتظر من ينظر إلى هذا الواقع بعينٍ تستحق الاحترام، فهل سيأتي يومٌ ستبتسمُ فيه غزة؟ لتنشر أملاً جديداً لأبناءٍ اعتادوا على الحزن والبكاء..!

هدية الغول

بحجّة أنها اشترت ثياب العيد لابنها الصغير

بعد 24 عاما من الزواج المستقر.. جزاء "أم رفيق" الطلاق الغيابي في الغربة..؟!

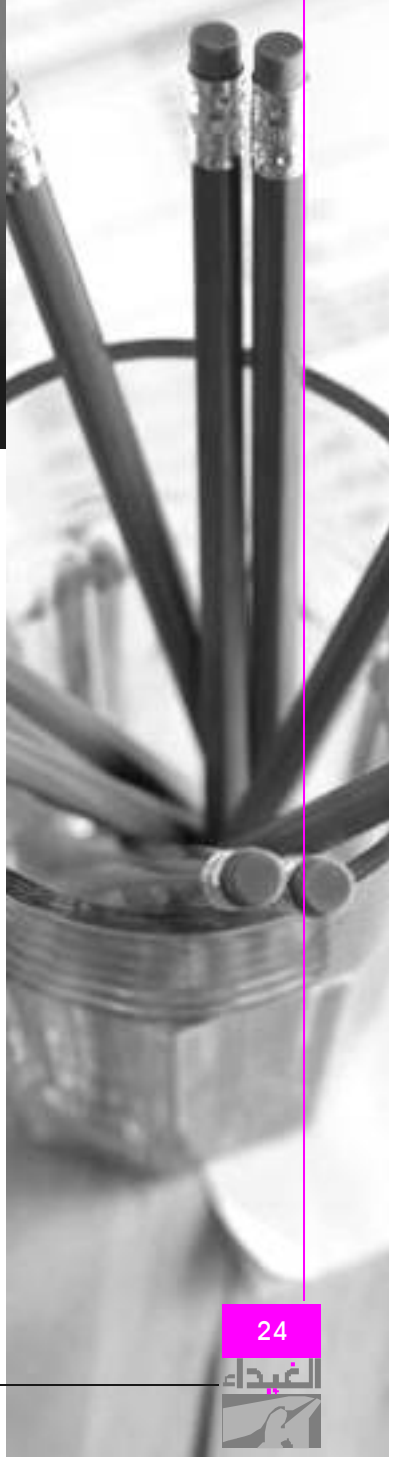

تدور بنا الأيام ونسمع فيها الكثير من الحكايا، وأكثر ما يزعجنا فيها حكايا الغدر البشري، ويزداد الألم إذا كانت الضحية في هذا الغدر امرأةً وفية.

"أم رفيق" (50 عاماً) عاشت سنواتٍ مستقرةً وآمنةً مع زوجها في غربته بالجزائر، تحمّلت معه ظروفاً صعبةً لم تشفع لها، فبين ليلةٍ وضحاها تغيّر هذا الاستقرار لتصبح امرأةً مطلّقةً غيابياً بحجّة أنها اشترت ثياب العيد لابنها الصغير، بعد 24 عاماً من الزواج كان خياره الأول والأخير هو التخلّي عن شريكته الأولى مقابل زواجٍ جديدٍ بفتاةٍ في عمر أبنائه، وهو الجدّ لثلاثة أحفاد.

بداية الحكاية

تعود "أم رفيق" في حديثها مع "الغيداء" إلى بداية الارتباط بهذا الرجل فتقول: "عندما كان عمري ثمانية عشر عاماً تزوجت من أحد أبناء الجالية الفلسطينية في لبنان، وذلك عندما أتى شقيقه ليخطب أختي فرأني، وقرّر أن يكون عديل شقيقه".

ولا تنكر "أم رفيق" سعادتها خلال السنوات العشر التي عاشتها في الجزائر ووصفتها بأنها "الأجمل في حياتها الزوجية، مما جعلها دائمة الدعاء بأن يرزق الله الكريم شقيقاتها رجلاً مثله.

اتفق والد "أم رفيق" مع زوجها على السفر بها إلى الجزائر، وهناك تمّ عقد القران، ومن شدة ثقة والدها بزوجها كان قد رفض أن يُسجّل عليه مؤخر صداق ولم يكن يشك والدها للحظة أنه وبعد وفاته سيغدر بابنته وهنا تقول: "طوال تلك الفترة لم أشعر معه بالغربة، وتقاسمنا الحلوة والمرّة دائما".

تغيّرت الأحوال

ربما لو كانت حياة "أم رفيق" مع زوجها سيئةً لهان حالها عندما وقع الطلاق، لكنّ الصدمة كانت من الحال المريح الذي عاشته معه ومقابلته بالغدر والتخلّي عنها بسهولة تروي لنا حكايةً فتقول والصدمة ترتسم على كافة ملامحها: "عندما امتنع موظفو السلطة عن العمل عقب أحداث حزيران ازداد خروج زوجي من البيت لساعاتٍ طويلة دون أن يبرر سبب التأخير، كما أنه سحب مصروف البيت مني؛ بعد أن كنت أتولى مسئولية الراتب طيلة الـ 24 عاماً الماضية".

تغيّر حال "أبي رفيق" وأصبح صعب المزاج، وعلى أهون سبب يهددها بالطرد مع ابنها الكبير، لكنها تحمّلت من أجل العشرة والأبناء، تقول "أم رفيق":

".. في إحدى المرات وبينما كنّا نشرب القهوة سوياً شعرت بأنه متضايق. فسألته عن حاله فأجاب: أريد أن أطلقك وأتزوج من أخرى". صُدمت "أم رفيق" بهذا الرد المفاجئ؛ لكنها تماسكت وطلبت منه ألا يطلقها؛ لأنها ببساطة بلا أهل تلجأ إليهم.

كان هذا الحال يزداد سوءً يوماً بعد يوم، فزوج "أم رفيق" لا يكفّ عن اختلاق المشاكل والتحجج بأبسط الأسباب لإحداث عراك معها. ففي مرة من المرات ضربها زوجها وأخرجها من البيت، فاضطرت إلى الذهاب إلى بيت صديقتها لمدة 3 شهور، حيث لا أهل لها في غزة، خلال تلك الفترة كان أولادها يذهبون لزيارتها؛ فاشترت لهم ملابس العيد. فوصل الأمر إلى خدّ تطليقها غيابياً بحجة أنها اشترت لابنها الصغير ثياب العيد. فشعر الزوج أن في الأمر إهانةً مقصودةً له. وبالفعل؛ طلّقها غيابياً في منطقة أبراج العودة في شمال القطاع. وذهبت إلى محكمة أبراج العودة لجلب ورقتها والتوقيع عليها. ومنذ ذلك الحين لم تره.

الوضع القانوني

قانونياً؛ يحق للزوج أن يوقع الطلاق في أيّ وقتٍ يشاء يحق الزوجة. لأن العصمة بيده وتكتفي المحاكم اليوم بتبليغ الزوجة بالطلاق، سواء وقّعت على الطلب أو لم توقع.

"حنان مطر" (المحامية في "المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان) توضح في حديثها لـ"الغيداء" إنه "لا توجد حماية قانونية للمرأة المطلّقة غيابياً، ومالها من حقوق مرتبطٌ بما كُتب لها في عقد الزواج من مهرٍ وعفش، سواء أكان قليلاً أم كثيراً، وسواء أكان لها عفش بيت أم لا". وتوضّح: "..تقتصر الحماية على ذلك فقط، وأيّ حديثٍ عن طلاقٍ تعسفيٍّ وتعويضٍ ونفقةٍ ليس له أي أثر في القانون".

الحقوق واجبة

الشرع يُقر بأنه من حق الزوج تطليق زوجته غيابياً بشرط أن يُقدم لها كامل حقوقها من نفقة العدّة ومستحقاتها المدوّنة في عقد الزواج.

د. "ماهر الحولي" (عميد كلية الشريعة والقانون بالجامعة الإسلامية) يوضح لنا أنه "على الرغم من كون الطلاق حقاً للزوج؛ فعليه أن يستعمله بما يُرضي الله، ولا يجوز له -بأيّ حالٍ من الأحوال- أن يتعسّف في استعماله".

وحول قيمة المهر الموجود في العقد أشار "الحولي" إلى أن "هناك اتجاه يُقدّره بقيمة المثل، فمن كان مؤخر صداقها على سبيل المثال 100 جنيه مصري في وقتٍ سابقٍ يُقدر الآن بمهر المثل؛ أي أمثا لها من النساء، وتحكم به المحكمة الشرعية".

وشدّد "الحولي" على أنه ".. في حال وقع الطلاق بين الزوجين فعلى الزوج أن يؤمّن لطليقته الوصول إلى أهلها وموطنها الأصلي بعزةٍ وكرامةٍ، وأن يحافظ عليها من أيّ سوءٍ" داعياً الجهات المختصة إلى "تحمّل مسئوليتها في رعاية وتأمين ظروف الحياة الكريمة لها حتى تصل إلى أهلها".

مصطفى إبراهيم

النساء الغزيات في العالم الافتراضي

لم تستطع النساء الفلسطينيات خاصة في قطاع غزة تسجيل حضور لافت لهن في الشبكة العنكبوتية بمساحتها الواسعة والحرة للتعبير عن قضاياهن وآرائهن. ويصاب الإنسان بالإحباط والصدمة من عدم قدرة النساء على استغلال تلك المساحة المجانية للتعبير عن قضاياهن وهمومهن بحرية بعيداً عن الإعلام التقليدي الذي يتعامل بتحفظ مع الكثير من القضايا الكبيرة التي تتعلق بحقوق المرأة.

فقضايا النساء لها خصوصياتها وحساسياتها في مجتمع تغلب عليه الصفة الذكورية وسيطرتها على مناحي الحياة، وهي تخضع للرقابة ذاتها التي تخضع لها القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية وغيرها من التابوهات الممنوعة من التداول، إلا أن الشبكة العنكبوتية وفرت مساحة للكتابة والنقاش بحرية من دون خوف من رقيب حكومي وحتى ذاتي.

مع الانترنت هناك فرق بين الصحافة التقليدية، التي تفرض رقابة على الغوص في القضايا الكبيرة وفي مقدمتها قضايا المرأة. وفي الانترنت لا شيء يحدد مشاركة المرأة. لا قوانين ولا كوتا ولا تعسف ولا ظلم، فالفضاء الالكتروني ساوى بين الرجل والمرأة في المشاركة والتعبير بحرية، ووجد متنفسا للنساء للتعبير بحرية وتحقيق ذواتهن.

وهنا لا بد لي ان أسجل الغياب الكبير للنساء الغزيات وافتقارهن للجرأة في طرح قضايا هن حتى البسيطة، التي من الممكن أن تلقى تأييد وتعاطف قطاعات مختلفة من المجتمع. وعلى الرغم من المشاركات التي تقوم بها النساء الغزيات في العالم الافتراضي على صفحات التواصل الاجتماعي، إلا أنها مشاركات قاصرة، عدد كبير منها عبارة عن وضع عبارات "قص ولصق" لكاتبات وروائيات عربيات مثل أحلام مستغانمي. بعضهن لم يقرأن سطرا واحدا من رواياتها، ولا تتناول الشأن النسائي بخصوصية وجرأة. فهي مشاركات للتسلية وإهدار الوقت.

حتى النساء اللواتي استطعن أن يسجلن حضورا، ويساهمن بإبداعاتهن وتميزهن في النشاط الالكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي، وحصلن على جوائز من خلال المدونات والمشاركات على الفايسبوك وتويتر فعددهن قليل ولم يتناولن قضايا المرأة وحقوقها. وبعضهن يتناولن مواضيع لا علاقة لها بواقع المرأة أو حتى بالشأن الفلسطيني خاصة الغزي، والواقع الصعب المعاش من العدوان الإسرائيلي المستمر والحصار وارتفاع نسب الفقر والبطالة وتأثير ذلك على النساء الأكثر فقرا وتهميشاً.

وفي ظل ذلك، ومع حالة التخلف والتراجع الاجتماعي والثقافي للمجتمع عامة وللمرأة بصفة خاصة وعدم وعيها بقضاياها، لم نسجل حضورا كبيرا لنساء غزيات سواء كانت صحافية أو ناشطة نسوية أو سياسية أو حتى مهتمة بالشأن العام "باستثناء عدد قليل" من تسجيل حضورها في الفضاء الألكتروني. وتتناول قضايا المرأة بجرأة وبصراحة. كما أن هناك فقر في حضور الصحافيات في الإعلام التقليدي، ومع العدد القليل لهن لكنهن لم يستطعن ان يسجلن لهن أسماء، ويشكلن عناوين مهمة معروفة تخدم قضايا النساء، أو القضايا المجتمعية بصفة عامة.

في قطاع غزة التربة خصبة لتناول مواضيع كثيرة، فبالإضافة إلى وجود المحطات الإذاعية المحلية المنتشرة والتي يخلو بعضها من وجود امرأة واحدة فيها، وإن وجدت فهي لقراءة نشرة الأخبار أو تناول مواضيع لها علاقة بالمرأة أو مواضيع فنية، أو لجذب المستمعين، وخصصت مساحة لعمل النساء حسب مواصفات معينة منها عذوبة صوت المذيعة، والتوجه السياسي أو الاقتصادي للجهة القائمة على الإذاعة.

وعليه لم تستطع النساء أو لم يبادرن إلى استغلال الفضاء الرقمي بإقامة مواقع متخصصة بقضايا النساء أو تشغيل محطات إذاعية على الشبكة العنكبوتية وتتناول قضايا مثل سوء معاملة المرأة في المجتمع الفلسطيني، على أن تكون العاملات فيها من النساء مثلاً.

النساء في دول الربيع العربي شاركن بقوة وكان لهن حضور كبير في الفضاء الألكتروني، وساهمن في تحريض النساء والنضال من أجل الحريات، وكان من بينهن أسماء لمعت وأصبحت مشهورة.

وفي حالنا الفلسطيني عموما والغزي بشكل خاص لم تستطع النساء القيام بالدور الذي يجب أن تقوم به، وهن يقمن بالدور الذي يطلب منهن أن يقمن به، من دون أن يكون هناك مبادرات صادرة عنهن يعبرن عن ذواتهن وخصوصيتهن، فالنساء يتم تغييبهن وتهميشهن في مجتمعنا، كما غيبن أنفسهن من استغلال هذا الفضاء الرقمي الواسع، وبمقدورهن أن يقمن بدور أكبر من أجل الحصول على حقوقهن والوصول للمساواة الحقيقية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

إعداد/ ريم البحيصي
سحر الدريملي

أُمهات الأسرى

في خيمة الاعتصام في مقر "الصليب الأحمر" في مدينة غزة، وبتاريخ 9 أكتوبر من العام؛ أعلن 20 من أمهات الأسرى الإضراب عن الطعام، تضامناً مع أبنائهم وباقي الأسرى/ات الفلسطينيين/ات داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي، وذلك لتردّي أوضاعهم/ن الإنسانية. وكان الأسرى/ات قد أعلنوا الإضراب المفتوح عن الطعام بتاريخ 4 أكتوبر بسبب سياسات إدارة السجون التعسفية بحقهم/ن، من منعٍ للتعليم، ورفضٍ لسياسة التفتيش العاري، وخروجهم مكبّلي الأيدي والأرجل عند لقاء الأهل، وانتهى الإضراب بالإعلان عن صفقة التبادل. والجدير ذكره أن أهالي الأسرى في قطاع غزة مُنعوا من زيارة أبنائهم منذ فرض حظر زيارات أهالي الأسرى لذويهم في عام 2006، عقب أسر الجندي الإسرائيلي "جلعاد شاليط".

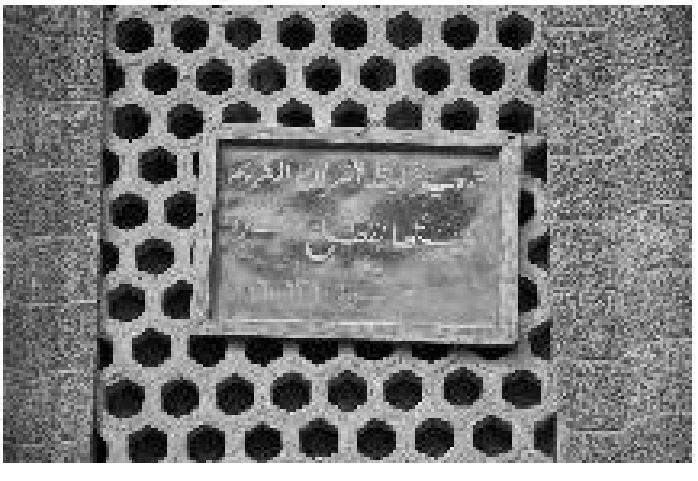

محل ولادة الإمام الشافعي

يقع محل ولادة الإمام الشافعيّ داخل مزار "الشيخ عطية" وبه قبر والدة الإمام و أخته أيضاً.والمشهور أن المدفون فيه بنت الإمام لا غير. وأن "الشيخ عطية" كان عبداً للإمام . وأنه عندما رحل من "بغداد" إلى "مصر" مرّ على "غزة" ونزل بها، ثم ترك عبده المذكور وبنته فيها. ولما توفّي "الشيخ عطية" دُفن بذلك الموضع المعروف بمحل ولا دة "الإما م الشافعي" وهو غرفةٌ ومغارةٌ كبيرةٌ يُنزلُ إليها بأربع عشرة درجة. وفيها محرابٌ. وبناؤها وهيأتها يدلاّن على قدمها. وبعدِ عهدها. وقبر بنت ا لإمام على ظهر ا لمغارة المذكورة في السا حة الدا خلية. وفيها "روزنة" إلى المغارة و في القرن الثامن بُنى إيوانٌ كبيرٌ بمحرابٍ للصلاة. وحجرةٌ معقودةٌ بالحجر يقيم بها ا لخادم. ومنقوشٌ على باب المزار ا لمذكور بعد البسملة (أنشئ هذا المكان المعروف بـ "مولد ا لإمام الشافعي" في الخامس من شهر رمضان المعظّم سنة 771 هـ).

حين تمنّت "وفاء" الرجوع للسجن..!

قصة فتاة لبت النداء وقهرت الأعداء

حمادة حمادة

لقد تركت صديقتها "القطة" ("التي أسمتها "حنان") ترزح تحت نير السجّان، تبكي على فراقها، وتتمنى العودة للسجن من أجل ملاقاتها، القطّة كانت بالنسبة لها ملاكاً أرسله الله لها في السجن لكسر وحدتها، إنها "وفاء".. فتاة فلسطينية هي رمزٌ للوفاء، هي بطلةٌ من الأبطال الذين خاضوا المعارك والنضال، وقيدُ الحديد لم ينلْ منهم، "وفاء".. الفتاة الفلسطينية الجريئة التي لبّت النداء وقهرت الأعداء، فمن هي هذه الفتاة..؟ وما هي قصّتها مع القطة "حنان"..؟ وقصّتها مع الصبر والصمود والتحدّي..؟ هذه الأسئلة وأخرى نجيب عليها في الحوار التالي..

من هي وفاء..؟

اسمي "وفاء سمير البسّ" في السادسة والعشرين من عمري، فتاةٌ فلسطينيةٌ من سكان مخيم "جباليا" للاجئين الفلسطينيين والواقع في شمال قطاع غزة، منذ صغري نشأت وترعرعت بين أحضان أسرةٍ فلسطينيةٍ مؤمنةٍ بالله، وتعشق الدفاع عن الوطن والمقدّسات..

ما الدافع لجعل فتاة مثلك تتجه نحو العمليات الفدائية؟

كثيرة هي المشاهد التي كانت تحرك مشاعري الثائرة تجاه الاحتلال، وتجعلها تختزن تجاهه كلّ الكره والبغض، لكن: أخطر وأكثر المشاهد التي صهرت مشاعري ودفعتها إلى التفكير العملي لتنفيذ عملية فدائية هي الأعمال الإجرامية الفظيعة التي نفذتها قوات الاحتلال في بداية الانتفاضة الفلسطينية الثانية، مثل: قتل الطفل "محمد الدرة" والطفلة "إيمان حجو"..فهذين المشهدين وغيرهما جعلا مني قنبلةً موقوتةً للثأر..

هذا يعني أنّ عندك إصراراً على العمليات الفدائية..؟

نعم؛ وبالفعل انضممت إلى "كتائب شهداء الأقصى" (الذراع العسكري لحركة "فتح") وبدأت أمارس أعمال مقاومة المحتل، وفي العام 2005 جهّزت نفسي لتنفيذ عملية استشهادية داخل إسرائيل، لكن جنود الاحتلال على حاجز بيت حانون شمال قطاع غزة اكتشفوا أمري، حيث حدث خللٌ في كبسة الحزام الناسف، هذا الخلل منع انفجار القنابل التي كانت في حوزتي، وعلى إثر ذلك: تمّ اعتقالي، وبقيت ما يقارب 7 سنوات في السجن إلى أن أفرج عني ضمن صفقة "وفاء الأحرار" في العام 2011..

ما هي قصة اعتقالك..؟

لقد دخلت حاجز "بيت حانون" الإسرائيلي، وعندما تمّ اكتشاف أنني أحمل حزاماً ناسفاً؛ حاولت تفجير نفسي، وتنفيذ العملية الفدائية، إلا أن خللاً في الحزام الناسف حال دون تنفيذ الهجوم، وعندها تمّ اعتقالي ونزع الحزام الناسف مني، وتمّ اقتيادي للاعتقال والتحقيق المكثّف، ومن ثمّ: تمّ نقلي إلى أكثر من سجن ومركز تحقيق، وصولاً إلى سجن الرملة..

هل تعرضت للتعذيب لحظة الاعتقال..؟

بالفعل؛ لقد تعرّضت لشتّى أنواع الضرب والتنكيل على يد جنود الاحتلال الذين لا يرحمون؛ من خلال أساليبهم القمعية والتعذيبية التي تبتعد عن كافة مواثيق حقوق الإنسان..

هل السجّان الإسرائيلي يُفرق بين الرجل والمرأة في السجن من ناحية التعامل..؟

السجّان الإسرائيلي -بشكلٍ عام- لا يُفرّق بين رجلٍ وامرأةٍ داخل السجن، فجميع الأسرى والأسيرات يخضعون لنفس الظروف الاعتقالية الصعبة، فالتعذيب والضرب والشبح، ووسائل التحقيق القاسية: كلها أفعالٌ يوميةٌ تُمارس من قبل السجّان الإسرائيلي ضد الأسرى والأسيرات.

هل تصفين لنا سجن الأسيرات وما يحدث فيه..؟

غرفة سجن الأسيرات عبارة عن مكانٍ ضيقٍ يوجد به حمامٌ واحد لا يُوجد له باب، ولو أن ضابط السجن اقتحم الغرفة فجأة لشاهد عورة من في الحمام، وهذه مصيبة، فقمنا نحن الأسيرات بإعلان إضراب عن الطعام حتى يتمّ تركيب باب للحمّام وبعد إضراب 6 أيام عن الطعام نجحنا في إجبار إدارة السجن على الاستجابة لمطالبنا ووضع ستارة على باب الحمّام..

معنى كلامك أنّ الإضراب عن الطعام يحقق نتائج في السجن..؟

نعم؛ لا يوجد أمامنا سلاح إلا سلاح الإضراب عن الطعام؛ حتى تحقيق مطالبنا وحقوقنا البسيطة، لقد وقعت حادثةٌ شهيرةٌ في السجن، حيث قام ضابطٌ إسرائيليٌ بتفتيش أسيرةٍ بشكلٍ مهين، بعد تلك الحادثة أضربنا عن الطعام 12 يوماً متواصلة، وبالفعل؛ نجحنا في تحقيق مطالبنا؛ بألا يُسمح للضباط بتفتيش الأسيرات، وإنما يُسمح للمجنّدات فقط..

كيف كنت تقضين وقتك داخل السجن..؟

كنت أقضي معظم وقتي في القراءة والرسم، فكنت استغلّ الورق الذي يُلف به الطعام المقدّم للأسيرات للرسم والكتابة..

وماذا بخصوص الرسم..؟

كنت أرسم مناظر عن الوطن والقدس، لكنّ أبرز ما رسمت وأثار غضب إدارة السجن هو رسمي للجندي

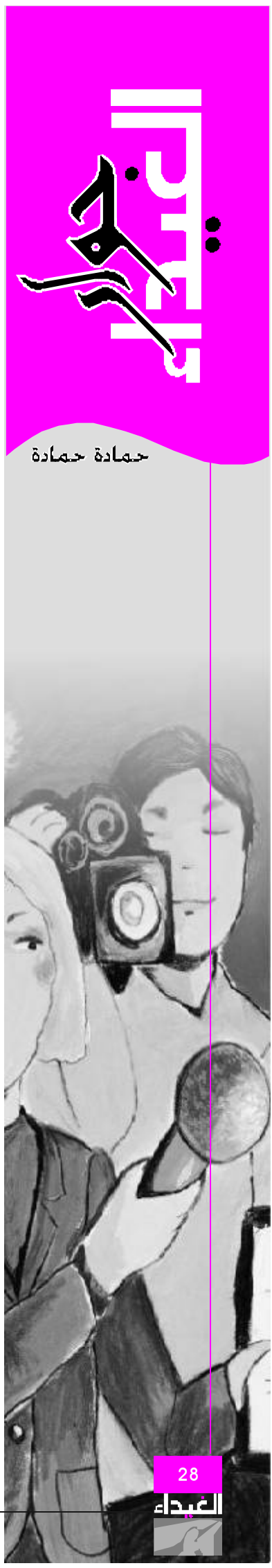

الإسرائيلي "جلعاد شاليت" ولا أنسى يوم أن رسمت الجندي "شاليت" بملامح بائسة، وكتبت بالعبرية "لن ترى النور يا شاليت قبل أن نراه نحن" وعند ذلك دخلت ضابطةٌ إسرائيليةٌ إلى غرفة السجن، وعندما شاهدت تلك الصورة وقرأت الكلمات؛ انفجرت غضباً وصراخاً علينا، ونادت على السجّانين، حيث قاموا باقتحام الغرفة، واشتبكوا مع الأسيرات، قائلين : هذا أسير بطل، وسوف تُفرج عنه دولة إسرائيل، وأنتم سوف تتعفّنون وتموتون في السجن، ولن يطلق أحدٌ سراحكم..

وماذا حدث بعد ذلك..؟

قاموا بالاعتداء علينا بالضرب، وفي تلك اللحظة أخرجتُ سلاحاً أبيض عبارة عن شفرة؛ كنت قد وضعتها في فمي لأخفيها عنهم، وعندما اقتربت مني الضابطة المسئولة لتضربني؛ أخرجت الشفرة من فمي وضربتها بها في وجهها؛ ما أدّى إلى تمزيق وجهها، عند ذلك اشتاطوا غضباً، وسحبوني إلى غرفة العزل تحت الأرض، حيث غرفة نومٍ قذرةٍ يوجد فيها فرشةٌ مليئةٌ بالعفونة والدماء القديمة، والمكان به رائحةٌ لا تطاق بكل معنى الكلمة، ولم أرَ الشمس والنور لمدة 7 شهور، حيث منعوا عني الحمامين والصليب الأحمر، وسحبوا الراديو وأي جهازٍ الكتروني من داخل العزل، حينها كنت لا أعرف الليل من النهار، وبعد 7 شهور أخرجوني، لكن ما لبثوا أن أعادوني إليه عامين كاملين..!

هل يمكنك أن تصفي لنا سجن العزل..؟

سجن العزل يضع الأسير في ظروفٍ نفسيةٍ مدمّرة، ومن لم يذقْ السجن أو غرفة العزل الانفرادي عليه أن يجرّب حبس نفسه في صندوقٍ مغلقٍ لا تدخله الشمس أو الهواء؛ لكي يشعر بالأسرى، مع التأكيد على أنه لن يتحمّل أن يمكث ساعةً واحدة في هذا المكان المغلق، وقد كنت أكثر أسيرة عُزلت عامين متواليين..

كيف كانت ظروفك في العزل..؟

كانت ظروفاً بالغة الصعوبة، خاصةً وأنني مكثت في العزل سبعة أشهر، ثم أخرجوني قبل أن يعيدوني للعزل لمدة عامين، وخلال تلك الفترة؛ تعرّفت على قطةٍ صغيرةٍ كانت تدخل عندي في غرفة السجن المعزولة، لقد أطلقتُ على القطة اسم "حنان" وذلك من الحنان الذي كنت أشعر به منها في السجن، كما أنني أسميتها "حنان" تيمناً باسم أختي، لقد كنت أعتبر القطة ملاكاً أرسله الله لي لكسر وحدتي..

يبدو أن القطة غالية عليك..؟

عندما كنت أضرب عن الطعام كانت القطة لا تأكل، وكأنها تُضرب معي، كنت أحكي لها عن حزني وهمومي، وفي يوم من الأيام أنجبت القطة ثماني قطط صغار، وفرحنا بها، لكنّ السجّان الإسرائيلي أبى إلا أن يُنغّص علينا فرحتنا، حيث جاء الضابط الإسرائيلي الذي يُدعى "أرئيل" والذي كان يتفنن دائماً في حرق قلوب الأسرى، وبدأ يأخذ القطط الصغيرة على طريقته الخاصة، فقد أحضر وعاءً كبيراً خاصاً بالقمامة، وبدأ يرمي القطط الصغيرة فيه، وما كان مني إلا أن أصرخ وأبكي؛ لأنه أحرق قلبي قبل أن يحرق قلب القطة، وعند ذلك تذكرت نفسي عندما اعتقلت وأبعدوني عن أهلي أمي وأبي وإخوتي، وقد قلت لهذا الضابط: أنت مجرم، أين جمعيات حقوق الحيوان لتحاسبك على هذه الفعلة الإجرامية بقتل وضرب القطط؟ وعندما جاء قرار الإفراج جلست القطة "حنان" في حضني وهي تصرخ حزينة، ورغم الفرحة الكبيرة بخروجي من السجن؛ إلا أنني كنت غير سعيدة؛ لأنها بقيت في السجن وحيدةً، وعندما خرجت من السجن ووصلت لبيتي بين أسرتي، وفجاء وخن نتناول طعام الغداء جاءت قطة؛ فتوقفت عن الأكل وبدأت بإطعامها، وقد بكيت متذكرةً أيام السجن العصيبة، وأتذكر الآن قطتي في السجن والتي أتمنى الرجوع للسجن من أجل ملاقاتها.

هل تحدثيننا عن ظروف الاعتقال وأساليب إدارة السجن..؟

يحاول الاحتلال إبعادنا عن المحتوى النضالي، وأن يحرف تفكيرنا إلى أشياء أخرى فقد منع عنّا الفضائيات، وسمح فقط بقناةٍ إباحيةٍ شاذة، الأمر الذي رفضناه، وقمنا بإخراج أجهزة التلفاز إلى الخارج، ورفضنا عودتها إلا بعد عودة القنوات الإخبارية ومنع القنوات الإباحية.

هل تحدثيننا عن صمودك وصبرك في السجن..؟

لقد كنت صابرةً مرابطةً مؤمنةً بالله دائماً، واثقةً بأن الله تعالى سيفرّج كربي ويفرّج كرب كل الأسرى والأسيرات، لقد عُوقبت من إدارة السجن بسبب حجابي، بحجّة أنه من الممكن أن أستخدمه كمشنقةٍ وأقتل نفسي، وهم لا يدركون معنى أن ينتحر المرء في ديننا فيخلد في نار جهنم..

هل نزعوا حجابك بالفعل..؟

نعم؛ لقد نزعوا حجابي، وكانوا يسكونني من شعري ويدورون بي في غرفة السجن وهم يضحكون ويسخرون، وكم كان قلبي يصرخ حتى يصل صراخُه السموات العلا، ليثبتني ربي ويمكّن لي في نفسي، ويفسد عليهم فرحتهم بقهري وإذلالي، وفي كلّ مرةٍ كان الله يُمدني بالعزيمة فأنتصر وينهزمون..

كيف تلقيت نبأ الإفراج عنك وبدء تنفيذ صفقة "وفاء الأحرار"..؟

كنت مع باقي الأسيرات على يقينٍ بأن الله سيفرج عنّا؛ خصوصاً بعد أسر الجندي الإسرائيلي "جلعاد شاليت" في العملية البطولية التي وقعت في غزة، وهنا أشكر كلّ من خطّط ونفّذ هذه العملية الفدائية الجريئة، وأشكر المقاومة التي احتفظت بالجندي "شاليط" طوال هذه المدة، ليتمّ تنفيذ صفقة "وفاء الأحرار" التي بسببها خرج الكثير من الأسرى والأسيرات من السجون الإسرائيلية القاسية..

هل تصفين لنا لحظة لقائك مع أهلك..؟

إنني لا أعرف أبي أو أمي، لقد أصبحت أنظر للنساء وأتساءل: أين أمي..؟ أين أبي..؟ كنت أصرخ في وجه الناس وكلّ من أجده في خضمّ الازدحام، وأقول: أنتِ أمي..؟ وأصرخ وأبكي، وصرخاتي شاهدها كلّ العالم عبر الفضائيات، من الصعب أن ينظر الإنسان إلى أهله ولا يعرفهم، وعندما وجدت أبي وأمي؛ كان لقائي بهم لقاءً حاراً لا يُوصف، فقد كانت دموع الفرح تنساب طيلة اليوم، وعندما شاهدت أبي وأمي احتضنتهما، واحتضنت كل إخواني وأخواتي وأهلي وجيراني، وكلّ أهل قطاع غزة الحبيب..

ما هي نظرتك للواقع الفلسطيني بعد خروجك من السجن..؟

أنا حزينة لأني حين رجعت وجدت الوطن ممزقاً، "حماس" و"فتح" ضفة وغزة، أطالب الأخ "أبو مازن" والأخ "إسماعيل هنية" وحركتي "فتح" و"حماس" أن يتوحّدوا، لأن وحدتنا هي ما سيكسر الاحتلال والسجّان.. ●●

دراسة بحثية حديثة حول مجلة الغيداء

القضايا الثقافية وموضوعات العنف في الصدارة

هداية شمعون

أوصت دراسة بحثية حصرية أجريت لتحليل محتوى مجلة الغيداء الصادرة عن مركز شؤون المرأة، على ضرورة الاهتمام بقضايا المرأة في الريف والاهتمام بشرائح النساء المهمشات من خلال طرح الموضوعات الثقيفية والتنموية، وتقديم الحلول للمشاكل التي تحد من تطورهن والعمل على تمكينهن اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وتكنولوجيا.

وأكدت نتائج الدراسة على ضرورة الاهتمام بإنشاء موقع الكتروني للمجلة، ومواكبة التطور التكنولوجي في الوصول إلى أكبر عدد ممكن من النساء على مستوى الوطن العربي، كما طالبت النساء المبحوثات بزيادة الاهتمام بالموضوعات الصحية والأسرية.

وأجريت الدراسة البحثية في الفترة من يناير 2008 وحتى ديسمبر 2010 لتحليل مضمون مجلة الغيداء، وجاءت بعنوان " الصحف النسائية ودورها في ترتيب أولويات اهتمام المرأة الفلسطينية نحو قضاياها المختلفة" دراسة مسحية للمضمون والجمهور بالتطبيق على مجلة الغيداء" ونفذها الباحث د.ماجد تربان أستاذ مساعد في كلية الإعلام - جامعة الأقصى.

كما أكدت نتائج الدراسة على ضرورة الاتزان في طرح الموضوعات المختلفة ، وعدم الاهتمام بموضوعات معينة في مناسبات معينة فقط، و من ثم إغفالها في أعداد أخرى، والتطرق للموضوعات المتعلقة بتطوير المرأة الفلسطينية ومعالجة مشاكلها المختلفة في المجالات كافة.

هذا وهدفت الدراسة البحثية إلى التعرف على قائمة أولويات الاهتمام بقضايا المرأة المختلفة بمجلة الغيداء، والكشف عن الموضوعات الأكثر حضورا، والكشف عن العوامل المؤثرة في بناء الأجندة الخاصة بها، والعوامل المؤثرة في بناء أجندة الجمهور النسائي.

مقترحات المبحوثات لتطوير أداء مجلة الغيداء:

وقد أشارت 19.3٪ من النساء أن هنالك ضرورة لإصدار مجلة الغيداء بشكل شهري وتوزيعها بشكل واسع، وتلاها بنسبة 17.7٪ مقترح تخصيص أبواب ثابتة في المجلة مثل: باب قانوني، باب لقضايا المرأة العاملة، ورفد المجلة بالموضوعات التي من شأنها أن تسهم في تقديم حلول من خلال طرحها في هذه الأبواب، ثم ضرورة طرح قصص واقعية لقضايا العنف وأنواعه، وطرح قصص نجاح للمرأة الفلسطينية بنسبة 9.7 ٪ لكل منهما، ثم ضرورة وجود أبواب ثابتة تستقبل استفسارات النساء، وإنشاء بريد قراء لتلقي مشاكلهن ويسهم في تقديم حلول لهن بنسبة 8٪، ثم ضرورة التوعية بحقوق المرأة ومشاركتها في صنع القرار وتولي المناصب القيادية، إضافة إلى إنشاء موقع الكتروني للمجلة وزيادة عدد صفحاتها وكادرها، ودمج النساء في المجتمع وتمكينهن في المجالات المختلفة كافة، والاهتمام بمشاكل النساء في المناطق المهمشة، بنسبة 6.4٪ لكل منهما.

وتوصلت الدراسة إلى أن مجلة الغيداء تهتم في المرتبة الأولى بالموضوعات والقضايا الثقافية بنسبة 32.3٪، وتعتمد على الندوب الصحفي كمصدر للمعلومات بنسبة 51.3 ٪، فيما تعتمد أسلوب عرض الحقائق في المرتبة الأولى من مسارات البرهنة والإقناع، التي تضفي طابع المصداقية على الموضوعات المنشورة بنسبة 74٪ نتائج الدراسة: أجندة الموضوعات والقضايا المنشورة في مجلة الغيداء: تبين أن مجلة الغيداء تهتم في المرتبة الأولى بالموضوعات والقضايا الثقافية بنسبة 32.3٪، وشملت الموضوعات الثقافية "قضايا التعليم ومحو الأمية، والتوعية"، وجاء في المرتبة الثانية من الاهتمام موضوعات العنف ضد المرأة وبنسبة بلغت 31٪ حيث توصلت إلى أن المبحوثات اللاتي خضعن للدراسة رأين أن أولويات قضاياهن تتمثل في

التعرض للعنف الأسري، والمجتمعي، والاجتماعي. ثم جاءت الموضوعات السياسية في المرتبة الثالثة بنسبة 11.3٪، ثم الموضوعات الاقتصادية بنسبة 10٪، تلاها الموضوعات الاجتماعية بنسبة 6.5٪، ثم الموضوعات الأسرية بنسبة 6٪، وجاءت الموضوعات الصحية بنسبة 3.2٪.

وقد تناولت مجلة الغيداء العديد من القضايا التي تأتي ضمن أولويات واهتمامات النساء الفلسطينيات، وتنوعت هذه القضايا ما بين القضايا الثقافية والصحية والأسرية والمجتمعية والسياسية كالتالي:

أولا: القضايا الثقافية: بينت نتائج الدراسة أن الموضوعات الثقافية -التي تناولتها مجلة الغيداء - تضمنت العديد من القضايا الفرعية حيث جاء في المرتبة الأولى منها القضايا التي تتعلق بإلقاء الضوء على المشروعات والأخبار الثقافية بنسبة بلغت 84٪. ولاحظ الباحث أثناء التحليل أن هذه الموضوعات جاءت ضمن زوايا وأبواب ثابتة ركز معظمها على نشر قصائد شعرية، وأبيات من النثر من إنتاج صحفيات وأديبات ونساء عاديات لديهن إبداع معين رأت المجلة أن تسهم في نشره عبر أبوابها المخصصة لذلك. ثم جاء الجزء الثاني من هذه القضايا يعبر عن نشاطات ثقافية قام بها مركز شؤون المرأة الجهة التي تصدر المجلة.

ثانيا: قضايا العنف ضد المرأة: تمثلت تلك الموضوعات في نشر قضايا تتعلق بالعنف من قبل الاحتلال الإسرائيلي ضد المرأة الفلسطينية وبنسبة بلغت 32.6٪، ثم جاءت القضايا التي تتعلق بالعنف المجتمعي ونظرة المجتمع للمرأة بنسبة 22٪، تلاها القضايا المتعلقة بالعنف المجتمعي، وتهميش دور المرأة بنسبة 15.8٪، ثم قضايا الحرمان الذي تواجهه المرأة بنسبة 14٪، وتتمثل تلك القضايا في قضايا حرمان المرأة من الاحتياجات الأساسية، والمشاركة في العمل النقابي، وحرمانها من المشاركة في صنع القرار في الإطار العائلي والمجتمعي.

وجاءت القضايا المتعلقة بالعنف الأسري والإيذاء الجسدي والنفسي للمرأة بنسبة 11.6٪، ثم القضايا المتعلقة بعنف الإكراه الذي يمارس ضد المرأة بنسبة 4.2٪، وتمثلت تلك القضايا بإكراه المرأة على الزواج المبكر وتعدد الزوجات، والهجرة من منزلها، وهي قضايا شائكة في المجتمع الفلسطيني، وبعضها يعد من التابوهات، مما يجعل الصحفيين الفلسطينيين يحجمون عن تناولها. ويرى الباحث أن هناك تقصيراً كبيراً في معالجة هذه القضايا في وسائل الإعلام، كما أن مجلة الغيداء مقصرة في هذا الإطار نظرا لحجم الآثار السلبية التي تنجم عن تلك القضايا، ولعل أهمها الطلاق الذي بلغت نسبته 15٪ في محافظات غزة عام 2009.

ثالثا: القضايا السياسية: جاءت القضايا المتعلقة بحق المرأة في تولي المناصب القيادية بنسبة 48.6٪ ضمن الموضوعات السياسية المنشورة في مجلة الغيداء، ثم جاءت قضايا الاهتمام بمطالب المرأة السياسية، وقضايا التثقيف السياسي بنسب متساوية بلغت 17٪ لكل منهما، تلاها القضايا المتعلقة بحق المرأة في المشاركة وصنع القرار بنسبة 14.3٪.

رابعا: القضايا الاقتصادية: جاءت القضايا المتعلقة بعمل المرأة بنسبة 65٪ ضمن الموضوعات الاقتصادية المنشورة، ويرى الباحث أن هذه النسبة تتماشى مع الواقع المرير الذي تحياه المرأة الفلسطينية، حيث ظهرت على السطح أعمال مختلفة تقوم بها المرأة الفلسطينية نتيجة الحصار المفروض على محافظات غزة، وما ترتب عليه من بطالة عالية وأوضاع اقتصادية صعبة، وتمثلت تلك الأعمال في الصيد، وأعمال الحفريات، وجمع الحصى، وغيرها من الأعمال التي لم يعتد عليها المجتمع الفلسطيني.

خامسا: القضايا الأسرية والاجتماعية: أشارت بيانات الدراسة إلى أن القضايا والمشكلات الأسرية جاءت بنسبة 37٪، تلاها القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين بنسبة 21٪، ثم القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية، وكيفية معاملة الزوج بنسبة متساوية لكل منهما 16٪، من إجمالي الموضوعات الأسرية.

وجاءت القضايا المتعلقة بالتوعية بالمشاكل الاجتماعية في سلم أولويات مجلة الغيداء وبنسبة 60٪، من إجمالي الموضوعات الاجتماعية المنشورة، تلى ذلك القضايا المتعلقة بالعلاقات الأسرية بنسبة 20٪، ثم القضايا المتعلقة بالطفولة والعنف ضد الأطفال بنسبة 15٪، ولم تتطرق المجلة إلى قضايا الأمومة، والزواج العرفي، وتعدد الزوجات.

سادسا: القضايا الصحية: جاءت القضايا المتعلقة بالوعي الصحي في المرتبة الأولى وبنسبة 40٪، من إجمالي الموضوعات الصحية المنشورة، تلاها القضايا الخاصة بالسلوكيات الصحية السليمة للمرأة بنسبة 30٪، ثم القضايا المتعلقة بالأمراض المزمنة بنسبة 20٪، ثم النصائح والاستشارات الطبية بنسبة 10٪، فيما لم تفرد المجلة للقضايا الخاصة بتنظيم الأسرة، والتأمين الصحي، أي مساحة طوال فترة التحليل، وهو ما يتطلب من القائمات على المجلة ضرورة الاهتمام بتلك القضايا، لدورها الفاعل في التأثير الإيجابي على صحة الأسرة الفلسطينية، والمساهمة في نشر ثقافة صحية سليمة. ●●

مجلة الغيداء 1997

صدرت مجلة الغيداء في العام 1997م، وهي مجلة نسوية شاملة وتعتبر الأولى في محافظات غزة، وتهتم بطرح قضايا تتعلق بالنساء والتنمية، وتعمل جادة وحثيثة لتغيير الصورة النمطية التي تحاول وسائل الإعلام الأخرى تكريسها، وتسلط الضوء على النساء في كافة الميادين. كما تعتبر منبرا محفزا للإعلاميات الفلسطينيات لأخذ فرصتهن ولإثبات جدارتهن الإعلامية، وقد صدر منها 33 عددا، وهي مجلة دورية فصلية تطمح أن تكون شهرية، إلا أن الإمكانيات المادية تقف حائلا دون ذلك. وتعتبر الهيئة التحريرية للمجلة وهيكليتها من النساء الإعلاميات والأكاديميات. وكذلك يشارك فيها إعلاميون وكتاب وصحافيون كبار. وتقع المجلة ما بين 48-52 صفحة. وتوزع مجانا على المؤسسات الأهلية والنسوية وطلبة الجامعات والمؤسسات المهتمة، وتصدر عن مركز شئون المرأة في محافظات غزة.

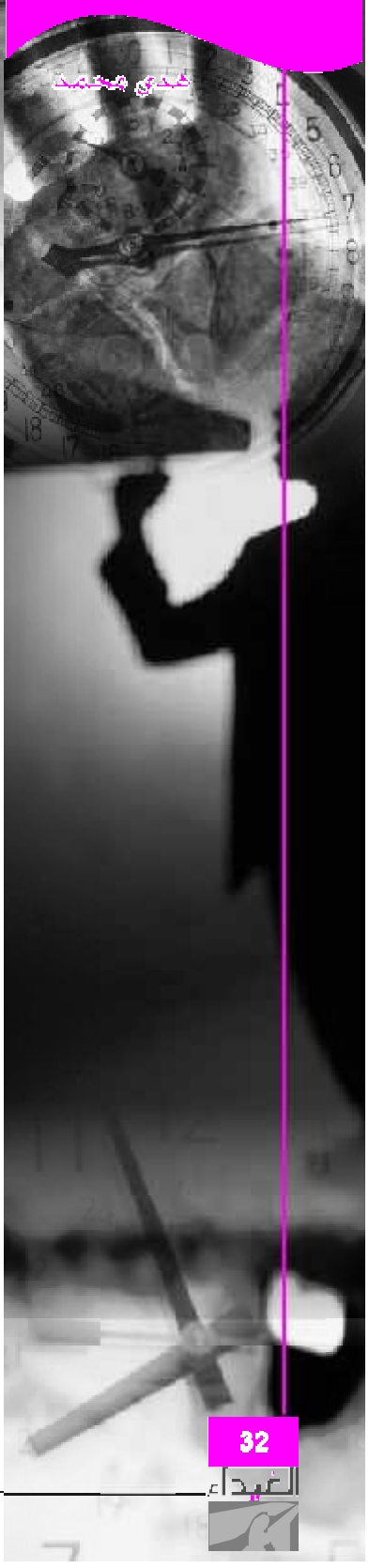

خدي محمد

الأقزام" في غزة..

أجساد ضئيلة وطموح يناطح السحاب

ترجّلوا عن خيول الخيال، وفي أرض الواقع ثبّتوا أقدامهم القصيرة، وساروا إلى القمة بخطىً واثقة، شديدة الثبات.. فهم كالجبال: جذورهم في الأرض، ورؤوسهم -التي لا تعلو المتر في أغلب الأحيان- عالية في سماء الطموح، تُلامس بأحلامها السحاب..

هم أشخاصٌ كانَ نصيبُهم وتحديهم في هذه الحياة أنهم ولدوا قصارَ القامة تكبر واخلهُم، عقولُهم وأحلامُهم، وفي أجساد هم كالأطفال مسجونين .. ترى أحدهم من جهة ظهره فتظنّ أنه لم ينهِ الدراسة الابتدائية، وإن التفتَ بوجهه إليكَ رأيتَ الطموح في عينيه، فتعرف أنه تجاوَزَ مدارسَ الحياة جميعَها بتفوقٍ منقطع النظير.

قصارُ القامة؛ أو "الأقزام" كما يحلو للبعض تسميتهم، هم أشخاصٌ صنّفهم المجتمع كـ "معاقين" مقارنةً بغيرهم من أصحّاء الأجساد، وغُفُلُ عن عقولهم التي جعلت بعضهم من أكثر الناس وعياً وثقافةً وإدراكاً للواقع، وحوّلهم التحدي -الذي يمارسونه يومياً حتى في أبسط أمور حياتهم- إلى أشخاصٍ أكثر من متميزين..!

إنجازات وجوائز..

"سوسن الخليلي" فتاةٌ فلسطينيةٌ في منتصف العمر، تقلّدت العديد من الجوائز، وأحاطت عنقها بالميداليات والتتويجات المختلفة، لأنها فتاةٌ غيرُ عادية فهي تُتقن الرياضة وإلقاء الشعر، والإدارة، وتدريب المعاقين، والتطريز الفلاحي، والأشغال اليدوية، وتحمل فوقَ ذلك كله شهادةً في الحاماة.. ذلكَ وهي أقصر قامة من قريناتها الطبيعيات.

بوجهها السمح، وابتسامتها العريضة؛ رحبّت بنا، وقالت: "تغلبت على ظن المجتمع السيئ بنا، وتخلّصت من كل نظرات الشفقة الموجّهة نحوي، بإرادتي وصبري، وإيماني بالله تعالى".

قائمة إنجازاتها كثيرة عدّدتها وكُلُها أمل، فقد مثّلت فلسطين في مخيماتٍ صيفيةٍ في "مصر" الشقيقة منذ عام 1996 إلى 2000، وكذلك مثّلتها في "بريطانيا" عن الثقافة والفنون، وفازت بلقب "الموظفة المثالية" في "المركز الوطني للتأهيل المجتمعي" عام 2007، وفازت بجائزة "المرأة المبدعة" عام 2008 في الرسم والشعر والغناء، كذلك فازت بالمركز الأول في تنس الطاولة للفتيات على مستوى محافظات غزة عام 2008، وحازت على المركز الأول للفتيات في رمي القرص في ألعاب القوى عام 2011، وحصلت على "جائزة فلسطين الدولية للتميّز والإبداع" ومثّلت المعاقين في مؤتمرٍ خاصٍ بهم في رومانيا."

تلكَ القائمة الطويلة؛ ما كانت لتسجّلها "الخليلي" في سيرتها الذاتية لولا أنها تحدّت نظرة مجتمعها لإعاقتها، واستمرّت في إبداعها حتى وصلت لما

تصبو إليه. قالت عن ذلك: "سبب إعاقتي أن والدي مصابٌ بمرضٍ جينيٍ لم يتعالج منه إلا بعد فوات الأوان".

وتابعت: "..لولا إيماني بالقدر، ومعرفتي أن اللّه لن يظلمني، لما استطعت التغلّب على نظرة المجتمع المحقّرة، ومنها ما قاله أستاذي في الجامعة، طالباً مني الإجابة، إذ قال أمام الجميع" الشبر اللي في النص"..!.

وعلى خلاف ذلك؛ فـ"الخليلي" التي تميّزت بأسلوبها الإلقائي القريب من القلب، سعت -جهدها- لأن تثبت للجميع أنها إنسانةٌ عادية لا تختلف عن غيرها، حتى وإن كانت قصيرة القامة.

ودائما ما تردد "الخليلي": "..نطالب بتطبيق قانون المعاقين رقم 4 لعام 1999، والذي فيه ما يتعلّق بتأهيل المعاقين وتوفير الرعاية الخاصة والمناسبة لهم".

خطأ أم خلل..؟

وعلى غرار حالتها؛ تعاني الشابة "مرام معتز" (التي رفضت ذكر اسم عائلتها) من قصرٍ في القامة جعلها غير قادرةٍ على ارتداء أيٍ من الملابس التي تبيعها، رغم تمنّيها ذلكَ من كل قلبها.

"مرام" هي فتاةٌ في الرابعة والعشرين من العمر، وهي الثانية بينَ أشقائها، إصابتها بخللٍ طبيٍ بعدَ ولادتها بأيام كانت سبباً في قِصر قامتها، فلم يزد طولها عن المائة سنتمتر منذ كانت في الصف الرابع الابتدائي.

المعاملة السيئة التي كانت تُضطر الفتاة لمواجهتها يومياً في المدرسة؛ دفعتها إلى التخلّي عن الدراسة والبقاء في المنزل، ساعدها على ذلك مستواها الدراسيّ الضعيف.

بعدَ عشرة أعوامٍ قضتها في المنزل تتعلم فنون الطبخ وطُرُقه، وتنظف المنزل كُلّ دقيقة، وجدت نفسها عاجزةً عن المواصلة، خاصةً بعد زواج العديدات من قريناتها وقريباتها.

قالت وهي تُخفي وجهها خجلاً: "..لم تطرق باب منزلي أية خاطبة، وكلما ذهبت إلى فرح قريباتي أو جاراتي تقتُلُني نظراتُ الناس المشفقة على حالي، وفي بالهن أني سأقضي باقي حياتي عانساً". وأضافت مواسيةً نفسها: "..أعرف أنه لن يتقدم أحدٌ لخطبتي، لكني أقبل بالواقع، ولا أحتاج إلى شفقةٍ من أحد".

"مرام" تبيع الملابس الجاهزة للنساء.. وما ترتديه تحيكه بيديها -حسب قولها- وما يميّزها عن أية بائعة ملابس في محل ملابس نسائي؛ رقّتها في التعامل، وصدقها، لذا؛ صارَ لها الكثير من الصديقات، ولأنها تحفظ السر؛ فهي مخزنٌ لأكثر الأحداث إثارة في عائلتها، وفق قولها.

ما يحزنها أنّ حالها لن يتغيّر عن قريب، لكنها تتمنى أن تنال الأفضل في الجنة، عن ذلك تقول: "..إن شاء اللّه سأدخل الجنّة، وسأكون بطول أبينا "آدم"، وجمال سيدنا "يوسف"، ولن أضطر هناك إلى مواجهة الحياة القاسية، ونظرات العطف والشفقة تلك".

"مرام" كانت متعاونةً جداً، ولمّا سألناها عن أشخاصٍ آخرين تعرفهم ويعانون ذات مشكلتها؛ قالت: "..في مدرسة المعاقين التي درست فيها كانَ هناك مدرّس كمبيوتر يعاني مثلي تماماً، وهو شخصٌ متعاونٌ جدا..".

مجتمع قزم التفكير..!

بالفعل كانَ الرجل أكثر من متعاون، وصريحاً إلى درجةٍ كبيرة، رغم أن هدوءه وتلعثمه الكبير يوهمانك ألا طائل من الحديث معه.

"عبد اللّه قاسم" أصغر أبناء عائلةٍ جميع أفرادها أقزام، عمره تجاوز الثلاثين بعامين، أسمر البشرة، عيناه بارزتان بعض الشيء، وهو "يشبه ممثلاً سورياً قزماً" وفقَ ما شبّه به نفسه.

قال عن حياته مع قصر قامته "ليس من السهل التعوّد على حياةٍ من هذا النوع، خاصةً وأنّ قصر قامة الرجل -كحالي- تعيبه، ولو أن الرجال -في الأغلب- لا تعيبهم غير جيوبهم..!".

وتابع: "..الأمر كان سهلاً في العائلة، لأن الجميع مثلي، لكن في خارج المنزل؛ كُنت أواجه المصاعب، وضحكات الشباب، ونظراتهم المستهزئة".

"قاسم" يروي النكات عن الأقزام ويضحك إن سمعها، لكنه ينفعل إن كانَ القصد من النكتة استهزاءً بهم وتصغيراً.

عن ذلك قال: "..إنفعالي صعب، وأصرخ بشدة لو أن أحداً حقّرني أو قلل من قيمتي، ولو أن الأحرف لا تخرج كاملة، لكني أنفعل، وأفقد أعصابي".

حاولُ "قاسم" البحث عن عروس، وطلبَ من والدته أن تكون الفتاة طويلةً، فهو يريد أن يُحسّن من نسله -وفق قوله- والمثير؛ أن أمله بالزواج قويٌ جداً وخلال مدةٍ قصيرةٍ لن تتجاوز الشهرين.

سألناه: لماذا لا تبحث عن فتاةٍ تعاني ذات مشكلتك، فهنّ -بكل تأكيد- لن يتزوجن في مدةٍ أقصاها شهرين، أطرقَ برأسه إلى الأرض وقال: "..كُلٌ منّا يبحث عن الخير لذاته، وكاذبٌ من قال إنه يفكر في همّ الناس أكثرَ من همّه" مضيفاً: "..أعرف أن الفتيات يعانين أكثر، لكنّ هذا هو المجتمع، يقبل بتزويج صحيحةٍ لقزم، ولا يقبل بأن يتزوج صحيحٌ من قزمة". المجتمع "قزم التفكير" كانت هذه العبارة استنتاج "قاسم"..!.

أشخاصٌ عاديون

"علا أبو القلوب" (طبيبة نفسية من القدس) حلّلت العبارة-المعادلة السابقة، قائلة: "الأشخاص الذين يعانون تحقيراً اجتماعياً ضمنياً -كالأقزام- يبحثون بشتى الطرق عن وسائل تساعدهم على كسر أنف هذا المجتمع المُحقّر، لذا؛ يستثمرون كافة مواهبهم لإثبات عكس ما يراهم المجتمع عليه".

وأضافت: "..مجتمعنا فعلاً قزم التفكير" مواصلةً: "..المشكلة ليست في قِصر قامة بعض الناس، لكنها في قصر عقول آخرين عن استيعاب الآخر باختلاف شكله، لذا؛ فإن قصار القامة المتفوّقين في حياتهم هم مميزون، أشخاصٌ استطاعوا استثمار اختلافهم بما يرفع من اعتزازهم بأنفسهم وثقتهم بها".

كيفَ يمكن إذن أن ندفع المجتمع إلى احترام قصار القامة، سألناد. "أبو القلوب" فأجابت: "المسألة تحتاج لقاعدة تربوية صحيحة، فلو أن المجتمع يهيّئ صحيح الشكل لاستقبال قصار القامة منذ صغرهم، ولو أنه كذلك يثمّن جهودهم وإبداعاتهم، ويدمجهم في الحياة العادية، لأوجدا احترامهم في قلوب غيرهم تلقائيا".

وتابعت: "..ما نستطيع أن نقدّمه الآن لقصار القامة، هو الدعم المعنوي والنفسي" مستدركةً: "..إنهم أشخاصٌ عاديون جداً، ومن غير الطبيعي أن نعاملهم كمرضى أو كناقصين.. يكفينا أن ندمجهم في حياتنا، لنستفيد من تحديهم وقوّتهم الداخلية".

مواجهة المرأة للعنف الموجّه ضدها.. هل له علاقة بثقافتها وطبيعة تنشئتها؟!

محاسن أشرف

نُعايش الكثير من التجارب التي تؤكد وجود نساءٍ لا يمتلكنّ من الثقافة العلمية شيئاً، ويتمكّنّ من إدارة دقة الحياة مع الزوج على وجهها الصحيح، وصدّ أيّ سلوك عنيف يوجّه إليهنّ، وعلى العكس من ذلك: قد نجدُ صورةً مغايرةً لنساءٍ متعلمات وممارسات لمهنٍ شاقة، لكنهنّ لا يستطعنّ صدّ العنف الموجّه إليهنّ من قِبل الرجال في حياتهنّ.

هذا التناقض: يضعنا أمام البحث عن مدى ارتباط الثقافة العلمية والمجتمعية لدى المرأة بقدرتها على صدّ أيٍ من أشكال العنف الموجّه لها. فالبعض يرى أن الثقافة والوعي ضروريان لتنجح المرأة في صدّ أيٍّ من أنواع العنف الموجهّة لها، فيما يرى البعض الآخر أن ظروف التربية الأسرية والمجتمعية ذات أثرٍ بالغٍ في قدرة المرأة على صدّ العنف بغضّ النظر عن ثقافتها وتعليمها.

"الغيداء" في سياق الاستطلاع التالي" تقف على تلك الآراء، وتتجه للأخصائيين/ات لتوضيح العلاقة بين الثقافة وسُبل صدّ المرأة للعنف الموجّه ضدها، وارتباطه بتكوينها النفسي، وأثر العنف على ملامح شخصيتها وسلوكها الاجتماعي.

آراء متباينة

" وفاء أبو بكر" (34عاماً، وتعمل سكرتيرة في شركة تجارية بالقطاع الخاص) أكدت أن "الثقافة والمعرفة مطلوبةٌ للمرأة: خاصةً في عصرنا الحالي، لتتمكن من مواكبة مجريات الأحداث." وتضيف قائلة: "..لكنها ليست شرطاً لتمتلك المرأة القدرة على صدّ العنف الموجّه ضدها.. " مدللةً على ذلك بتجارب نساءٍ على قدرٍ كبيرٍ من الثقافة العلمية والمكانة المجتمعية، لكنهنّ عاجزات عن مواجهة أيّ عنفٍ يوجه إليهنّ. والسبب -وفق رأيها- البيئة الاجتماعية، وطبيعة التربية التي نشأنّ عليها في بيوتٍ يُعنّف رجالُها نساءها دونما سُبل مقاومةٍ منهنّ..".

وقالت الفتاة التي جاوزت الثلاثين بأربعة أعوام أخرى: "..شخصية المرأة وطريقة تربيتها تؤثّران بشكلٍ كبيرٍ على قدرتها في صدّ العنف الموجّه لها".

بينما رأى "محمد أبو العلا" (موظف بوزارة الشئون الاجتماعية) أن "قدرة المرأة على صدّ العنف الموجّه لها تختلف وتتفاوت وفقاً لدرجة الثقافة والفهم التي تتمتع بها، وأيضاً -من وجهة نظره- تتأثر بالبيئة المحيطة والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع".

وخالفتهما الرأي "كريمة محمد" (32عاماً، من بلدة بيت لاهيا شمال قطاع غزة) حيث أكدت على أن "ثقافة المرأة ووعيها المعرفي كفيلةٌ بأن تجعلها أقدر من غيرها على صدّ أيّ عنفٍ موجّهٍ لها، كونها ستُعمِل فكرها لتنطلق بالوسيلة المناسبة لدفع الضرر عنها.".

وقالت السيدة "كريمة" (وتُكنّى "أم خليل"): أن "المرأة المثقفة تكون واعيةً لحقوقها وقيمتها الإنسانية التي كفلها لها الدين" لذا تُواجه بثوبٍ من الفطنة والوعي " داعيةً إلى الاحتكام لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في التعامل مع النساء حين قال: (رفقاً بالقوارير) مؤكدةً على أن "..المرأة بكينونتها وفطرتها الأنثوية تحتاج للين المعاملة وليس لعنفها..".

العارفة القادرة

"لا يكفي أن تقرأ المرأة ألف كتاب حتى تتمكن من الدفاع عن نفسها؛ فهي تحتاج إلى تدريبٍ ومراسٍ لتخرج من معركة الحياة رابحةً غيرها سيرة" هكذا عبّر عن رأيه "سامي عكيلة" (29 عاماً، وهو صحافي) حال الطلب منه اختيار المرأة الأقدر على مواجهة العنف الموجه ضدها.

وأضاف "عكيلة": ".. التربية الأسرية تقف إلى جانب الثقافة لتُكسب الفرد مهاراتٍ مختلفةً للتعامل مع شتّى المواقف، كذلك يلعب التدريب والتمكين المجتمعي

دوراً في قدرة المرأة على دفع ضرر العنف عنها" وتابع الصحافي "عكيلة" بالقول: "..الأسرة إذا ما اهتمت بالفتاة وأنشّأتها على حقوقها وواجباتها -كما بيّنها الشرع والدين- فإنها ستكون أقدر على المواجهة" وشدّد على أن "..الثقافة لها دورٌ هامٌ جداً في تعريف المرأة بحقوقها، والمرأة المثقفة سيكون لديها معرفة بمسالك الدفاع عن ذاتها، إلا أنها لا تكفي؛ كون الأمر يتعدّى ذلك إلى ضرورة أن تكون المرأة قادرة، أي أنها تحتاج للاتصاف بصفتين: "العارفة" و"القادرة" لتتمكن من مواجهة العنف بحنكة.." و"القدرة" وفق تعبيره تكون بثلاثة مستويات: أولها: معرفة الحقوق، والثاني: معرفة مسالك تحصيل الحقوق، والثالث: مهارة التحصيل؛ فإن اختلّ أحد المستويات انتفت صفة القدرة.

قهرٌ اجتماعي..!

ولأن النظرة الذكورية هي الطاغية في المجتمع الفلسطيني -حاله حال المجتمعات العربية- فإن حالة القهر الاجتماعي الذي تعيشه المرأة تُشكّل عاملاً هاماً في ضعف قدرتها على مواجهة العنف الموجّه لها؛ حتى وإن امتلكت الثقافة العلمية.

"نائلة الحرباوي"(أخصائية اجتماعية بمركز الصحة النفسية المجتمعية التابع لوزارة الصحة في الخليل بالضفة الغربية) أوضحت أن الباحث في أسباب العنف الموجّه للمرأة يجدها اجتماعيةً ثقافية، نتيجة سوء فهمٍ للدين، أو بسبب النظرة الخاطئة للمرأة بأنها مخلوقٌ ضعيف.." و واصلت "الحرباوي" بالقول: "..المرأة -ونتيجةً للتربية الاجتماعية- يمكن ألا تقاوم العنف الموجّه لها باعتباره حالةً سائدةً اعتادت عليها في بيت والدها، ووجدته بذات الصبغة في بيت زوجها، وكذلك من تعامل المجتمع الخارجي معها؛ كونه لم يكفل حماية حقوقها التي منحها إياها الشرع وصدّقها القانون". وأضافت: "..تواتر العنف على المرأة يُولّد لديها اضطراباتٍ نفسيةً جسيمةً ظهرت دلالاتها خلال الدراسات والتجارب الواقعية.." مؤكدةً -من واقع مسئوليتها الوظيفية- أن: "..الفترة الأخيرة شهدت تزايداً في نسبة الاضطرابات النفسية عند الإناث بالمقارنة مع الذكور في المجتمع الفلسطيني.." وبيّنت أيضاً أنّ "..محاولات الانتحار لدى الإناث بدأت تزيد بشكلٍ واضح، نتيجة الضغوط النفسية التي لا تستطيع المرأة تحمّلها".

المثقفة يمكنها الفصل

د. "فوزي أبو عودة"(أخصائي نفسي) أكّد أن: "المرأة إن لم تتمتع بالوعي والثقافة والفهم العميق لبيئتها الاجتماعية وظروفها المحيطة فلا يمكنها أن تنجح في الحصول على حياةٍ هادئةٍ مطمئنة، بل مشوبةٍ بالصراعات والعنف..".

وأضاف د. "أبو عودة" أنها "..إذا ما امتلكت المهارة في تحصيل حقوقها -بجانب معرفتها بها- فتستطيع أن تصدّ العنف الموجّه ضدها بمنطق العقل والتفكير العميق.." مؤكداً أنّ "..المهارة تعني امتلاك الحيّل الدفاعية واستخدامها في الوقت المناسب".

وحول الأثر النفسي الذي يتركه العنف على المرأة بيّن د. "أبو عودة" أنه يُنتج امرأةً مهزوزةً لا تثق بنفسها ولا بمحيطها الاجتماعي، وتتقوقع في حياة الألم والحزن، فتُحرم السعادة والمتعة التي يحتاجها الإنسان كي يعيش حياةً مطمئنة.." وتبعاً لقوله فإن "..ملامح شخصيتها النفسية -بسبب ما تعانيه من عنف- تؤثر على مَنْحو لها، فتبدو في تعاملاتها وسلوكها معهم جافةً لا تجد فرصةً لإسعاد غيرها أو احتوائه، بل تعمد إلى إسقاط العنف عليهم..".

في النهاية تؤكد التجارب والآراء أن "الثقافة لا تشكّل وحدها درعاً واقياً للمرأة تحميها من ممارسات العنف الموجّه ضدها، سواءً على الصعيد المجتمعي أو الأسري، فيجب عليها أن تتسلح ببعض الوعي والإدراك العميق لتفاصيل الحياة، وتفنّد سبل العنف وأسبابه، لتتمكن من الردّ والصدّ"..●●

نعمة إبراهيم

مذكرات زوجة واقعية

شبح الطلاق..!

عشرات النساء لا يخلين مفراً من التفكير بالانفصال؛ ليضعن حداً لمشاكلهنّ التي لا تنتهي؛ نتيجة عيشهنّ مع زوجٍ سيء الطباع، أناني لا يفكر إلا في نفسه، وآخر ما يفكر فيه أنها هي أيضاً إنسانة، لكن: من أين تأتي المآزق؟ الأبناء إن وُجدوا؟ نظرةُ المجتمع للمطلّقة؟ صعوبة المعيشة والوضع الاقتصادي لهذه المطلقة؟ لا.. لا أعتقد أنه سيكون هناك أسوأ من أن تُحرم المرأة من أبنائها، أنا لا أقول أن كلّ النساء المطلّقات هنّ نساءٌ مظلومات ولا يستحققن أن يُحرمن من أبنائهن؛ لكن من الواضح -ومن خلال العديد من القصص والتجارب المحيطة- أن الأبناء أصبحوا أداة ضغطٍ تُكسر بها شوكةُ المرأة، وتقضي على خياراتها عنوةً فأين القانون العادل؟ أين القانون الذي يحمي امرأةً لا يحقُّ لها احتضان أبنائها إلا لسنٍّ محددةٍ وبعدها قد يأخذهم الأب أولا: حسب ما يتناسب حياتها الجديدة؟ فالرجل يحق له الزواج والاستمرار بحياته بشكلٍ طبيعي بوجود أبنائه في حضانته أولا: وحبّذا لو استمرّت الزوجة الأولى في الانتظار، انتظار زيارة المحضونين.. بصراحة: لا أستطيع استيعاب هذا المنطق، مئات النساء يعتّفن يومياً انطلاقاً من هذا المنطق المغلوط.

"رنا" (46 عاما) حُرمت من أطفالها وهم في حضانتها بعد طلاقها، لأنها كانت متزوجةً من قريبٍ لها، ولم ترَ أبناءها سوى مرتين أو 3 خلال 18 سنة؛ وبالصدفة ومن بعيد، حيث تشير لها إحداهن: هذا ابنك "محمد"..!" رنا" ارتدت النقاب حتى تستطيع أن تسترق النظر لتلمح أحد أبنائها؛ الذين أصبحوا الآن رجالاً ونساءً.

"رنا" رفضت أكثر من فرصة للزواج خلال فترة طلاقها؛ على أمل أن تحتضن أبناءها ذات يوم، ولا زال أملها قائماً.

قروض الرجل غيرا لحسنة ومنح النساء

هو يدفعُ لك المهر ويشتريك، ويأخذ أكثر بكثير مادفع، ثم يشتري لك الشبكة والذهب؛ ثم يأخذ هم وبعض مدخراتك يبيعه ليشتري أخرى أعرف أنّ منكم من يقرأ ويتململ، ويهزّ رأسه نافياً، أعذروني: نسيت كلمة "أغلبهم"..

هي تُمنح منحاً حسنةً مقابل فائدة واحدة تعود على فلذات أكبادها؛ الذين حوّلوا "حقّها في الحياة" إلى "حقّها في الحياة فقط من أجلهم".

هو يمنح نفسه فرصة أسبوع، 0 4 يوم، سنة -بالكتير- ثم يتزوج بأخرى لتربي أبناءه- على حدّ زعمه- إلى جانب أنه لا يزال شاباً وفي حاجةٍ إلى امرأة، أما هي إن فعلت فهي "واللّه ماعند هاذرة حيا ولا أخلاق، خيّلوا جوها مالو 3 سنين متوفي شو الدعوة؟ عمرها 37 سنة وبدها تتجوز؟ شو بدها بالجواز؟ ماتربي اولادها وتستحي على دمّها"..

هو:..." مخنوووو وووووو ووووق ياجماعة، الزلة بيكفر بربه بدكيش تتحملي يغلط عليكي و على عيلتك؟؟" هي: "كيف تقولي لجوزك كلمة أنا تعبت من هالحياة! متذمرة من وضع ما، اللّه أكبر..!

هو بعد 7 سنوات اكتشف أنها ليست أميرة أحلامه، هي استيقظت خامة لـ5 أطفال، يعتز لها زوجُها تماماً ويُفرضها فرصة الحياة في كنفه من أجلهم..!●●

خشية تعرضهن للاعتداءات الجنسية

ذوات الإعاقة..معاناة تتصاعد إلى حد استئصال أرحامهن

"عذرٌ أقبح من ذنب"..! هذا القول أو المثل ينطبق بصورة فعلية على ما تتعرض له بعض الفتيات ذوات الإعاقة منذ فترة بصورة مقصودة ومستترة، وتتنافى مع أبسط الحقوق الشرعية والإنسانية، وذلك من خلال استئصال الرحم لتلك الفتيات اللواتي يتعرضن للاعتداء والتحرّش الجنسي من الأقارب والمعارف، وخشية العائلة من حدوث الحمل جرّاء ذلك، والحلّ أو العذر لهذا الذنب هو استئصال الرحم؛ للتغطية على الجرائم الأخرى التي تتعرض لها الفتاة المعاقة.

نفوذ البكري

ورغم وجود العديد من الاتفاقيات الدولية والنصوص القانونية المحلية التي نصّت على مبدأ المساواة وحقوق المعاق؛ إلا أنه لم يتم توفير الحماية اللازمة لهذه الشريحة، سيما وأن الإحصائيات والزيارات والإفادات التي تقدمها الفتيات ذوات الإعاقة تؤكد تعرضهن لمختلف أشكال العنف والإيذاء؛ سواء فيما يتعلق بالعنف اللفظي والنفسي أو الحرمان من الزيارات العائلية والزواج، وتتصاعد هذه الانتهاكات لتصل ذروتها في استئصال الرحم؛ بعد تعرضهن للاعتداءات الجنسية.

إن الأرقام التي حصلت عليها "الغيداء" بطريقة خاصة ما زالت قليلة، لكن هذا لا يعني بالطبع عدم وجود الانتهاكات بالحجم المطلوب، ولكن يدلل غياب التوثيق والمتابعة، سيما وأن المعلومات لا تأتي من خلال عائلات الفتيات ذوات الإعاقة؛ وإنما يتم الاعتراف بذلك من الأقارب أو المعارف الذين عرفوا وتأكدوا من استئصال الرحم للفتيات ذوات الإعاقة؛ سواء عن طريق الصدفة أو الالتقاء معهن في المستشفيات الخارجية والمحلية.

انتهاكات مختلفة

"فاطمة الغصين" (مسؤولة العلاقات العامة بالمركز الوطني للتأهيل المجتمعي ومنسقة مشروع مناهضة التمييز والانتهاكات بحق النساء ذوات الإعاقة والانتهاكات المرتبطة بحقوق الإنسان) تقول أن "الأسرة هي الحلقة الأولى لتعرّض الفتاة للاضطهاد والعنف جرّاء عدم تقبل العائلة لإعاقة الفتاة، ورفض الدمج في سنّ صغيرة في رياض الأطفال، وتحكم عليها بأنها غير قادرة، ويتم أيضا حرمانها من الخدمات الصحية والطبية لإخفاء الإعاقة وعدم معرفة الآخرين بوجود إعاقة لدى العائلة، فيما يتم حبس الفتاة المعاقة وعدم إشراكها في الزيارات والمناسبات العائلية".

وأكدت "الغصين" أن "..الأمر لا يتوقف عند هذا الحدّ من الانتهاكات؛ وإنما يصل إلى ذروته من خلال قيام بعض العائلات باستئصال الرحم للفتيات ذوات الإعاقة بعد أن تبين تعرضهن للعنف الجنسي من الأقارب والمعارف، وخوفا من حدوث الحمل يتم استئصال الرحم للفتاة المعاقة، وفي نفس الوقت لا توفر الحماية لها لحمايتها من العنف اللفظي والجنسي وغيره من أشكال العنف والإقصاء."

رأي الدين

واعتبر الشيخ "عماد حمتو" أن "حالات استئصال الرحم للفتيات ذوات الإعاقة هي حالات نادرة، والنادر في حكم المعدم، لكن في نفس الوقت نحذر من تحوّل هذا إلى ظاهرة للنفوس المريضة، مما يتطلب من الجميع تجفيف ينابيع الشرّ وعدم معالجة العَرَض ونسيان المرض، سيما في ظل وجود أدوات الجريمة التي أصبحت في متناول البعض، ودور الدعاة وجهات الاختصاص أصبح كالغد داخلة لا تقوم بدورها مما يتطلب زيادة الوعي والإرشاد والدور الإعلامي لمحاربة كافة الظواهر السيئة التي أصبحت تتسلل وتنتشر في مجتمعنا.."

ذوات الإعاقة الأكثر فقراً

ويشكل الحرمان والفقر مشكلةً أخرى للفتيات ذوات الإعاقة، حيث قال "مصطفى عابد" (منسق برنامج التأهيل المجتمعي بجمعية الإغاثة الطبية في غزة) أن: "الجمعية أعدّت تقريراً خاصاً حول واقع الإناث ذوات الإعاقة في شمال غزة؛ والذي يشير إلى وجود 1724 إعاقة في محافظة الشمال، وتبين أن نسبة الذكور 57.9٪ و42.1٪ من الإناث..".

وأضاف أن: "..الإعاقة الحركية هي الأكثر بين الإناث، وتحتل أعلى نسبة من بين جميع الإعاقات، تليها مشكلة الأبصار والسمع ومشاكل في الكلام، وكذلك وجود فتيات يعانين من سلوك غريب ونوبات مختلفة، وأيضا المعاناة من بطء النمو والتشوّهات، وتبين أن لزواج الأقارب دورٌ كبير في ذلك..".

أما عن الوضع الاقتصادي والتعليمي للإناث ذوات الإعاقة؛ فأظهر التقرير أن "أفقر الشرائح هم من ذوي الإعاقة؛ خاصة الإناث" وتبين أن 66.94٪ يعشن في ظل أوضاع صعبة و28.86٪ يعشن في أوضاع اقتصادية متوسطة و4.2٪ منهن يعشن في أوضاع جيدة.

أما فيما يخص واقع التعليم؛ فإن 11.52٪ من الإناث ذوات الإعاقة في سن الروضة و4.14٪ في المؤسسات و24.33٪ في المرحلة الابتدائية و12.61٪ في المرحلة الإعدادية و8.83٪ في المرحلة الثانوية و1.85٪ في مرحلة الدبلوم.

وأكد "عابد" أنه "..تبين أن 34.01٪ من الإناث ذوات الإعاقة توجد قرابة بين الوالدين، مما يتطلب القيام بحملات التوعية حول مخاطر زواج الأقارب وتحسين الظروف الاقتصادية للإناث ذوات الإعاقة، وإنشاء مشاريع إنتاجية خاصة لذلك".

قصص واقعية ومأساوية

"سوسن الخليلي" (أمين سر الاتحاد العام لمعاقين ونشطة في عدد من المؤسسات المختصة بالمعاقين) لها قصة تحمل الألم والأمل معا، فهي فتاة تعاني من قصر القامة فقط، وتمتلك المزيد من المواهب والطاقات، لكن يخلو للبعض التعامل معها على أنها من شريحة ذوات الإعاقة، ورغم ذلك: تمكنت من الالتحاق بالمدرسة إلى أن وصلت إلى مرحلة الثانوية العامة، وكانت تشارك في الإذاعات المدرسية، وحصلت في الانتفاضة الأولى على منحة من مؤسسة دولية لدراسة المحاسبة الحديثة والكمبيوتر، وبعد ذلك قررت الالتحاق بكلية الحقوق بجامعة "الأزهر" وبالفعل: تمكنت من الحصول على معدلات عالية في سنواتها الأولى من الجامعة رغم الكلام الجارح الذي كانت تسمعه، وازداد هذا عندما كانت في سنة ثالثة جامعة، وتحديدا في قاعة المحاضرات التي تضم 50 طالبة؛ عند ما خاطبها المحاضر بعبارة "الشبر اللي قاعدة في الكرسي الأخير" وعندها سالت دموعها: ليس ضعفا؛ ولكن احتقارا للمحاضر الجامعي، وكتبت حينها قصيدة بعنوان: "الإرادة الصعبة" وأرسلت بالرسالة للمحاضر، وأرسل لها أكثر من مرة للعودة للجامعة، لكن كرامتها كانت أكبر من كل شيء، وواصلت عملها في ذوي الإعاقة من خلال "المركز الوطني للتأهيل المجتمعي" في مجال الحرف اليدوية، كما شاركت في العديد من المسابقات الدولية، وحصلت على الميداليات.

الاستهزاء بحقوق ذوات الإعاقة

أما الفتاة "هبة أبو فول" فانقطعت عن الدراسة بسبب جهل المجتمع بحقوق المعاق، والتحقت بمدرسة محو الأمية، وكانت تستعين بشقيقتها لكي تكتب لها، وتدريجيا تمكنت من الدخول للمدرسة؛ بعد مساعدة أهلها لها، سيما وأنه لم يكن للمدرسة مدخل خاص لتسهيل دخولها بالكرسي المتحرك، وقام والدها بإنشاء ذلك، وبعد ذلك تم استخدامه من الطالبات اللواتي التحقن بالمدرسة بعدها.

من جهتها قالت الفتاة "زينب أبو حصيرة" (التي تعاني من شلل الأطفال) أنها عندما كانت تذهب للمدرسة تشعر بالغيرة من الطالبات، سيما لأنها عندما كانت تمشي تقع على رأسها أو على رجلها؛ وتسمع ضحكات الطالبات عليها، ولا تجد من يساندها ويدعمها؛ خاصة وأنها فقدت والدها عندما كان عمرها 7 شهور، وبعد ذلك تزوجت والدتها ولم تكن تجاوزت من العمر ثلاث سنوات، والجميع يقول بابا وماما وهي حرمت من ذلك للأبد، هزّ الأيام ويتزوج شقيقها وينجب بنات معاقات، ولا تعرف كيف سيكون المستقبل في ظل تجاهل حقوق الفتيات ذوات الإعاقة.

غياب الحماية القانونية

وأكدت "منى الشوا" (مديرة وحدة المرأة بالمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان) أنه "يوجد مجموعة من المواثيق الخاصة بحقوق المرأة المعاقة ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمدنية، إلى جانب إصدار الأمم المتحدة لمجموعة أخرى من الإعلانات الخاصة بالمرأة، ومنها اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة والعنف ضد المرأة." موضحة أن "..اتفاقية "سيداو" هي اتفاقية شاملة للمرأة إلا أنها أغفلت التطرق إلى واقع المرأة المعاقة، وجاء الاهتمام بها من خلال اعتماد الأمم المتحدة لاتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة في 13/10/2006 والتي دخلت حيز التنفيذ في آيار 2008 إذ أكدت الاتفاقية على ضرورة تمتع جميع الأشخاص ذوي الإعاقة بمختلف حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كما حددت الاتفاقية كيفية انطباق الحقوق على الأشخاص والحالات التي ينبغي مواءمتها لكي يمارس ذوو الإعاقة الحقوق بصورة فعلية.".

وقالت "الشوا" أنه "..رغم أهمية القوانين والاتفاقيات؛ إلا أنه يتطلب تبني تشريعات خاصة تساهم في حماية المرأة المعاقة من الاعتداء والتمييز والاستغلال وإدراج حقوقها من خلال السياسات والبرامج التعليمية، وكذلك تنمية وتثقيف المرأة المعاقة، وأيضا المجتمع حول الحقوق المختلفة، والقضاء على أشكال التمييز المتعددة ضد المرأة المعاقة؛ خاصة في مجالات الإهمال والاستغلال الجسدي والنفسي والجنسي".

شعارات.. بدون آليات ورقابة

ومن خلال المتابعة: تبين وجود العشرات من المؤسسات العاملة في غزة والمختصة بذوي الإعاقة، وبالطبع بشكل مباشر بفعل حالة الانقسام السياسي، وانعكس هذا على حجم الخدمات المقدمة للمعاقين.

لكن في المقابل: حظيت بعض المؤسسات بمشاريع التمويل، تمّ من خلالها القيام ببعض برامج التأهيل والإرشاد، وتوزيع الأدوات المساعدة للمعاقين، ولكن يبقى هذا العمل ضمن الأجندة الموسمية، ووفق شروط التمويل؛ سيما وأنه لم يتم اتخاذ آليات وإجراءات عملية للتطبيق؛ في ظل غياب التطبيق اللازم لقانون المعاق الذي صدر منذ 12 عاما، وأيضا عدم صدور بطاقة المعاق تحت ذريعة أن هذا يحتاج إلى موازنات مالية باهظة، وفي نفس الوقت لا يتم إتباع آليات الرقابة؛ خاصة فيما يتعلق بقضايا الاعتداءات والانتهاكات لذوي الإعاقة من شريحة النساء، والكل يتظاهر بأنه يسمع لأول مرة عن وجود ذلك، ولهذا نكرر القول ونؤكد للجميع عن تزايد حجم الانتهاكات وأشكال العنف المتبع بحق النساء ذوات الإعاقة، والمطلوب ليس فقط عبارات الشجب والتنديد وشعارات تطالب بالحقوق الإنسانية؛ وإنما البدء بخطوات وإجراءات تساهم في وقف العنف الممارس بحق النساء ذوات الإعاقة بكافة أشكاله، سيما فيما يتعلق بالحرمان من التعليم والزواج واستئصال الرحم، وإتباع أساليب لا إنسانية بحق هذه الشريحة تحت ذرائع ومبررات لا علاقة لها بالدين والموروث الثقافي والأخلاقي لشعبنا.

إن العنف ضد المرأة يزداد مع مرور الأيام ومع كل علم تتجدد الأمنيات والمناشدات بشأن وقف العنف أو الحدّ منه، لكن العنف المتواصل بحق النساء ذوات الإعاقة له تأثيرات قاسية ومضاعفة وبحاجة إلى إجراءات أكثر مسؤولية وأكثر إنسانية، وهذا بالطبع يقع بشكل أساسي على عاتق المؤسسات النسوية وبقية المؤسسات وجهات الاختصاص لكي تنعم المرأة المعاقة بجزء من حقوقها لأنها تستحق أكثر من ذلك. ●●

مرضى تشوّه الجنس في غزة..

معاناة مستمرة.. ومستقبل غامض

محمد عثمان

بعد عامٍ ونصف من التحقيقات الصحفية العديدة التي تناولت موضوع المرضى بالتشوّه الجنسي في غزة، والذي بيّن مدى انتشار هذه المشكلة بين أهالي قطاع غزة، حيث تم رصد وتوثيق عددٍ من الحالات المرضية التي وافقت على الحديث من باب الرغبة في التصالح مع الذات، و مواجهة المشكلة، إلا أن "الغيداء" فتحت الملف مرة أخرى، متسائلة عن الواقع الحالي للتشوّه الجنسي في غزة، وما الحلول التي يمكن للمصابين به اللجوء إليها، و هل عولجت تلك الحالات التي صرّحت في المرة الأولى بمرضها، وصار لشخوصها أجناسٌ أخرى؟!!..

"ولاء" أصبحت "محمود"..!

الطفل "محمود العرجا" الذي كان "ولاء" منذ ولادته وحتى منتصف هذا العام؛ دخلَ قائمة الذكور اسماً وشكلاً ومضموناً بعدَ أن كانَ غموضُ "الجنس" يلف شخصيته، قالَ وهو معتدٌّ برجولته: "اكتشفَ أهلي المرض صدفةً قبل عامين من الآن، نتيجة آلامٍ شديدةٍ كُنت أشعر بها في أعضائي التناسلية، وكُنت أُنثى ذلكَ الوقت، وعند مراجعة عدد من الأطباء أكدوا لهم أنني ذكرٌ مُصابٌ بتشوهٍ في الجزء السفلي من جسدي".

أهل "العرجا" كانوا متفهّمين لحالة ابنتهم سابقاً، وبدأوا في البحث عن طريقة لعلاجها، وهيأوها نفسياً لتقبّل واقعها الذكوري الجديد..

تحدّثُ الحاج "أبو رائد العرجا" والد "محمود" لـ"الغيداء" مُصرّحاً: "أصبح ابني الآن جيد رغم شعوره ببعض الآلام، وصار يذهب إلى الحمّام لقضاء حاجته بشكلٍ طبيعي وكـ"ذكر" ومعاملته مع أخواته باتت أكثر خشونة، كالصبيان تماماً".

منتصف العام: أجرى "العرجا" عمليةً جراحيةً عند الطبيب "هشام دلول" الذي أكدّ لهم نجاحها بنسبة 99٪، لكنّها كلّفت العائلة ما يقارب الـ60 00 شيقل.

وتابع الوالد بحسرة: ".. لا نعلم إن كان باستطاعة محمود الزواج والإنجاب بعد، لكن ما يخيفني شخصياً أنّ عضوه الذكري ما زال صغيراً جداً، رغم بلوغه14 عاماً، ويحتاج إلى سنواتٍ أخرى كي يبلغ سن الرشد".

السبب ليس هرمونياً

في دراسةٍ للجراح الفلسطيني من قطاع غزة، د. "جهاد أبو دية" للتواجد الآن في السعودية، والذي كانَ الطبيب الوحيد الذي يجري هذه العمليات في القطاع على وجه التحديد، أكدَ الطبيب أنّ "قطاع غزة هو الأول عالمياً وعربياً في انتشار مرض تشوّه الجنس".

وعن سبب انتشار المرض في غزة: قالَ أخصائي جراحة الأطفال في مستشفى غزة الأوروبي د. "سلامة أبوندى" أنّ "السبب هو اللُبس الذي يحدث بعض الأحيان في عملية إفراز الهرومونات للذكر أو للأنثى؛ الأمر الذي يؤدّي إلى تغيير للأعضاء الخارجية للشخص".

وأوضح د. "أبوندى" أن "..سبب الغموض في جنس الطفل هو أن بداية نمو الأعضاء التناسلية للذكر والأنثى في رحم الأم هي نفس بداية النمو في الجنسين؛ وبعد فترة معينة يتم الفصل، فتتحول الأجنة إما إلى ذكور أو إناث" مشيراً إلى "..وجود الكثير من المصابين بهذا المرض في قطاع غزة تُكتشف حالاتهم في أوقاتٍ متأخرة، تصل في بعض الأحيان إلى خمسة عشر عاماً، كما في حالتي الأخوين "نادر" و"مدين" عبد ربه" اللذان كانا "نيفين" و"مادلين" سابقا.

ورغم الاختلاف المتأخر لحالتي الأخوين؛ إلا أنّ أية عملية جراحية لم تُجرَ لهما، فهما تعاطيا هرمونات تكشف جنسيهما مؤقتاً، تمهيداً لعملية جراحية، لا تكتمل عملية تحويل "الجنس" إلا بها.

زواج الأقارب

أما د. "هشام دلول" (رئيس قسم جراحة الأطفال في المستشفى الأوروبي) والذي يقوم بإجراء العمليات الجراحية من هذا النوع في عيادته الخاصة، أفاد في حديثه مع "الغيداء" أن "شمال غزة والمنطقة الجنوبية (خانيونس ورفح) تنتشر فيها هذه الحالات، والسبب الرئيسي والأول للإصابة هو زواج الأقارب".

وعن تكاليف العملية التي يجريها للمشوّهين جنسياً قال: "..أجريت أول عملية مختصّة بتعديل الجنس منذ عامين، وكنت قبل ذلك مساعداً للدكتور" جهاد أبو دية" المتخصص في إجراء هذه العمليات" وتابع: "..العملية في العيادة الخاصة في قطاع غزة تكلف من 6000 إلى 8000 شيقل، أما في الخارج فتكلف أكثر من عشرين ألف دولار، وفي المستشفيات الحكومية بقطاع غزة لا تكلف أي شئ".

مبدياً "جاهزية المستشفيات الحكومية في غزة لا ستقبال حالات التشوّه الجنسي، وإجراء عمليات التصحيح".

وبرّر "دلول" المشاكل التي تعيق عمل الجراحة في غزة، رغم وجود الجاهزية التي تحدّث عنها، بأن "..المشكلة الحقيقية تكمن في قائمة الانتظار لأصحاب هذا المرض؛ لأن العمليات الجراحية لا تقتصر عليهم فقط، فهناك الكثير من الحالات المرضية في غزة تحتاج لعلاجٍ وعملياتٍ جراحية من نوعٍ آخر وإلا فقدت حياتها.." مقترحاً "..إمكانية استحداث غرف عمليات خاصة بأمراض التشوّه الجنسي من قبل وزارة الصحة، لاختصار معاناتهم، والحيلولة دون توقّف حال المرضى كُل هذا الوقت".

حلول لتفادي المرض..!

وكحلٍ مؤقت لمعاناة الأطفال "المشوّهين جنسياً" بحث الاستشاريون الطبيون عن أهم الطرق التي تجعل النساء تتفادى الإصابة بالمرض، وخاصة في العائلات التي لديها تاريخ وسجل مرضي خاص، هذا ما أوضحه د. "وليد أبو حطب" (رئيس قسم الولادة في مستشفى ناصر بخانيونس) قائلاً: "هناك الكثير من الحالات اكتُشفت في مراحل متأخرة، أي بعد الولادة بسنوات" وأكد "أبو حطب" على أن "هذا التأخر في العلاج يؤثر على عملية إنتاج الحيوانات المنوية بالنسبة للذكور المصابين بتشوهٍ جنسي" معرباً عن أسفه "للتأخر في اكتشاف بعض الحالات بسبب قلّة الخبرة لدى الأطباء أو كبر درجة التشوّه في الأعضاء التناسلية".

وأضاف د. "أبو حطب": "الحل الأمثل هو تحديد العائلات التي لديها أطفال مشوّهون جنسياً واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المواليد الجدد فيها، خاصةً وأن عدم اكتشاف الحالة يترك أثره النفسي على المرضى ذكوراً كانوا أو إناثاً، لذا: فإنّ الأصل والمفتاح هو التشخيص المبكر لحظة الولادة وإتمامه".

وعن الأعداد الصحيحة لأصحاب هذا المرض في غزة، قالُ د. "أبو حطب": "للأسف قطاع غزة ينقصه التوثيق لهذه الحالات، لذا: فإنّ إعطاء رقمٍ دقيقٍ صعبٌ حالياً" مؤكداً "..وجود أعداد لا يستهان بها من المصابين بهذا التشوّه.." حسبما أفاد.

إضطراب الهوية الجنسية وجلد الذات

بعيداً عن المعاناة الجسدية التي يُضطر المريض بالتشوه الجنسي في غزة إلى مواجهتها، يتعرض كذلك إلى "اضطراب الهوية الجنسية" وفقَ ما أكدته د. "آمنة زقوت" أستاذة علم النفس المشارك في جامعة الأقصى في غزة.

وقالت: "يتعامل الشخص كذكرٍ أو أنثى منذ ولادته، وفي حال انقلاب هذه المعاملة والهوية الجنسية يدخل المريض في حالة اضطراب فيما يُعرفُ بالهوية الجنسية، ويسبب هذا تمزّقاً في السيكولوجيا النفسية له".

الاضطراب النفسي يدفع الشخص إلى جلد ذاته، ومعاقبتها على المرض، وهو إما ينعزل عن المجتمع بعدَ تصحيح جنسه، أو يختلط به لكن بشكلٍ يجعله أقلّ تميزاً من غيره وبمعنى آخر "مضطهد".

ووفق ما أكدته لناد. "زقوت" فإن "..البعض لا يقتنع بتغيير الهوية الجنسية للمرضى، لذا: فإن تصرفاتهم مع الشخص تأخذ شكلاً أكثر حذراً، وهذا طبيعي في المجتمع، لكن آثاره النفسية على المريض المُتخلص من مرضه غير مُرضية، وبمعنى آخر: المجتمع يجلد ويعاقب المريض، وهو كذلك يعاقب ذاته".

حلٌ نفسي..!

تقول د. "زقوت": "..السلوك الإنساني له ثلاثة محاور مهمة هي: المعتقدات والمشاعر والسلوك، والمحوران الأخيران يبنيان على المعتقد، فإذا أوصل المجتمع للمريض إشاراتٍ تؤكد أنه مقبول، تصبح مشاعره وسلوكه ومعتقداته إيجابية" ناصحة بـ "احترام خصوصية أولئك الأشخاص".

وعن الحل، نصحت د. "زقوت" بـ "..تغيير المعتقدات وتدعيم الروح المعنوية للمرضى.." وقالت: "..السلوك لا يتغير إلا إذا تغيّرت معتقداتنا، والمسئول عنها الأهل الذين يجب أن يقوموا بدورهم الداعم".

وتابعت: "..الجبهة الداخلية أهم جبهة على الإطلاق، والعائلة أول مراحل العلاج النفسي، والأهم أن يتقبل الشخص ذاته، لأنه إن لم يفعل: سيصاب بأمراضٍ نفسية وجسدية بعد ذلك، وتصبح حالته المرضية السابقة أكثرَ لطفاً عليه من حالته الصحية الجديدة..!".

الشعر.. ربيع أنثوي يقتحم ربيع الثورات..

"فرات إسبر": الألم خميرة الروح..

"عائشة الحطاب": المرأة قدمت نفسها كشهيدة أو جريحة أو معتقلة..

"فيوليت أبو الجلد": أحياناً أكتب فأكتشف فجأة أني قلقة من خلال النص..

جوى شمعون

أنوثةٌ تنزف على حدود الوطن، وفيه ترسم الوجع قصيدةً وتفتنُ -من جديد- المرأة الكاتبة عاشقةً من الطراز الأول، عاشقةً للكلمة، للحب، للوطن المفجوع فينا، تركض بين كلماتها ذبيحةً وطائر، وبعضها زهرة "أوركيد" وقصيدةً نازفةً تصعد بالوطن عالياً حيث الضوء.

"الغيداء" التقت وعبر شبكة المعلومات العنكبوتية "الانترنت" عدد من الشاعرات العربيات و تحدثن عن تجربتهن في ظل ربيع الثورات العربية.

الكتابة كانت بمثابة وصية

"فرات إسبر" (شاعرةٌ سوريةٌ مقيمةٌ في "نيوزلندة") تقول: "بعض النصوص والمقالات غلبت عليها العاطفة، وحَدَست بما يحدث الآن، كانت كتابةً بمثابة وصية، لكن لا أحد يسمع، ولا أحد يقرأ، وصار الدم في الشوارع، وصار السواد شاهداً في كل بيتٍ سوري على السواء، الحبر الأزرق لا معنى له أمام الدم البشري الذي ينزف كل يوم، أشعر بعجزٍ حقيقي، أشعر بأن الإنسان ضحية سلطةٍ وضحية وطن، هل تستحق السلطة كل هذه التضحيات؟ وجميعها ليست في مواجهة عدوٍ خارجي؛ وإنما في مواجهة أخٍ لأخيه".

أما "فيوليت أبو الجلد" (شاعرة لبنانية تعيش في جونية في لبنان) فقالت: "أحياناً أكتب فأكتشف فجأة أني قلقة من خلال النص، ماجرى في تونس مؤخراً هو النهاية الطبيعية لكلّ وضعٍ سياسي خاطئٍ في وجود شعبٍ حرٍّ قد يصبر كثيراً لكنه لا يموت أبداً أو يرفع راية الهمة، والشعب التونسي شعبٌ عظيمٌ، وهو شعبٌ حرٌّ منذ أن طرق أبواب روما؛ حين كانت "قرطاج" منارة العالم، لا يمكن أن يُختَصر هذا الشعب بشخصٍ واحدٍ أو يُساق إلى مذلّته ويبقى ساكتًا، فجسد "محمّد البوعزيزي" المضيء كان هو جسد تونس كلّها حين أطبق الظلم على قلبها، وكذلك الأمر بالنسبة لمصر وباقي البلدان العربية الآن".

الإعلام يُضخّم

الشاعرة "إسبر" قالت: "..الإعلام زاد من وتيرة الدم وزاد من حيرتنا وقلقنا، يضخّم الأمور ويزيدها تهويلاً، لذلك: مَنْ يعيش خارج الحدث يعاني أكثر مَنْ يعيش على أرض الواقع، أعتقد أنه لا دور للمرأة هنا، دورها ضائعٌ أو ضُيّع لأن الثورات لم تجد أرضاً خصبةً لها، في "تونس" كانت سريعةً.

وعند سؤالها: هل الكتابة تُحررنا من الألم..؟ قالت: "..الكتابة -بشكلٍ عام- هي تحريرٌ للذات، وإطلاق حواسها المكبوتة، بالطبع الشاعر يكتب نصّه، فبينهما علاقة توحّد، فلا ينفصلان، والألم خميرة الروح، فتقول في قصيدة لها:

أيُّ حزنٍ ينام على شرفاتك يا سورية..؟
أيّ هواءٍ يُطيّرني إليك..؟
أمام الجامع الأموي خلعت حذائي وصلّيت.
وفي بابٍ شرقيٍ حملتُ الصليب وبكيت..
وفي "سِتّي زينب" دعوت وتمنّيت..

المرأة ودورها في الثورات

أما الشاعرة العراقية "عائشة الحطّاب" فقالت: "لم يكن الإعلام العربي أو الغربي منصفاً في تغطيته لدور المرأة فيما يجري في الوطن العربي من أحداث خلال هذا العالم، فقد شاركت المرأة العربية بشكلٍ مدهش وغير مألوف في ثورات تونس ومصر واليمن وليبيا والبحرين وسوريا، كما شاركت في الحراك الذي جرى في الأردن وفلسطين، لكنّ التركيز الإعلامي كان على دور الرجل في هذه الأحداث، علماً بأن المرأة لم تشارك فقط في الأحداث كمعبرةٍ عن رأيها أو متظاهرة؛ بل قدّمت نفسها كشهيدةٍ وجريحةٍ ومعتقلة، بل إن دخول المرأة -ولأول مرة محطّمةً كل الحواجز التقليدية- إلى دائرة الفعل في اليمن وليبيا؛ واللتين هما من أكثر أقطار الوطن العربي قبليةً ومحافظةً، وذلك أعطى دليلاً قاطعاً على مشاركة المرأة في صناعة وتوجيه الحدث".

وأضافت: "..أما في سوريا وتونس ومصر؛ فالأمور ربما تبدو عادية؛ لأن المرأة كانت تلعب دوراً بارزاً في الأحداث

قبل هذا العام بكثير، ولا بد لنا من استذكار دور المرأة الفلسطينية؛ وما قدّمته من تضحيات على كافة الصُعد.. فهي إما شهيدةً أو جريحةً أو معتقلةً أو أرملة أو أخت أو ابنة شهيد، ليس أدلّ على ذلك من مراجعة سجلات الشهداء والمعتقلين في السجون الإسرائيلية".

"إسبر" تابعت: "..بشكلٍ عامٍ فإن الإعلام ليس مُنصفاً مع المرأة؛ وخاصة الفلسطينية؛ التي قدّمت الكثير من التضحيات عبر تاريخها الطويل، وما تعرّضت له من معاناةٍ في الفقد والحرمان وضياع الحقوق؛ في بلدٍ يعاني من الاحتلال لعقودٍ طويلة، لذا؛ تحية لنساء غزة الصامدات، ولكل حجرٍ فلسطيني".

وقالت:

مهزومةٌ مثل حروبٍ قديمة..
من منفى.. إلى منفى..
تسرح الروحُ في مجرّاتها..
في فلكها تدور..
تعمّدّ الجسد الذي خرجت منه؛ بالأوهام..
كطفلٍ يتعلم النطق بحروف أمه..
فصار يُتأتئ لغيابها..!

مأزق المثقف العربي

الشاعرة اللبنانية "أبو الجلد" تحدثت عن دهشتها مما يحدث فقالت: "لقد تفاجأت كغيري بالأحداث التي عصفت بالوطن العربي، وبدون مقدمات؛ فانتشرت كالنار في الهشيم، وأحدثت صدمةً داميةً مزّقت الوجدان، لأنّ الواقع العربيّ الراكد كان لابد له من تغيير، لكنه جاء بدون مقدمات، وكان دامياً؛ مما أوقع المثقف العربي الواعي في مأزق الإجابة عن السؤال الملح: هل هذه الثورات التي دفعنا ثمنها غالياً في كلٍ من تونس وليبيا ومصر واليمن وسوريا ستغيّر هذا الواقع؛ أم أنها ستكتفي بتغيير الأسماء والرموز..؟ هذه الإشكالية هي التي جعلتني أتريّث في الاستجابة شعراً لهذه المتغيّرات، وحينما أشاهد على شاشات الفضائيات ما يجري من سفك دماءٍ وتدخّل القوى الغربية المنافقة مع هذه الثورات؛ وهي التي كانت تتعامل مع وتدعم هذه النظم".

وأوضحت: "..لقد رأينا موقفها في الأمم المتحدة من قضية فلسطين والاعتراف بدولة فلسطين، وما تتبعه من ازدواجيةٍ في المعايير؛ الذي جعلها تتباكى على الشعب الليبي وعلى الشعب السوري في حين أنها لم تحرك ساكناً ولم تذهب إلى حدّ الإدانة الكلامية لكل ما تفعله إسرائيل بالشعب الفلسطيني. إن هذا الذي شاهدته -كما شاهده غيري من المثقفين العرب- جعلني أتريّث في الاستجابة الشعرية لما يجري؛ حتى لا أجدني أقف ضدّ نفسي؛ لأنني أرى أن قضية فلسطين هي البوصلة والمعيار لما يجري في جميع أنحاء العالم؛ وليس ما يجري في الوطن العربي فحسب.."

تقول في قصيدةٍ لها: أحرثُ انتظارك بلغتي..
يحرثون النار من حولي..
من أنّثُ الحرب..؟
وقائدها مذكّرٌ غير سالمٍ وغير آمن؟!
يُحوّل البلد المرقّعَ بين أحضان القصيدة..
لنشيدٍ.. لرثاءٍ.. لهزيمة..!

السياسة والثقافة لا يتفقان

"فرات إسبر" قالت: "..السياسة والثقافة عدوّان لدودان في عالمنا العربي، نحن نحتاج إلى سياسيٍ مثقفٍ وإلى مثقفٍ سياسيٍ حتى تكتمل معادلة الوعي عند الحاكم وعند الفرد، المثقف مضطهدٌ

فرات إسبر

عائشة الحطاب

فيوليت أبو الجلد

أيضاً، وعندما يُبدي الشاعر أو الكاتب رأيه في الثورات؛ فالتخوين جاهزٌ ويُرجم بحجارة أعدائه أو بمديح محبيه، لذلك؛ فدور المثقف من الصعب إعطاؤه صفةً مطلقةً في تأجيج الثورات، وأنا برأيي في جميع الحركات الثورية أن الشخصية المهمّة فيها هو رجل الشارع، من يتقدم بجسده ودمه من أجل قول كلمة حقٍ في وجه سلطانٍ جائر، فالشعر يفرُ ولا معنى له أمام هذا العدد الكبير من الجثث التي تمضي إلى مثواها..".

فتنشد الشاعرة "إسبر" في وطنها المجروح: "..وطني، يا إلهي الجريح، كيف أحميك من حبّي وكُرهي؟".. ومن غربتها هناك؛ تنادي "سوريا" لعلّها تسمع أنين صراخها فتقول: "..إلى سورية، إلى الهواء والشجر والحجر والعصافير، إلى الفرات والعاصي وبردى والنواعير..".. فلم تترك عصافير ولا حجر ولا نهراً إلا ناداته بقلب أمٍ فزعت حين داهمتها البنادق بيد الإخوة".

أكتب لأحافظ على إنسانيتي

الشاعرة "أبو الجلد" تؤمن بالإنسان الذي تمّ تهميشه؛ فقالت: "..لا أعتقد باختلاف دور الرجل عن دور المرأة؛ لا سياسياً ولا ميدانياً؛ ولا على صعيد الكتابة الإبداعية في الثورات أو خارجها، لا أؤمن سوى بالإنسان، ولا يوجعني سوى أنه مستهدفٌ في عمق وجوده وكينونته، إذن أكتبُ لأحافظ على إنسانيتي، لأجلّي، لأضع يدي على الموت". أما الشاعرة "عائشة الحطّاب" فتعتبر حسب قولها: "..كل شاعر هو مع التغيير إذا ضمن شروط نهايته بأنها لصالح شعبه وأمته ووطنه، أما حين يكون الحراك ملتبس التوجه وضبابيّ الرؤية؛ فإن المبدع لا يستطيع أن يتخذ موقفاً يخذل توقعاته وطموحاته، ولعل هذا هو ما جعلني أتوقف طويلاً أمام كثير من سيل الأسئلة التي تقفز أمامي كلما حاولت أن أكتب نصاً يحدد موقفي مما يجري في الساحة العربية".

"من نص لُفَيْتُكَ كُمَطرِ اللِّقَاء":

أَنَا الدَّاخِلَةُ مِنْ بَابِ التَّلَمُّظِ مَرْصُودَةً لِلْقَتْلِ..
عَلَى جَسَدِ النَّارِ وَمَوَاقِدِ آدَم.
إِنِّي أَنْظُرُ اللَّيْلَ فِي نُزُوحٍ كَبِيرٍ..
أَبْحَثُ فِي إِيمَاءَاتِ الْفَرَاغِ عَنْ قُسَمَاتِ هَجْسٍ..
تَتَفَتَّحُ بِالضَّوْءِ..
تَفُورُ كُلُّ أَحْلَامِي مِنْ نَوْمِهَا..
تَلْبِسُ يَاقُوتَةً بَرِّيَّةً..
فَأَرْعَشُ فَوْقَ غُبَارِ الطُّرُقَاتِ..
أَلْمِسُ غُرْبَةَ الْجُذُورِ..

هل يحتاج شاعرٌ ما لثورةٍ كي يغضب ويقلب الموازين.. وهل يحتاج لكل صفاته دفعةً واحدةً ليعيش بوطنه الأم كما يُفترض بالكائنات؟ سؤالٌ يُترك مفتوحاً على الغياب النازف فينا كوطنٍ عربيٍ كبيرٍ يسيل دمه في كل اتجاه باختلافاتٍ كثيرةٍ تُريق ما بقيّ فينا من شعرٍ وغضب.

سمية السوسي

النوارسُ.. بوابةُ البحر..!

ذات مرفأ -أو كما قال راوٍ- جمعتْ أصدافها وانتظرتْ..
ترقبُ سُفُناً لن تأتي، تخطو بوجلٍ على حافة الطريق، يشكّلها ظلُها و لا ظلّ لها سواه..
يحرسها عشقُها ،والعشق في رحلتها الحادي والرفيق ..تُبدّل خوفها بضحكة..
تجمع الحكايات في صندوقها الصغير، ترقبُ من بعيد تفاصيل أولى وأخيرة
لقصصٍ أهملها أصحابُها، تُرتب ما "تخربش" منها لتكتمل..
تُمطر قصصاً من عشاقٍ وحيدين والحان هجروا أنها رغبة..
تكنسُ بوابة الحكاية، ترشُّ ماءً معطراً بالرياحين..
تُشكّل فراغاً ويُشكّلها الفراغ، تكبُرُ بهم وبها يستظلون..
حزينةً كمجدافٍ وحيدٍ كُسّر الشاطئُ رغبتَه..
تُحدّق با لشِبَاكٍ يلثُمها الرملُ، تحرقُها الريح..
تَكُسُّرُ الصوت على حافة الموج يخذُلها
محرابُها روحُها و قلبُها يتسع..

الدخول إليها أول كلّ مرةٍ وكأنها تُخلق من نورٍ وعسل..
شاسعٌ مداها، عذبٌ لحنها، شفيفٌ بريقها، تفردُ خصلات صمتها،
ترتاح في سكون الألم..
حائرةً بين طفولتها وأنثة المتكوّرة في صدرها..
تلهو بين العبارات، شقيةً يُتعبها اللونُ المغاير..
تخفُّ بها رغباتُ شوقٍ ولهفةُ انتظار..

يا من تركضُ منها إليها، إلي أين الهرب؟!
مم تخافين؛ وقد عرفتِ الدروب وأدمتكِ المسافات..
وشكلك القلِق..
البوح..
كان سِرّنا، وحين أضحى البوحُ خوفاً..
والسرُّ خشيةً..
لمن نهرب إذن؟!
كم ظُلِمْتِ المسافة والحكاية والراوي الوحي
لن يفهمك سواك، ولن تظللك غيرُ شجرتِك ونسمتِك الوحيدة..
وحدتُك قدرُك فافهميها كما يجب..

كنا حكايةً لم يدركْها الرواةُ، أشعل عشقُنا ليلُ المسافة..
نَسَجْنا خيوطنا ببراعةِ ها وٍ، رقعةً رقعةً جدّلنا خوفنا ،وحشتَنا ،اختلافُنا، وألمنا..
خطونا يداً بيدٍ إلى منتصف المسافة..
كانت المسافة آثمةً!
وكان إثمنا أكثر احتمالاً منّا لخطايا اللحظة..
ركبنا موجةً واحدةً فرّقها المدُّ..
لا ريح تغسلُ وجه الصبيةِ من خوفٍ يُحيطها..
لا يد تمسكُ يدها من جديد..
لا حكايةً تدوسها لتشعلُ الشمعة الأخيرة في نهاية الرقصة..

بلا لحنٍ يغزلُ خاصرتها..
بلا نشيدٍ يشعلُ الهواء في شعرها..
ترقص.. ترقص..
وحدها كما كلّ رقصةٍ.. ●●

أماني شنينو

القصَّة وما فيها

جاء الوقت الذي تُصبحُ فيه الكلمات السياسية لا تمسُّ للوطنية، والوطن حديث من لا حديث لهُ. كلمات طويلة مُعقدة حول القضية، عفواً! أي قضية أقصد؟ حسناً إنني لسوءِ حظي أتابع الأخبار، أراقبُ غزة شارعاً شارعاً، يُذهلني هذا الهدوء الذي يشيعُ... أين الاحتفالات!.. لماذا لم يخرج الشعب في الشارع يُغنون للمُصالحة!.. لماذا لم تستعيرُ جارتنا الكوفية مثّنا كعادتها للاحتفالات الوطنية، هل يعني ذلك بأن المُصالحة ليست حدث وطني، أو أنها لم تحدث أساساً؟ ومع ترجيحي للأخير، فماذا عن الرسالة التي وصلتني "تهنئة أخيراً صارت مُصالحة!"، وعن حديث أبي مع الجيران "خبر صحيح، تصالحوا!!"

رئيسنا الكريم، إنه يُعيدُ تكرار مُصطلح المفاوضات، مع احترامي الشديد يا رئيسنا إنها حوارات أخوية، لا بل حوارات أولاد عم، وإلَّا لم يكن هناك دولة يهودية، ولكان الأولى أن تُعزِّز حق اللاجئين، أكثر من ستين عاماً على النكبة، ولا جئ واحد لم يعرف الطريق لبيته، جرَّب فتح البلاد العربية بمفتاح بيته، فلم يفتح واحداً، كان نزيلاً مؤقتاً ولا زال يُهان، وتقول مفاوضات!

فهل نُلقي الحقّ على نتنياهو حينما يُهدِّدُ بالاعتراض في الأمم المتحدة على الدولة الفلسطينية، إلا لو مُزِّقت وثيقة المُصالحة! ليس نتنياهو الذي يصطاد في الماء العكرة، إنَّها أحزابنا الجليلة تتصيَّدُ فرصة للتملُّصِ من الوثيقة، بحجج واهية لا علاقة لها بالقدس مثلاً، ولا اللاجئين، ولا إنهاء الحصار!

علينا جميعاً أن نضع خطوطاً عريضة تحت مصطلح (العبث)، القصَّة وما فيها ليس هناك من هُو فعلاً مُهتم بشكلٍ أساسي بترميم الثقة، ثقة الشعب في الحكومة، ثقة الحكومة في نفسها، الثقة أن كل شيء تبدَّد، حتّى المُسميَّات التي تمسُّ أساس الإنسان، وكرامته!

إنَّ تأكيده على الرأس ـ فيما يخصُّ المصلحة الفلسطينية وهذا يتمثَّل في المُصالحة التي تضمنها، وأنه لابد من انجازها منذ اجتماع القاهرة.. إلى اليوم، ما يحدث عبث كبير يزيدُ من النزاع الداخلي، والثوابت الوطنية تزعزعت أكثر مما كانت، واجب التحضير للانتخابات إنما هو جهدٌ يجب فرضه وإثباته فالمصداقية ليس لها من مكانٍ في هكذا وضع، طريق طويل مُرهق، فهل قلت أن الأمل ينفذ من كل صوب، حين يخرج شباب 15 آذار، للضغط على طرفيّ المُصالحة! تنعكسُ الرغبة عليهم، فيُضربون في أماكنِ خروجهم، فهل كان هناك أمن مُسبقاً ليكون الشباب الثائرين هم الذين خرَّبوه!!!

وجهة الطريق مفقودة، إننا بانتظار خبرٍ واضح، لا يحملُ معانٍ مُتناقضة، ووعوداً تُرجِّحُ أعواماً قادمة دون جديد، على الحكومة أن تعي جيداً أنَّ القضيَّة أُستهلكت تماماً، فكفى عبث! ●●

نسمة العكلوك

ترتدي غزة ما يميزها أبداً..!

أملٌ يجلس متربعاً على صدورنا، يحمل وجهين لترقبٍ واحد، أن تَسلُم غزة من الصفعات المتتالية على وجهها، لترتدي ثوباً أنيقاً يليق بها، دون غبارٍ وجسدٍ مشوهٍ ودمٍ أحمر يسيل ويسبح، أن تتزين بحلمٍ حقيقي. إنه وجهٌ طاهرٌ لأمنية سرّية تتربص خفيةً وعلناً في عقولنا وصدورنا الهشّة بإنسانيتها وأنفاسها الطويلة في وطنيتها وصبرها الجميل أينما حلّت وأينما صارت أصواتنا، ليتحوّل إلى وجهٍ قبيحٍ كلنا يطرده من بيوتنا بالمعوّذتين مستنفرين، ومن شرّ الحاسدين. ثِقَلُ هذا الأمل يتراكم من صخورٍ لا تقبل أن تتفتت، لتتزايد الصفعات ويتزايد استنكارنا بدون مجيبٍ يسمع. في غزة أصبح نداؤنا أخرساً، وحصارنا غلافاً بلاستيكياً لا يمس ولا يقطع، وبأن تخرنا بات حلماً جميلاً؛ في يومٍ -دون سابق إنذار- سيسبق الحلم أفكارنا.

تعوّدنا أن تتزين غزة بحلة بيضاء، لتتعطّر بصوت انفجار، وتتبختر في مسيرة أهدابُها سوداء، مضغتها تضجّ وجعاً، وجه غزة مختلفٌ دائماً، تميّزها يهدينا ألماً قد تعوّدناه وألفناه.

تباركنا الأرض وننسى أن نباركها، تحتضننا بين جنباتها، وننسى أن نلتحفها بين أضلعنا، تتناسى وتغفر أخطاءنا؛ لكننا لا ننسى..!

نسامرها خفية ونواعدها خفية، لكنها لا تخجل منّا كما نفعل، بصوتٍ قادرٍ تخاطب، تجادل، وكم من الطاقة تختزن في داخلها، نراهن عليها وفي النهاية تفعل وتقاوم.

تُصدّق خطاباتنا وتنتظر منّا دائماً رداً، وتدرك ما وراء الكلمة وما خفي "وما خفي دائماً أعظم".

غزة، وجوهكِ عديدة، أحبها كلها مرةً واحدة، أحب تفاصيلها دفعةً أولى ودفعةً أخيرة..! ●●

إعداد/ سعاد أبو ختلة

من هنا وهناك..!

شتاءٍ بلا آلام..!

في الشتاء؛ يُصاب كثيرٌ من الناس بالزكام، سعالٌ، بردٌ وسخونة.. لكن؛ كيف نقي أنفسنا من موجة الزكام..؟ للوقاية المُثلى من هذه الفيروسات، ولتقوية الجهاز المناعي لديكم؛ اتبعوا هذه النصائح لشتاءٍ آمن:

تقوية الجهاز المناعي:

قوموا على الفور بحشد قواكم الدفاعية من خلال تناول المضادات الحيوية الطبيعية التي يمكن الحصول عليها من الصيدلية، كمستخلصات الأعشاب والنباتات التي توقف انتشار الفيروسات، ولا يترافق تناولها بأية أعراض جانبية. وتلعب المواد المضادة للأكسدة أيضاً دوراً كبيراً في دفاع الجسم ضد العدوى؛ والنصيحة هي أن تتناولوا وعلى مدى ثلاثة أيام 3000-5000 ملغرام من فيتامين ج و30 ملغرام من البيتاكاروتين و30 ملغرام من الزنك يومياً.

الحمّام البخاري:

إن ترطيب الأغشية المخاطية بالماء المملّح يُفعّل القوى الدفاعية، يمكنكم ترطيبها أيضاً من خلال استنشاقكم للبخار الساخن من ماءٍ به بضع قطرات من زيت "لافندر" لمدة عشر دقائق. هذا بشأن الوقاية؛ لكن في حال الإصابة فيمكنكم دعم الدورة الدموية عن طريق أخذ حمّامٍ ساخنٍ بدرجة 38 مئوية، بعد إضافة بضع قطرات من زيت الكينا أو الصنوبر أو الزعتر البرّي أو اللافندر إلى الماء، حيث يساعد ذلك على تخفيف آلام الأطراف، ويرفع من درجة حرارة الجسم.

التعرّق:

يمكنكم أيضاً دعم أجسادكم بطرد العدوى عن طريق التعرّق ليلاً، وذلك بشرب كأسين من الزهورات أو الزيزفون أو البيلسان قبل النوم.

البهارات:

ولمعالجة الرشح والسعال والتهاب الجيوب الأنفية يمكنكم اللجوء إلى الفليفلة والفلفل الأسود والفلفل الحارّ والخردل والثوم والفجل والكركم، حيث تعمل هذه الأنواع من البهارات والأطعمة على تسييل الغشاء المخاطي وتمديد الإفرازات الرئوية.

الزنك:

الزنك يحمي الأغشية المخاطية ويُضعف الفيروسات ويُقلل من العدوى. يمكن للبالغين تناول 10 ملغرام من الزنك يومياً عن طريق أكل السمك أو اللحم أو البيض أو عن طريق تناول حبوب الزنك قبل وجبة الطعام بساعةٍ دائماً.

فيتامين ج:

الخبراء ينصحون بتناول كميات كبيرة من فيتامين ج أثناء فترة الزكام، ويفضل تناوله مترافقاً مع الزنك. إليكم هذه الوصفة (100مل من عصير البرتقال الطازج و100مل من الشاي الأخضر وملعقتا طعام من نبق البحر وملعقة عسل و100مل من مصل اللبن).

الكمادات:

كمّادة اللبن: وهي تفيد في حالة آلام الحلق، وتُحضّر بمقدار 500غرام من اللبن بسماكة نصف سنتيمتراً على منديل قطني سميك ورفع حرارته إلى نفس درجة حرارة الجسم، ووضعه على الحلق وفوقه منديل قماشي وتركه إلى أن يجف اللبن.

كمادة البطاطا: تفيد في حالة السعال، وتُحضّر بسلق خمس حبات بطاطا إلى أن تصبح شديدة الطراوة ولفها بمنديل قماشي وهرس البطاطا برفق ووضع الكمادة على الصدر.

كمادة البصل: تفيد في حالة الحمّى المتصاحبة مع التهاب الأذن، وتوضع على الأذن.

كمّادة الخلّ: تفيد ضد الحمى، وتُحضّر بمزج الماء مع خلّ الفواكه بنسبٍ متعادلة، يُبل منديل قماشي بهذا المزيج ويُلف حول عضلة الساق، ويُلف حوله منديلٌ آخر، ويترك لحوالي 20 دقيقة، وتُعاد هذه العملية ثلاث مرّات.

الخضراوات والمكسرات:

إلى جانب الفواكه والخضروات عليكم أيضاً بتكثيف تناول المكسّرات، فهي تحتوي على الكثير من فيتامين إي والسيلينيوم، وهما يقيان من الفيروسات بشكلٍ رائع، ويمكن لـ 50 غرام فقط من اللوز أن تغطي الحاجة اليومية. ●●

كرمان توكل

عربية تنال جائزة نوبل للسلام للعام 2011

⋆ تنحدر "كرمان توكل" من أسرةٍ ريفيةٍ في محافظة "تعز"، والدها القانوني والسياسي المعروف "عبد السلام كرمان". تخرّجت من "جامعة العلوم والتكنولوجيا" في "صنعاء" بكالوريوس تجارة عام 1999، حصلت على الماجستير في العلوم السياسية، ونالت دبلوم عام تربية من جامعة صنعاء، ودبلوم صحافة استقصائية من الولايات المتحدة الأمريكية.

⋆ عُرفت بشجاعتها وجرأتها على قول الحق ومناهضة انتهاكات حقوق الإنسان والفساد المالي والإداري، ومطالبتها الصارمة بالإصلاحات السياسية في البلاد وكذلك بعملية الإصلاح والتجديد الديني، كانت في طليعة الثوّار الذين طالبوا بإسقاط نظام "علي صالح" بدعوةٍ مبكرةٍ بدأت في العام 2007 بمقالٍ نشرته صحيفة "الثوري" وموقع "مأرب برس" دعت فيه "توكل كرمان" إلى إسقاط النظام اليمني بشكلٍ صريح، وأصبحت قياديةً بارزةً في الثورة الشبابية الشعبية المناهضة لحكم "علي عبد الله صالح" باليمن. ⋆ ترأست منظمة "صحفيات بلا قيود" وشاركت في الكثير من البرامج والمؤتمرات الهامة خارج اليمن حول حوار الأديان، والإصلاحات السياسية في العالم العربي، وحرية التعبير، ومكافحة الفساد، حازت "توكل كرمان" على جائزة نوبل للسلام عام 2011، وبهذه الجائزة أصبحت "توكل" خامس شخصيةٍ عربيةٍ وأول امرأة عربيةٍ تحصل على هذه الجائزة.

⋆ حصلت "كرمان" على الجائزة بالاشتراك مع رئيسة "ليبيريا" "إيلين جونسون سيرليف" ومواطنتها الناشطة الحقوقية "ليما غبوي" فأصبح عدد السيّدات اللائي حصلن على جائزة نوبل للسلام منذ البدء في منحها عام 1901 إلى 15 سيدة من أصل 43 سيدة حصلن عليها في مختلف التخصصات.

⋆ اختارتها مجلة "التايم" الأمريكية في المرتبة الأولى لأكثر النساء ثوريةً في التاريخ، واختارها قُرّاء مجلة "التايم" الأمريكية في المرتبة 11 في التصويت لقائمة أكثر 100 شخصية مؤثّرة في العالم، كما تمّ تصنيفها ضمن أقوى 500 شخصية على مستوى العالم؛ لشجاعتها في مواجهة نظام الحكم في بلدٍ لم تنل المرأة فيه حقوقها كاملة، وتمّ اختيارُها كأحد سبع نساءٍ أحدثن تغييراً في العالم من قبل منظمة "مراسلون بلا حدود".

⋆ وكُرّمت كأحد النساء الرائدات من قبل وزارة الثقافة اليمنية.

⋆ كتبت مئات المقالات الصحفية في العديد من الصحف اليمنية والعربية والدولية، كان أهمها ما كتبته في عام 2006، و2007 من دعوةٍ مبكرةٍ لإسقاط نظام "صالح" ودعوتها له للخروج من السلطة.

⋆ قامت بعمل العديد من الأفلام الوثائقية عن واقع الحياة باليمن مثل فيلم "دعوة للحياة" عن ظاهرة الانتحار في اليمن وفيلم "الحكم الرشيد" حول حقوق الإنسان، وفيلماً آخر حول المشاركة السياسية للنساء في اليمن، وفيلم عن ظاهرة تهريب الأطفال. ●●

من أخبارها ..

- 33 أسيرةٍ فلسطينيةٍ تخلّصن من قيد السجن والسجّان في صفقة تبادل الأسرى؛ ليعدن للحياة من جديد؛ بأملٍ وشوقٍ لعائلاتهن وحياتهن التي سُلبت منهن: "ورود قاسم" من المثلث، "أحلام التميمي"، "وفاء البس" ، الشقيقتان "قاهرة السعدي" و"فاتن السعدي" و"ايرينا سراحنة" (زوجة الأسير سراحنة) وأخريات كسرن القيد، وأخريات ينتظرن بشغف..

- "ميساء أبو غنّام" إعلاميةٌ فلسطينيةٌ يزيدها المرض العُضال قوةً ومثابرةً، ترفض الباروكة بعد أن فقدت شعرها نتيجة العلاج الكيميائي، وتتبنى حملةً إعلاميةً للتوعية بالمرض. - النساء السعوديات أصبح لديهن الحقّ في الانتخاب للمجالس البلدية، ما يُبشر بمشاركة حقيقية لهن للترشّح لانتخابات البلديات؛ عقب خمس أو ست عقود..!

- وكالاتٌ إخبارية: للمرأة مدراؤها العامون، ومشرفوها رجالٌ يفكرون لتنفيذ النساء.. يكفيهن شرف تنفيذ أفكارهم.. هكذا يُفكّر شيوخُهم وما هكذا تريد النساء..!

- "مريم بن موسى" جزائرية، من قلب ألعاب الأولمبياد في لندن ترفض التباري مع لاعبةٍ إسرائيلية، وتعلنُ لكلّ العالم أنها تمثّل كياناً غاصباً ولا يُشرّفُها التباري معها، لكونها تحتل مكان بطلةٍ فلسطينية وطنها مُحتل. ●●

أخبار... وفعاليات المركز

حركة ونشاط لا سكون ولا راحة.. نشاط يومي داخل مبنى المركز وما يشبه خلية النحل.. نشاطات تنتهي وأخرى تبدأ.. دورات تدريبية، وورشات عمل، مهرجانات، مؤتمرات علمية، دراسات وأبحاث، منح دراسية ومشاريع صغيرة، إصدارات مطبوعة.. حلقاتٌ إذاعيةٌ وتلفزيونية.. واستشارات لأفراد ومؤسسات صغيرة، وبرغم من الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الصعبة؛ تمكّن "مركز شؤون المرأة" بغزة من تنفيذ العديد من النشاطات والفعاليات التي ساهمت في دفع عجلة التنمية والتقدّم لمختلف شرائح النساء خلال شهر أكتوبر، نوفمبر وديسمبر من عام 2011.

دورات تدريبية وورشات عمل

* نفذ "المركز" دورة تدريبية بعنوان "كيف تطورين مشروعك الخاص" بحضور (20) سيدة من صاحبات المشاريع الصغيرة، بواقع (40) ساعة تدريبية، لمدة (8) أيام وتناولت الدورة موضوعات عديدة منها: مفهوم المشروع الصغير، فكرة المشروع، تحليل مواطن القوة، إعداد دراسة جدوى، الدارة المالية، ومهارات التسويق.

* وعقد "المركز" اللقاء الرابع لملتقى النساء الرياديات، بحضور (50) سيدة من صاحبات المشاريع الصغيرة، اللواتي تلقين تدريباً وقروضاً واستشاراتٍ من خلال برنامج المشاريع الصغيرة.

* كما منح "المركز" (10) قروض لعشر سيدات، من صاحبات المشاريع الصغيرة؛ قيمة القرض تصل إلى (1500) دولار.

* فيما عقد "المركز" يومين دراسيين في "جامعة الأزهر" في مدينة غزة، الأول حول "دور المرأة في المشاركة السياسية" والثاني حول "المرأة والثقافة الاجتماعية" بحضور العشرات من الطلاب/ات الجامعيين/ات والمهتمين/ات بقضايا المرأة.

وهدفت الأيام الدراسية إلى تثقيف الطلبة من الجنسين بقضايا المرأة والمجتمع.

أفلام

*على صعيد اخر أنتج "المركز" فيلماً وثائقياً حول أنشطة "مركز شؤون المرأة" لعام 2011، وسيتم عرض الفيلم في فعاليات وأنشطة "المركز" الجماهيري لعام 2012.

*من ناحية أخرى بدأ "المركز" بإنتاج (6) أفلام تسلّط الضوء على قضايا المرأة الفلسطينية الاجتماعية، وتدور موضوعات هذه الأفلام حول "التمييز بين الذكور والإناث"، "معاناة العائلات التي تسكن بمحاذاة الحدود"، "رمزية المفتاح في القضية الفلسطينية"، "دور النساء في رسم الجداريات وحملات الضغط والمناصرة"، "العلم والخرافة في تداول الحكايات الشعبية في المجتمع الفلسطيني"، و"أغاني الصيادين".

* كما تم الانتهاء من إنتاج فيلم روائي قصير بعنوان "حرابر" يركز على معاناة شابة بحثت كثيراً عن عمل ولم تجد أية فرصة حتى فكرت أخيراً بالعمل في مجال الخياطة؛ وذلك لتعيل عائلتها وتخرجهم من حالة الفقر.

إصدارات

* أعدّ "المركز" دراسةً تقييميةً لكافة أنشطة وفعاليات "المركز"، للوصول إلى أهم نقاط القوة والضعف؛ لتسهيل عمل برامج "المركز" ولتقييم مساره، وتشخيص مدى تأثير الواقع السياسي والاجتماعي والتنموي والثقافي، ومدى تأثيره

على أنشطة "المركز"، وتتم عملية التقييم من خلال عدة أدوات بحثية تعتمد على المقابلات المباشرة، ومجموعات العمل المركزة، وتحليل كافة المواد والمطبوعات الصادرة عن "المركز"، حتى يتمّ التعرّف على المشكلات الحقيقية للفئات المستهدفة لكافة البرامج، وتحديد احتياجاتها، وتحليل الدروس المستفادة من خلال الخبرات السابقة.

* فيما أصدر "المركز" العدد السادس والثلاثين من مجلة "الغيداء"، وكان ملفها الرئيسي حول "المرأة والتعليم"، وتناول العدد موضوعات وعناوين مهمة منها: "النساء الأكاديميات: حضورٌ علميٌ وغيابٌ مجتمعي"، "حقّ المرأة في التعليم"، "التفوّق العلمي لدى الفتيات.. فطري أم مكتسب؟"، "نساء فلسطينيات يكسرن قيود الزمن ويرجعن لمقاعد الدراسة"، "أحلام خارج الوطن من أجل الوطن"، "نساء في المناطق المهمّشة لقطاع غزة"، و"العاملات في القطاع غير المنظّم"، إضافة إلى موضوعات أخرى متنوعة.

البرنامج الإذاعي (المرأة والمجتمع)

* ضمن برنامجه السنوي "المرأة والمجتمع" (الذي بدأ "المركز" بتنفيذه منذ شهر مارس الماضي عبر "راديو الإيمان" واستمر حتى نهاية العام الحالي 2011 م)، نفذّ "المركز" ثلاث حلقات، فكانت الحلقة السابعة أوائل شهر أكتوبر، وتناولت موضوعاً مهماً حول "الأخطاء الطبية"، وعالجت الحلقة محاور عديدة منها: "حالات الوفاة التي سُجلت أو أرجعت إلى خطأ مهني"، "عدد هذه الأخطاء ونوع الأخطاء الطبية"، "الأخطاء الطبية وتعريفها وأسبابها"، "قضايا الوفاة والإجراءات القانونية التي يتم اتخاذها حيال تلك المستشفيات"، "سياسة الاستعانة بالخبراء والمتخصصين محلياً وعالمياً لتدريب الكوادر المحلية"، "متابعة الأداء المهني للمستشفيات ومراكز العلاج الخاصة"، "كيفية تقييم الوضع الطبي في مستشفيات قطاع غزة".

كما نفذ "المركز" الحلقة الثامنة منتصف شهر أكتوبر، وكانت حول "الأسيرات المحررات ضمن صفقة التبادل مع شاليط"، وتناولت محاور عديدة منها: "صفقة تبادل الأسرى مع الجندي جلعاد شاليط"، "تقييم وضع الأسيرات في سجون الاحتلال"، "التعامل من قبل السجّان الإسرائيلي أثناء الاعتقال وبعد الاعتقال"، "وضع الأسيرات داخل السجن".

فيما نفذّ "المركز" الحلقة التاسعة أواخر شهر نوفمبر، وكانت حول "أنشطة المركز خلال عام 2011"، وتناولت محاور متنوعة منها: "الفئة المستفيدة من المركز"، "أبرز الأنشطة والمشاريع التي نُفذت خلال عام 2011"، "خطة المركز لعام 2012"، "حملات المناصرة التي يقوم بها المركز في المجتمع"، إضافة إلى محاور أخرى متنوعة.

كما نُفذت الحلقة العاشرة أواخر شهر ديسمبر، وكانت حول "العاقات الفلسطينيات ما بين الدمج والنبذ"، وتناولت محاور عديدة منها: "استئصال الرحم للفتيات المعاقات"، "أهمية توفير الحماية اللازمة للمعاقات"، "الحرمان من الخدمات الطبية والتعليمية"، "الانتهاكات التي تتعرض لها المعاقات"، "الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمعاقات"، "إحصائيات حديثة"، "غياب الحماية القانونية".

شبكة اليمامة للإعلاميات الفلسطينيات والعربيات

* استمراراً لأنشطة "شبكة اليمامة للإعلاميات الفلسطينيات والعربيات" عقد "المركز" دورة تدريبية حول "القصة الصحفية-الفيتشر"، استمرت ثلاثة أيام بواقع (15) ساعة تدريبية، بمشاركة (25) من الصحفيين/ات وخريجي/ات الإعلام.

وتناولت الدورة موضوعات عدة منها: "ما هية القصة الصحفية"، "كيفية صياغتها بطريقة صحيحة"، "جوانب الضعف والقصور لدى كتابة القصة".

* كما تم الانتهاء من تصميم الموقع الإلكتروني للشبكة، للتواصل وتبادل الخبرات والاستشارات الإعلامية والنسوية المختلفة.

ويحتوي الموقع على أيقونات وبوابات متعددة منها (حياتها -هي

أنا- صوتيات ومرئيات- مقالات عضوات الشبكة -أخبار المرأة...إلخ) كما يضم الموقع منتدى إلكتروني تفاعلي بين عضوات الشبكة في الداخل الفلسطيني والخارج العربي، وتم إنشاء صفحة على موقع التفاعل الاجتماعي "الفيس بوك" بعنوان "شبكة الإعلاميات الفلسطينيات والعربيات".

حملة مناهضة العنف ضد المرأة

* نفذ "المركز" العديد من الأنشطة الخاصة بإحياء الحملة العالمية لمناهضة العنف ضد المرأة، حيث حملت الحملة لهذا العام شعار "حياتنا أجمل بلا عنف، العنف ضد المرأة.. عنف ضد المجتمع".

وضمن أنشطة الحملة نظم "المركز" مهرجاناً مركزياً، وحمل المهرجان شعارا الحملة لعام 2011، وحضر المهرجان مئات المدعوين/ات وممثلي/ات من مؤسسات المجتمع المدني والمناصرين لقضايا المرأة.

وألقت كل من "نبراس بسيسو" (رئيس مجلس إدارة مركز شؤون المرأة) و"آمال صيام" (المدير التنفيذي للمركز) كلمة لكل منهما على حدة؛ بمناسبة هذه الحملة.

وتضمّن الحفل عدة فقرات فنية، بينها "اسكتش" مسرحي يعالج موضوع مشاركة المرأة في الأنشطة الاجتماعية والسياسية المختلفة، إضافة إلى "أوبريت" "لا للعنف" الذي تتضمن كلماته دعوة للمساواة ومناهضة العنف. كما تم خلال الحفل عرض فيلم "سياج" وهو من إنتاج "مركز شؤون المرأة" ويتحدث عن المهن القاسية التي اضطرت الكثير من النساء للعمل بها؛ في ظلّ الحصار من أجل معالجة واقعهن الاقتصادي السيئ.

وفي إطار الحملة قام "المركز" بإنشاء صفحة على الفيس بوك بعنوان "العنف ضد المرأة.. عنف ضد المجتمع"، وقد انضم للصفحة عشرات وعشرات من المؤسسات المحلية والعربية التي تدعو لمناهضة العنف ضد المرأة".

كما تمّ طباعة العديد من المطبوعات الدعائية والتوعوية للحملة، منها علبة كرتونية تحتوي على شعار الحملة لهذا العام وتتضمن (16) ورقة تثقيفية هي عدد أيام الحملة، وأيضاً تمّ تصميم وطباعة "بوستر".

وتمّ تخصيص عدد من مجلة "الغيداء" (وهو العدد 37) للحديث عن ظاهرة العنف ضد المرأة من زوايا جديدة، وتناول العدد الكثير من الموضوعات المميزة والمهمة.

مشاريع

★ اختتم "المركز" مشروع "تطوير قدرات المؤسسات النسوية القاعدية في شمال وجنوب مدينة غزة"، والمموّل من مؤسسة "كفينا تل كفينا" السويدية، وكان الهدف من المشروع هو تمكين المؤسسات النسوية المجتمعية "القاعدية" وتطوير أدائها، لتسهيل وصولها لفئاتها ولضمان عملها بشكل مهني وعالي المستوى من النساء، حيث تمّ اختيار ثلاث مؤسسات للعمل معها وفقاً لمعايير التقييم الخاصة من أصل (7) مؤسسات، وهي "مركز النشاط النسائي" في مخيم الشاطئ، "جمعية الدراسات التنموية الفلسطينية"، و"جمعية اتحاد لجان المرأة الفلسطينية"، وكان ضمن أنشطة المشروع في الفترة الماضية عقد "المركز" اجتماعاً للمنتدى الإلكتروني؛ الذي تم تأسيسه بحضور المؤسسات النسوية القاعدية العضوة في المنتدى، وذلك للبحث في آلية وكيفية استخدام المنتدى الإلكتروني، وتفعيله والمشاركة من قبل المؤسسات به.

★ فيما نفذ "المركز" حفل اختتام للدورة التدريبية حول "مهارات تدريب مدربات T OT" لـ(20) خريجة جامعية، وكانت الدورة بواقع "20" ساعة تدريبية استهدفت الخريجات المتطوعات في المؤسسات النسوية القاعدية، في منطقة شمال وجنوب مدينة غزة، وتناولت الدورة التدريبية مجموعةً من الموضوعات المهمة منها: تعريف التدريب وأهميته، مراحله، كيفية التخطيط لجلسة تدريبية، كيفية التعامل مع أنماط المشاركات، ومهارات العرض والتقديم، وبعد الانتهاء من التدريب نفذت المدربات (40) ورشة عمل حول قضايا المرأة والجندر في منطقة شمال وجنوب مدينة غزة، واستهدفت الورشات ربات البيوت.

★ في إطار مشروع "مناهضة التمييز والعنف المسلّط على النساء في قطاع غزة والضفة الغربية" والذي ينفذه "المركز" بالشراكة مع "مركز الدراسات النسوية" في القدس، وبتمويلٍ من مؤسسة "CFD" السويسرية، وضمن الحملة التوعوية حول "مناهضة التمييز والعنف ضد النساء".. نفذ "المركز" (100) ورشة عمل توعوية؛ بمشاركة (2500) سيدة ورجل من مختلف مناطق قطاع غزة، بالتعاون مع المؤسسات العشر الشريكة في المشروع، وتمّ خلال الورش طرح مجموعة من الموضوعات والقضايا حول: العنف: مفهومه وأشكاله، العنف الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، الحماية القانونية للنساء، الزواج المبكر، التمييز بين الجنسين.

* كما انتهى "المركز" من عمل بحث توثيقي خاص بتوثيق حالات النساء اللاتي تعرضن للتعنيف والتمييز في قطاع غزة، وتضمن البحث تحليل (12) حالة من النساء المعنّفات.

* وتم تنفيذ تدريب ليوم واحد حول الجندر، واتفاقية "سيداو" لمجموعة من المتطوعين/ات في اللجان الفرعية، والمشاركة في مشروع "مناهضة التمييز والعنف المسلّط على النساء في قطاع غزة والضفة الغربية". * وفي إطار نفس المشروع نفّذ "المركز" (3) ومضات إذاعية (سبوتات) تتحدث عن التمييز والعنف، وركزت على الزواج المبكر، والمشاركة السياسية للنساء، وتمّ بثه عبر راديو "ألوان"، و"القدس" لمدة شهر كامل.

* كما تم تجهيز دراسة بحثية قانونية حول مراجعة القوانين الفلسطينية الثلاث (قانون الأحوال الشخصية، قانون العقوبات وقانون العمل).

* وفي إطار مشروع "حق المرأة في الميراث" الذي ينفذه "المركز" بتمويل من "الاتحاد الأوروبي" عبر مؤسسة "المساعدات

الدانمركية (DCA) نظم "المركز" لقاءً مفتوحاً بعنوان "المرأة والميراث.. آمال وتحديات" بحضور عدد من ممثلي مؤسسات المجتمع المدني، والعشرات من النساء المحرومات من الميراث اللواتي حضرن جلسات توعية نفذها "المركز" بهذا الشأن. * ونفذ "المركز" (50) حلقة توعوية حول تثقيف النساء في حقوقهن في الملكية، خصوصاً الميراث، واستهدفت هذه الحلقات النساء بكافة أعمارهن، وهدفت هذه الحلقات إلى رفع قدرة النساء الفلسطينيات على المطالبة بحقوقهن في الميراث.

* كما أنتج "المركز" فيلماً وثائقياً بعنوان: "حامض حلو" يتناول قضية الميراث في قطاع غزة والضفة الغربية.

* واختتم "المركز" مشروع "العون القانوني وتمكين الفئات الهشّة في قطاع غزة" والذي نفذته "شبكة مزودي العون القانوني" وبدعم وإشراف "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" UNDP، وبتمويل من الحكومة اليابانية، وضمن فعاليات ختام

المشروع قام "المركز" بعمل دراسة تقييمية للمشروع.

* وفي إطار "مشروع العون القانوني وتمكين الفئات الهشّة في قطاع غزة" وضمن عمل العيادة القانونية رقم (5) نفذ "المركز" (3) ورشات عمل للإعلاميين/ات وأصحاب المهن الحرة، ومؤسسات أهلية مجتمعية، وتناولت الورشات موضوعات عديدة مثل: قانون الأحوال الشخصية، الطلاق، قانون العمل، الحضانة .. وهدفت الورشات إلى توعية النساء بقانون الأحوال الشخصية، وتعريفهن بوجود عيادة قانونية.

* وفي إطار نفس المشروع نفذ "المركز" دورةً تدريبية بعنوان "كسر الهوة بين القضاء النظامي والقضاء العرفي" لمدة (3) أيام.

* كما قدّمت العيادة القانونية رقم (5) عدداً من الاستشارات القانونية لعدد من النساء بواقع (20) استشارة نفسية و(14) استشارة قانونية.

* فيما اختتم "المركز" مشروع "خلق فرص عمل للنساء المهمّشات في قطاع غزة"، الممول من مؤسسة "Christian aid" تمّ خلال المشروع تشغيل (15) خريجة بالتنسيق والتشبيك مع المؤسسات النسوية القاعدية، خاصة تلك التي تنشط في الأماكن المهمّشة ولمدة خمسة شهور، تمّ اختيارهن بناء على حاجة المؤسسة وأن تكون الخريجة ليس لها دخلاً آخر، وخمس خريجات يعملن كمساعدات في برامج "المركز"، إضافة إلى إعلاميتين تعملان على تغطية فعاليات المشروع، ومن ثمّ تجميعها وتوثيقها في كتيب خاص بالتغطية الإعلامية.

وتم توفير الرسوم الجامعية لـ(70) طالبة من جامعات قطاع غزة، حيث تمّ اختيارهن بعد تنفيذ دراسة حول "تحديد احتياجات سوق العمل".

* واختتم "المركز" مشروع "تعزيز فرص العمل للنساء ذوي الدخل المحدود والخريجات الجامعيات في الأراضي الفلسطينية"

الممول من برنامج هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، حيث استمر المشروع لمدة ثمانية أشهر، واستهدف مجموعة من النساء ذوات الدخل المحدود في مراكز "صبايا" في أفرعها المختلفة بـ "بيت لاهيا، بيت حانون، المغازي، وموا صي رفح" إضافةً إلى الخريجات الجامعيات.

وكان الهدف الأساسي من المشروع هو دعم الحقوق الاقتصادية للنساء، وتمكينهن من سبل العيش الآمن، والمشاركة الاقتصادية المتساوية في سوق العمل، وذلك من خلال صقل مهارات النساء ذوات الدخل المحدود والخريجات الجامعيات بتدريبهن على كيفية بدء مشروع خاص، وتدريب آخر بعنوان "تدريب مدربين"، اللذين تم تنفيذهما في شهر يوليو 2011.

على موعد..!

خالد جمعة

هل قلت أني لا أحب القدس..؟!

ذات يومٍ قلت لصديقٍ لي: "أنا لا أحبُّ "القدس" وحين أسافر من "غزة" إلى "القدس"؛ فإنّ ذلك يكون بسبب أنه لا توجد مواصلات إلى "رام اللّه" فآخذ سيارةً إلى "القدس" ولا أمكث فيها أكثر من دقائق؛ لأستقلّ سيارةً إلى "رام اللّه"، لم أكن أحتمل التواجد فيها..".

قادني هذا التصريح الغريب إلى نقاشٍ طويلٍ مع صديقي هذا الذي اكتشفت في النهاية أنه هو أيضاً لا يحبُّ "القدس" مثلي، وازدادت دهشتنا معاً حين اكتشفنا أن الكثيرين مثلنا لا يحبّونها، وكبُرَ السؤال: لماذا؟ وأردت أن أعرف حقيقة الأمر، بادئاً بنفسي ومنتهياً بالآخرين.

بالطبع زرت "القدس" كثيراً قبل ذلك، وتمشّيتُ في شوارعها شارعاً شارعاً، وعرفتُ حوانيتَها وباعتها، بل أعددتُ جزءاً معمارياً حين كنتُ طالباً في معهد "البوليتيكنيك" الهندسي، وعرفتُ مسجدها وقبّة صخرتها بتفاصيلها، وقرأت الخطوط والمنمنمات، لكن.. لماذا لا أحب كلّ هذا الجمال..؟!

سأدخل إلى نتيجة النقاش الذي دار لأيامٍ بين مجموعة الأصدقاء؛ التي اكتشفتُ أنهم مثلي تماماً، لا يُحبّون "القدس" لكنّهم مغرمون بكل تفصيلةٍ من تفاصيلها.

في واقع الأمر؛ أن الأمر لم يكن حقداً على المدينة كما تصوّرنا، ولم يكن السبب هؤلاء الجنود العابرون الذين يملأون ساحة باب العمود، الأمر كان مختلفاً تماماً، فحيث تمرُّ في القدس، تشعركم أنت ضئيلٌ أمام من مرّوا من نفس الشارع، وما خطوا فوق نفس البلاطات التي تخطو أنت فوقها، أُيعقل أن يمرّ كلُّ هذا العدد من الأنبياء والقادة العظماء والشعراء والكتاب والمؤرخين في مكانٍ صغيرٍ كهذه المدينة..؟! وأين يذهب ظنّك بنفسك إذا وجدت كتلاتٍ تعود إلى زمن المسيح والرومان والمسلمين وآلاف الحضارات الأخرى؟ من هنا مرّ المسيحُ -عليه السلام- حاملاً تاجَ شوكه، هنا ربطُ النبي محمّد -صلى اللّه عليه وسلم- دابّتَهُ قبلُ أن يصعدَ إلى السماء، هنا قال "صلاح الدين" كلمتَهُ الأخيرة وهنا فهم "أبغدوين" أن مملكةً لاتينيةً على أرضٍ أُعدَّت من أجل الإنسانية كلها هي مملكةٌ غير ممكنة، هنا ذابَ الصوفيونُ في حضرة الرَّب، هنا تعلّمَ النشءُ أن الحياة أكبر من أن تحدَّها فكرةٌ عابرة، وهنا تقدّست كلُّ ديانات الأرضِ وخلعَت كلُّ الملوك تيجانَها تواضعاً أمامَ المدينة التي لم تشبهها مدينةٌ أخرى، مدينةٌ تستحق أن تكونَ سرَّةُ العالم، وحبلُها السُرّيُ مربوطٌ بالله مباشرةً دون وساطات من أي نوع.

هل قلت أني لا أحبُّ القدس..؟!

مطرٌ من التاريخ يهطلُ على شعرك وقميصك حين تمرُّ من هناك، مطرٌ من المجد والكينونة المتفرّدة، مطرٌ من النبوّات والأحلام والتوحُّد في المطلق البعيد وفي ظلال الآلهة التي سكبها التاريخ في حقلٍ لا تُنبتُ تربتُه غير عَظْمَةٍ من بنفسَجْ.

هل ما زلتم تحبّونَ القدس؟! ●●

مركز شؤون المرأة - غزة

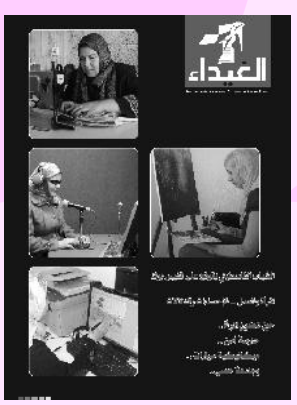

رؤية المركز:

مركز شؤون المرأة هو مركز نسوى للمعرفة والمعلومات يلعب دوراً ريادياً في تمكين النساء ومناصرة حقوقهن وتحقيق المساواة في عملية التنمية المستدامة الفلسطينية.

رسالة المركز:

مركز شؤون المرأة هو جمعية أهلية نسوية مستقلة غيرربحية تهدف إلى تمكين النساء ومناصرة حقوقهن والمساواة من خلال برامج بناء القدرات، وبرنامج الأبحاث والمعلومات، وبرنامج المناصرة والضغط، وذلك انطلاقاً من مبادئ حقوق الإنسان والتي تشمل المسؤولية وحكم القانون والشفافية والتسامح والعدالة والمساواة وعدم التمييز والمشاركة والتمكين للفئات المهمشة.

الأهداف الإستراتيجية للمركز:

- المساهمة في تعزيز بناء القدرات لطاقم مركز شؤون المرأة والمؤسسات النسوية والنساء في المناطق المهمشة في قطاع غزة، وتعزيز التثقيف والوعي حول المرأةوالجندر.
- المساهمة فى تحسين عملية اتخاذ القرارات المبنية على المعرفة والخاصة بالمرأة والمساواة الجندرية.
- المساهمة في تعزيزحساسية المجتمع المحلي تجاه حقوق المرأة والعدالة الجندرية ودور المرأة في عملية التنمية المستدامة الفلسطينية.

برامج المركز:

برنامج بناء القدرات.

برنامج الأبحاث والمعلومات.

برنامج المناصرة والضغط.

العنف ضد المرأة.. عنف ضد المجتمع
حياتنا أجمل بلا عنف
مركز شؤون المرأة - غزة
WOMEN'S AFFAIRS CENTER - GAZA
www.wac.ps